برنامج مراقبة الإنتخابات وأداء المجالس المنتخبة

الملخص التنفيذي لتقرير راصد

حول أداء مجلس النواب الأردني السابع عشر

خلال الدورة العادية الأولى 2014

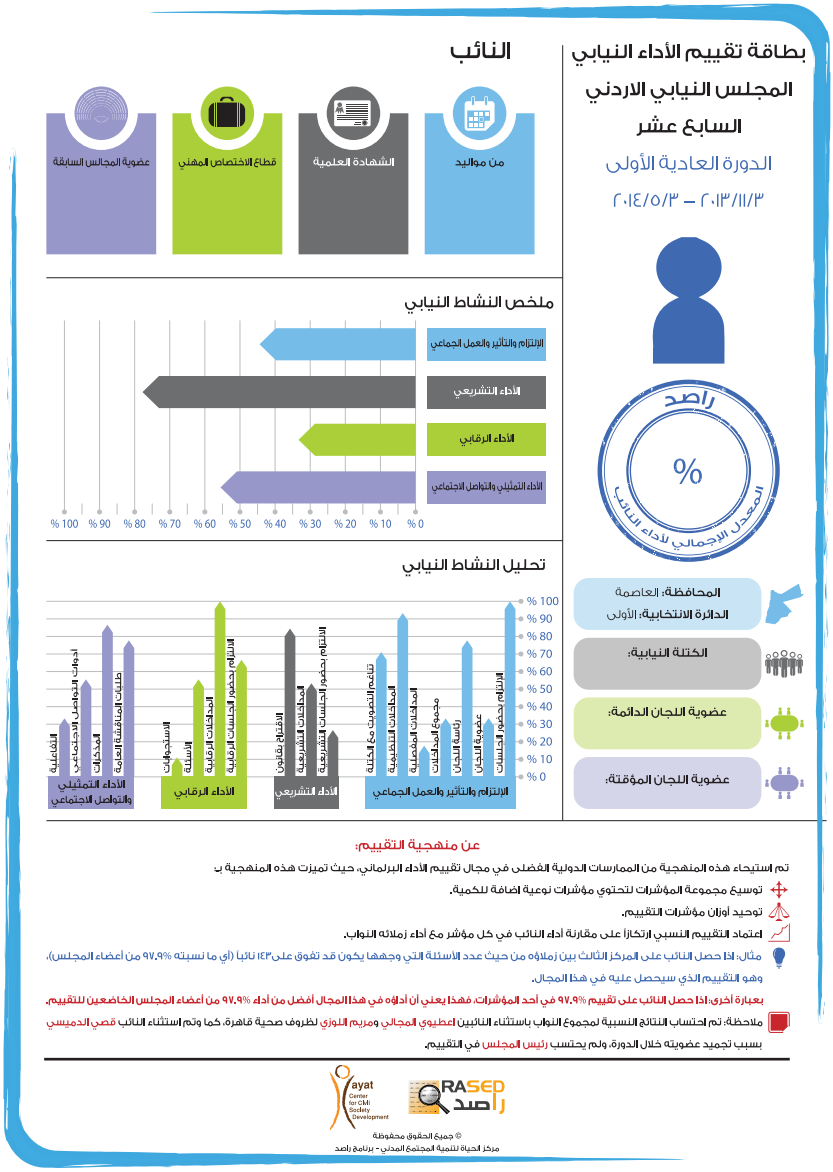

يصدر عن

برنامج مراقبة الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة – «راصد»

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

حزيران / يونيو 2014م

الملخص التنفيذي لتقرير راصد

حول أداء مجلس النواب الأردني السابع عشر

خلال الدورة العادية الأولى 2014

يصدر عن

برنامج مراقبة الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة

«راصد»

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

حزيران / يونيو 2014م

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني/راصد

أ. أيوب نمور	**أ. عمرو النوايسة**	**الصحفي مصطفى الريالات**
أ. براءة العموش	**الصحفي حمزة العكايلة**	**المحامي طلال عليمات**
المحامي راغب شريم	**أ. عباس النوايسة**	**أ. عبدالله جبارة**
الصحفي وليد حسني	**أ. دانيال العمارين**	**أ. إسراء الشياب**

التصميم والإخراج الفني

كمال قاسم

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة لتنمية المجتمع المدني/راصد 2014م

المحتويات

مقدمـــــــــة	3
برنـامج رصد الانتخـابات وأداء المجـالـس المنتخبـة «راصـد»	4
مركـز الحيـاة لتنميـة المجتمـع المدني - «راصـد»	6
مجلـــس النـــواب الأردني السابع عشر	7
الخلفية السياسية	8
منهجية اعداد التقرير	11
الباب الأول: تركيبة مجلس النواب خلال الدورة العادية الأولى	13
الباب الثاني: خطاب العـرش السامي في افتتاح الدورة	22
الباب الثالث: المـوازنة العامـة وموازنة الوحدات الحكومية	25
الباب الرابع: ملخص الجلسات النيابية وجداول الأعمال	27
الباب الخـامس: التـزام النـواب بحضـور الجلسـات واجتماعـات اللجان	28
الباب السادس: الأداء التشريعي لمجلـس النـواب خلال الدورة العادية الأولى	34
الباب السابـع: الأداء الـرقابي لمجلـس النـواب خلال الدورة العادية الأولى	39
الباب الثامن: دور مجلس النواب في السياسـات الخارجيـة خلال الدورة العادية الأولى	49
الباب التاسع: التفاعل الحكومي مـع الأداء النيـابي خلال الدورة العادية الأولى	52
الباب العاشر: خلافـات النـواب والأعيـان ومخرجـات الجلسـات المشتركة للمجلسين خلال الدورة العادية الأولى	55
الباب الحـادي عشـر: الائتلافـات والتجمعات النيابية خارج الكتل	57
الباب الثـاني عشـر: الـزيارات الرسميـة لأعضـاء المجلـس خـارج البـلاد	65

مقدمـــــــــة

يتبـــوأ مجلـــس النـــواب فـــي الدولـــة أهميـــة كبـــرى تتمثـــل فـــي ســـن التشريعـــات التـــي تنتهجهـــا الدولـــة والتـــي يكـــون لهـــا الأثـــر الأكبـــر فـــي تطـــورها أو تراجعهـــا، إضافة إلى مراقبـــة الأداء الحكـــومي الذي يعمـــل على تطبيـــق هذه التشريعـــات، كمـــا أن مجلـــس النـــواب يمثـــل مرتكـــزاً أساسيـــاً مـــن مرتكـــزات العمليـــة الديمقراطيـــة وصمـــام الأمـــان لهـــا.

يؤمن مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بأهمية هذه المؤسسة في التشريع والرقابة والتمثيل الشعبي، كما يؤمن بأنه على مؤسسات المجتمع المدني أن تقدم ما تستطيع من جهود وخبرات للمساهمة في تطوير أداء وفاعلية هذه المؤسسة، حيث يتمثل أحد أهم هذه الجهود بتقديم تقييم موضوعي وبنّاء لأداء أعضاء مجلس النواب وتقديم توصيات واقعية وذات ارتباط مباشر للمساهمة في رفع أدائهم وتقريب المسافة بينهم وبين جمهور الناخبين بهدف طرح أولويات وهموم الناخبين تحت قبة البرلمان ومراعاة ذلك عند ممارسة النواب لأدوار التشريع والرقابة.

لذا بادر فريق «راصد» إلى إعداد هذا التقرير والذي يهدف من خلاله إلى إطلاع الجمهور على نشاطات المجلس النيابي السابع عشر خلال الدورة العادية الأولى، بهدف تعزيز الرقابة الشعبية على أداء أعضاء مؤسسة التمثيل الديمقراطي، إضافة إلى تحسين أداء المجلس عبر التفاعل الإيجابي معه، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي على خلق آليات رصدٍ وتتبع لأداء ممثليهم في البرلمان، وهذا بدوره سينعكس على أداء النواب بتحفيزهم على القيام بدورهم الرقابي والتشريعي لا سيما فيما يتعلق بعملية الإصلاح بكافة محاورها، كما تحفز مثل هذه التقارير النائب على الموائمة بين الخطاب الذي يتبناه في حملته الانتخابية والتطبيق الفعلي تحت قبة البرلمان، إضافة إلى أن هذه التقارير تساهم في تعزيز ورفع مستوى التشاركية ما بين المواطن والنائب من خلال خلق آليات تواصل مستدامة، وتكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد.

ويتضمن هذا التقرير اثني عشر باباً تغطي بمجموعها أبرز مؤشرات الأداء النيابي على الصعيدين الكمي والنوعي، كما ويتضمن التقرير بطاقات تقييم الأداء الفردي للنواب وبطاقات تقييم أداء اللجان النيابية الدائمة «ScoreCards»، وهي من أهم آليات تقييم أداء المجالس المنتخبة المستوحاه من مجموعة الممارسات الفضلى في مجال الديمقراطية التمثيلية، إلا أن هذا التطبيق ما زال في مراحله الأولى في الدول العربية.

وتشكل مجموعة بطاقات تقييم الأداء النيابي في هذا التقرير الجيل الثاني من هذه الممارسة، حيث صدر الجيل الأول من بطاقات التقييم عند انتهاء الدورة غير العادية الأولى من عمر المجلس، وقد تم تطوير منهجية التقييم بالتشاور مع مجموعة من المختصين الأكاديميين والإحصائيين والخبراء الدوليين للوصول لدرجة أعمق من التحليلات النوعية لأداء النواب في مختلف أدوارهم التشريعية والرقابية والتمثيلية.

ويأمل مركز الحياة أن يعمل هذا التقرير على تشكيل مرجعية تقييميّة بناءة بالنسبة لأعضاء مجلس النواب الخاضعين للتقييم بهدف العمل على رفع أدائهم المستقبلي ليواكب تطلعات ناخبيهم واحتياجاتهم التنموية.

برنامج رصد الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة «راصد»

يؤمن مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني أن نتائج هذا البرنامج ستبقى في أذهان المواطنين الأردنيين أثناء تصويتهم في الانتخابات النيابية القادمة للمجلس الثامن عشر

برنامج «راصد» هو أحد برامج مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز الانتقال الديمقراطي السلمي في الأردن من خلال دعم المشاركة السياسية وتطوير العملية الانتخابية بالإضافة إلى رفع أداء المجالس المنتخبة عن طريق تفعيل المساءلة الاجتماعية على أداء الممثلين البرلمانيين وصولاً لدرجة أعلى من التناغم ما بين الأداء التمثيلي والتطلعات الشعبية والاحتياجات التنموية.

ويقع برنامج «راصد» ضمن مجموعة برامج مركز الحياة المختصة في التطور الديمقراطي، حيث أطلق البرنامج في أيار/ مايو 2013م تقريره الأول بعنوان «100 يوم على أداء مجلس النواب الأردني السابع عشر» والذي وثق أداء المجلس النيابي السابع عشر في المئة يومٍ الأولى من عمله للدورة غير العادية الأولى 2013 بالإضافة إلى تقريره النهائي حول أداء النواب في الدورة غير العادية الأولى من عمر المجلس ذاته والذي أطلق بتاريخ 6/1/2013، كما وأطلق في آذار/ مارس 2013م تقريره النهائي حول نتائج مراقبة مختلف المراحل الانتخابية التي أفرزت المجلس النيابي الحالي، كما تم من خلال برنامج «راصد» مراقبة الانتخابات البرلمانية 2007 والانتخابات البرلمانية 2010، وقد قام البرنامج على مراقبة أداء البرلمان الخامس عشر في العام 2009 بالإضافة لمراقبة أداء مجلس بلدية اربد خلال 2012، وبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني المحلية حول مراقبة الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة في مجموعة من الدول العربية منها تونس والجزائر والمغرب وليبيا.

ويتوزع برنامج «راصد» المتعلق برفع أداء المجالس المنتخبة على ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: يتعلق برصد أداء البرلمان الأردني بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات القياسية، وتتضمن هذه العملية: حضور الجلسات البرلمانية واجتماعات اللجان وعقد مجموعة من اللقاءات مع أعضاء البرلمان لمناقشة مبادراتهم وأنشطتهم وعقد مجموعة من اللقاءات مع مسؤولي الحكومة لمناقشة ردة فعل الحكومة اتجاه هذه المبادرات والأنشطة، ومتابعة وعود النواب وتوجهاتهم ومدى انسجامها مع مواقفهم داخل البرلمان.

المحور الثاني: فيتعلق بتنظيم استطلاعات دورية للرأي، حيث تهدف هذه الاستطلاعات إلى استفتاء الرأي العام حول أداء البرلمان الأردني أو حول قضايا وقوانين يناقشها النواب أو استطلاع آراء النواب حول عدد من القضايا التي يعمل عليها المجلس حيث يتم تحليل نتائج هذه الاستطلاعات من قبل فريق مختص وإصدارها ضمن تقارير دورية.

المحور الثالث: بتنظيم مجموعة من الجلسات الحوارية بين النواب والمجتمعات المحلية في جميع محافظات المملكة مما يؤدي إلى نقل آراء وهموم أبناء هذه المجتمعات إلى النواب، وإطلاع أبناء المجتمعات المحلية

على ما يدور داخل مجلس النواب، كما يتضمن هذا المحور تنظيم مجموعة من الموائد المستديرة في جميع أنحاء المملكة بين النواب والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة والتي تمثل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمؤسسات التي تعنى بالمرأة والمؤسسات التي تعنى بالشباب، وتضم هذه المؤسسات شريحة كبرى من الأردنيين المعنيين بالكثير من التشريعات والسياسات العامة، كما تعنى هذه المؤسسات بتعزيز الحقوق لأعضائها، مما يؤدي إلى فهم واستجابة أفضل من قبل أعضاء البرلمان لحقوق أعضاء هذه المؤسسات، كما يؤدي إلى مناقشة أعمق لما يجري تحت قبة البرلمان من قرارات وتشريعات من وجهة نظر هذه المجموعات وكسب التأييد لآرائها.

إن تعزيز مشاركة المواطن الأردني في الانتخابات النيابية القادمة بحيث تكون هذه المشاركة صحيحة ومبنية على برامج المرشحين وزيادة عدد الناخبين يمثل نتيجةً غير مباشرة لمراقبة أداء البرلمان، حيث تساهم عملية الرصد في تفعيل ممارسة مجلس النواب لأدواره الرقابية والتشريعية والتمثيلية، بالإضافة إلى تمكين القواعد الانتخابية من بناء تقييمات موضوعية وعلمية حول أداء ممثليهم، مما سينعكس إيجاباً على سلوكهم التصويتي مستقبلاً.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - «راصد»

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني هو مؤسسة مجتمع مدني أردنية مستقلة وغير حكومية وغير ربحية تأسست في أيار/مايو 2006م بجهود مجموعة من الشباب الأردني الناشط في المجتمع المدني، ويسعى مركز الحياة إلى المساهمة في تنمية الحياة السياسية في الأردن ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ونشر الوعي اللازم لدى أفراد المجتمع المحلي بقيم المجتمع المدني التي تقوم على أساس العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وتقبل الآخر وسيادة القانون.

يؤمن مركز الحياة بأن التنمية يجب أن تشمل الأطراف كما هي في المركز لذا يعمل على تنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة في المناطق الأقل حظاً في التنمية مع التركيز على مشاركة كلا الجنسين في هذه الأنشطة، إضافة إلى إنشاء شبكة محلية تضم مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وفروع المركز التي تنتشر في الكرك وعمان واربد، كما يؤمن المركز بضرورة العمل على الصعيد العربي والدولي، لذا انضم المركز إلى عضوية العديد من الشبكات الدولية، وأسس شراكات مع مؤسسات مجتمع مدني في الأردن، كما ساهم في إنشاء مؤسستين شقيقتين تحت اسم مركز الحياة في مدينة نابلس في فلسطين في العام 2009م، ومركز الحياة في مدينة صنعاء في اليمن في العام 2013م.

ويهدف مركز الحياة إلى تعزيز الإصلاح الانتخابي في الأردن، وتطوير أداء المجالس المنتخبة من خلال المساهمة في تعزيز المحاسبة والشفافية وسيادة القانون في إطار عملها، وتعزيز المشاركة العامة في الحياة السياسية، ودعم الشباب المدافع عن حقوق الإنسان والناشط سياسياً وحماية حقهم في التعبير عن الرأي، إضافة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الحياة السياسية في الأردن.

ولتنفيذ هذه الأهداف يعمل المركز ضمن خمسة برامج رئيسية:

1. برنامج راصد: مراقبة الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة والأداء الحكومي.
2. برنامج دفاع: المدافعة عن حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي.
3. برنامج مشاركة: تعزيز المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وعملية صنع القرار (ثقافة مدنية للجامعات والمدارس وتمكين سياسي للمرأة وحوارات مع صناع القرار).
4. برنامج الحكم المحلي: تطوير عمل المجالس المحلية وتعزيز اللامركزية.
5. برنامج ريادة للتنمية المحلية.

ويمتلك المركز خبرة مميزة في مجال الدراسات والأبحاث التي تستهدف استطلاع الآراء الشعبية حول المواضيع المختلفة، إلى جانب تحليل دقيق وبناء للقوانين والسياسات الحكومية المتعلقة بالإصلاح السياسي، ويصدر المركز تقارير دورية توثيقية لأهم القضايا السياسية والآراء المجتمعية، كما يعمل مركز الحياة على المستوى الإقليمي والدولي من خلال المشاركة في شبكات ومبادرات عالمية - وتطوير في البرامج وتوسيع القاعدة الشعبية - ودعم التحول الديمقراطي ودعم المنظمات المحلية لمراقبة الانتخابات في الوطن العربي.

مجلـــــس النـــــواب الأردني السابع عشر

صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي السادس عشر بتاريخ 04/10/2012م لإجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر، وفق مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب رقم (25) لسنة 2012 حيث تم بموجب هذا القانون رفع عدد المقاعد النيابية ليصبح عدد أعضاء مجلس النواب (150) نائباً يخصص منها (15) مقعداً للكوتا النسائية و(27) مقعداً للقائمة الوطنية ليبقى (108) مقاعد للدوائر الانتخابية المحلية ومقاعد الشيشان والشركس والمسيحيين في مختلف محافظات المملكة.

وقد حددت الهيئة المستقلة للانتخاب في 16/10/2012م موعد إجراء الانتخابات النيابية للمجلس النيابي السابع عشر في يوم الأربعاء الموافق 23/01/2013م، ليترشح لانتخابات مجلس النواب السابع عشر (1،528) مرشحاً ومرشحة منهم (699) مرشحاً ومرشحة تقدموا بطلبات لخوض الانتخابات على مستوى الدوائر المحلية "الفردية" و (829) مرشحاً ومرشحة تقدموا بطلبات الترشح من خلال القوائم الوطنية، التي وصل عددها إلى (61) قائمة.

وسنداً للفقرة (أ) من المادة (55) من قانون الانتخاب رقم (25) لسنة 2012 وتعديله أصدرت الهيئة المستقلة النتائج النهائية للفائزين بالانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر، وباستثناء مقاعد الدوائر الانتخابية المحلية ومقاعد الشيشان والشركس والمسيحيين في مختلف محافظات المملكة، فقد فاز في هذه الانتخابات خمس عشرة سيدة من خلال الكوتا النسائية بالإضافة إلى ثلاث سيدات وصلن إلى قبة البرلمان من خلال مقعدين عن الدوائر الانتخابية المحلية وسيدة عن أحد مقاعد الدائرة العامة، فيما فازت (22) قائمة بالمقاعد الـ(27) المخصصة للدائرة العامة، حصلت أربع قوائم منها على ثمانية مقاعد من أصل (27) مقعداً في البرلمان فيما توزعت المقاعد العشرون المتبقية حسب طريقة الباقي الأكبر، حيث توزعت المقاعد على ثماني عشرة قائمة جديدة فيما حصلت قائمتان على مقعدين إضافيين كانتا قد حصلتا بالأصل على مقاعد، وصدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 04/02/2013م بدعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة غير عادية اعتباراً من يوم الأحد الواقع في العاشر من شباط سنة 2013م، وذلك بمقتضى المادتين (73) و (78) من الدستور، حيث تم افتتاح الدورة غير العادية الأولى بخطاب العرش السامي، وبعد إجراء انتخابات المكتب الدائم للمجلس ترأس المهندس سعد هايل السرور رئاسة المجلس لمدة الدورة غير العادية.

استمر عمر الدورة غير العادية الأولى مدة ستة أشهر حسب التعديلات الدستورية التي أجريت في عام 2011 على المادة (78) من الدستور حيث أصبحت مدة الدورة العادية أو غير العادية ستة أشهر بدلاً من أربعة أشهر، وصدرت الإرادة الملكية بفض الدورة بتاريخ 10/08/2013م.

وتلتها دورة استثنائية دامت لمدة 25 يوم تم عقدها بتاريخ 1/9/2013 وفضها لاحقاً بتاريخ 25/9/2013.

وقد صدرت الارادة الملكية بدعوة المجلس السابع عشر لعقد دورته العادية الأولى بتاريخ 3/11/2013، حيث امتدت هذه الدورة لمدة ستة أشهر ترأس المجلس خلالها المهندس عاطف الطراونة، وتم فض الدورة بتاريخ 3/5/2014.

الخلفية السياسية

تم الاعتراف رسمياً بحكومة شرق الأردن بتاريخ 25 أيار/مايو 1923م، وأجريت الانتخابات البرلمانية الأولى في العام 1929م وفقاً لقانون الانتخاب الأردني لسنة 1928 والذي نص على أن يكون عدد الأعضاء ستة عشر عضواً يمثلون أربع دوائر انتخابية هي: الكرك، البلقاء، عجلون، والبدو، واستمر المجلس النيابي الأول الذي ترأسه حسن خالد أبو الهدى بالعمل من نيسان/أبريل 1929م إلى كانون ثاني/يناير 1931م وفقاً لنظام المجلس الواحد[1].

أما المجلس التشريعي الثاني فقد شرعت الحكومة بالإعداد لإجراء انتخابات جديدة له في الأول من حزيران/يونيو 1931م بعد أن قدم أعضاء المجلس التشريعي استقالتهم، واستمر بعمله حتى حزيران/يونيو 1934م أي لمدة (3) سنوات[2].

وجاء المجلس التشريعي الثالث بعد إجراء انتخابات في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1934م. وبعد إكمال المجلس التشريعي الثالث مدته الدستورية جرت انتخابات جديدة لانتخاب المجلس التشريعي الرابع في العام 1937م والذي أكمل مدته الدستورية ثم مددت ولايته لسنتين حتى تاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 1942م، ويذكر أنه خلال مدة انعقاد هذا المجلس تم تشكيل أربع حكومات.

يعتبر المجلس التشريعي الخامس من أهم المجالس التشريعية نظراً لأهمية الأحداث التي شهدتها الإمارة. فقد جاء في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1942م، وفقاً لذات النظام «نظام المجلس الواحد»، غير أنه حمل مجموعة من التغيرات والتي كان أهمها زيادة عدد الدوائر الانتخابية لتصبح أربع دوائر انتخابية بدلاً من ثلاث بعد أن تم فصل دائرة معان عن الكرك وضم قصبة جرش ومنطقة انتخاب عمان إلى دائرة البلقاء، واستمر المجلس إلى أن اكمل مدته الدستورية بتاريخ 20 تشرين الأول/أكتوبر 1945م ثم مددت ولايته لسنتين، أي عند إعلان دستور عام 1947م وفي عهد هذا المجلس أعلن قيام المملكة في الأردن وأصبح الأمير عبدالله ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية.

وعلى أثر التعديلات التي أجريت على دستور 1947م أثر انتقال البلاد إلى عهد المملكة تقرر إجراء انتخابات عامة للمجلس النيابي الثاني بعد الاستقلال بموجب قانون انتخاب جديد «قانون 1947م»، حيث انعقد المجلس في نيسان/أبريل 1947م وفق نظام المجلسين[3]، بعد نشر قانون الانتخاب لمجلس النواب الذي نص على حق كل أردني أتمّ الثامنة عشرة من عمره في الانتخاب وتألف مجلس الأمة آنذاك من (20) نائباً ينتخبون مباشرة من الشعب و (10) أعيان وحددت مدة المجلس بأربع سنوات[4]، وتميز هذا المجلس بتوسيع صلاحياته مقارنة مع المجالس السابقة، وعلى ضوء وحدة الضفتين تم رفع عدد أعضاء مجلس النواب الثالث الذي انتخب في 20 نيسان/أبريل 1950م إلى أربعين عضواً مناصفة بين الضفتين

1- هو نظام مفاده أن مجلس النواب يتكون من (16) نائباً، و (7) أعضاء غير منتخبين هم رئيس الوزراء والوزراء.
2- كانت المدة الدستورية للبرلمان ثلاث سنوات حتى العام 1952م بعد صدور دستور 1952م، حيث أصبحت المدة الدستورية للبرلمان أربع سنوات.
3- نظام المجلسين هو نظام أطلق عليه اسم مجلس الأمة ويتألف من مجلس الأعيان ومجلس النواب، وقد تم تشكيل أول مجلس أعيان بتاريخ 24/10/1947م.
4- حدد دستور عام 1947 مدة مجلس النواب المنتخب بأربع سنوات في حين حدد مدة مجلس الأعيان ثماني سنوات يجدد نصفهم كل أربع سنوات بالاقتراع.

الشرقية والغربية وتمت إضافة سبع دوائر انتخابية تمثل الضفة الغربية، وتشكيل مجلس الأعيان بتاريخ 20 نيسان عام 1950م لكن المجلس لم يستمر وانتهى بعد سنة واحدة فقط من انعقاده في 3 أيار/مايو 1951م.

أجريت الانتخابات النيابية للمجلس الرابع بتاريخ الأول من آب/أغسطس 1951م واستمر هذا المجلس حتى 22 حزيران/يونيو 1954م، حيث صدر في عهده أثناء ولاية الملك طلال بن عبدالله دستور عام 1952م والذي يعد من أفضل الدساتير التي فتحت الآفاق أمام الحريات العامة.

أما المجلس الخامس فقد تم انتخابه في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1954م، والذي جرى في عهده تعديل الدستور، حيث خفضت مدة عضوية مجلس الأعيان من ثماني سنوات إلى أربع سنوات واستمر هذا المجلس حتى 26 حزيران/يونيو 1956م، لتجري في العام نفسه انتخابات عام 1956م لانتخاب المجلس النيابي السادس والذي ضم (50) نائباً و (25) عيناً.

أما المجلس النيابي السابع، فقد انتخب بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 1961م وفق قانون الانتخاب لسنة 1960م وتكون من (60) نائباً و(30) عيناً، ولم يكمل هذا المجلس مدته الدستورية بسبب حله من قبل حكومة الشهيد وصفي التل لعدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وقد ترأس هذا المجلس الدكتور مصطفى خليفة، كما أن المجلس النيابي الثامن الذي استمر عمله من 7 تموز/يوليو 1962م وحتى 21 نيسان/أبريل 1963م لم يكمل أيضاً مدته الدستورية وحل من قبل حكومة سمير الرفاعي لذات السبب «عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية»، حيث ترأس هذا المجلس صلاح طوقان.

ثم جرت انتخابات المجلس النيابي التاسع والذي استمر عمله من 7 تموز/يوليو 1963م وحتى 23 كانون الأول/ديسمبر 1966م منتهياً قبل إكمال مدته الدستورية بسبب حله من قبل حكومة الشهيد وصفي التل لفقدان التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد ترأس هذا المجلس المرحوم عاكف الفايز، أما المجلس النيابي العاشر فجاء خلال الفترة من 18 نيسان/أبريل 1967م وحتى 18 نيسان/أبريل 1971م، حيث تم تمديد مدة المجلس لسنتين وتمت دعوته لدورات عادية واستثنائية لمرات عدة حتى تم حله في 30 تموز/يوليو 1988م بسبب احتلال الضفة الغربية من قبل العدو الصهيوني في حزيران/يوليو 1967م.

وبعد (22) عاماً من توقف الحياة البرلمانية في الأردن بسبب ظروف الاحتلال في الضفة الغربية والتي كانت أرضاً أردنية تم إطلاق المسيرة الديمقراطية وإحياءها بانتخابات للمجلس النيابي الحادي عشر والتي أجريت في عام 1989م، حيث تم تعديل قانون الانتخاب ليصبح عدد أعضاء مجلس النواب (80) نائباً ومجلس الأعيان (40) عضواً، واعتمد قانون انتخابات 1989م، على مبدأ الأصوات للناخب يعادل عدد المقاعد المخصص لتلك الدائرة وهو ما يعرف بنظام الكتلة، وتميزت انتخابات 1989م بمشاركة جميع القوى السياسية وحققت جماعة الإخوان المسلمين ما يقارب (16%) من مقاعد البرلمان الحادي عشر، وشهدت البلاد عقب تلك الانتخابات، انفراجاً سياسياً سادت فيه روح الحوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بمشاركة كافة القوى الوطنية وكافة فئات الشعب، وتم إعداد الميثاق الوطني في عام 1991م ليعبر عن التلاحم بين فئات المجتمع الأردني وألغيت الأحكام العرفية وتم السماح بتأسيس الأحزاب السياسية حتى أصبح عدد الأحزاب السياسية أكثر من (40) حزباً لكنها لم تستطع أن تحقق التنمية السياسية المنشودة ولم تستطع أن تكون تجمعاً حزبياً داخل البرلمان.

أجريت الانتخابات للمجلس النيابي الثاني عشر في عام 1993م، بعد أن تم تعديل قانون الانتخابات ليتم استخدام ما عرف «بنظام الصوت الواحد، حيث يتيح هذا النظام الانتخابي للناخب بأن يصوت لمرشح واحد فقط حتى ولو كان هناك أكثر من مقعد انتخابي في دائرته الانتخابية، وبالرغم من حق انتخاب مرشح واحد في هذا القانون إلا أن معظم القوى السياسية شاركت في الانتخابات وفي مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين التي شاركت من خلال قائمة ضمت (36) مرشحاً يتنافسون على (80) مقعداً نجح منهم (17) مرشحاً.

وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1997م، جرت انتخابات مجلس النواب الثالث عشر وفقاً لقانون انتخابي مؤقت جديد جرى بموجبه تعديل تقسيم الدوائر الانتخابية وبعض المواد الأخرى المتعلقة بآليات الانتخاب، وفي 17 حزيران/ يوليو 2003م جرت انتخابات مجلس النواب الرابع عشر بعد أن تم تأجيلها لمدة عام ونصف، حيث أجريت هذه الانتخابات بزيادة في عدد المقاعد بلغت (30) مقعداً، وقد استمر هذا البرلمان بالعمل حتى انتهاء مدته في العام 2007م، كما أجريت في نفس العام 2007م انتخابات المجلس الخامس عشر، والتي كانت من أكثر الانتخابات البرلمانية الأردنية جدلاً، حيث شاب هذه الانتخابات الكثير من جرائم الانتخاب وعمليات التزوير، ليتم حل هذا المجلس في العام 2009م وتعطيل الحياة النيابية حتى نهاية العام 2010م، حيث جرت انتخابات المجلس السادس عشر وفقاً لقانون انتخاب جديد مؤقت، وبزيادة في عدد مقاعد مجلس النواب مقداره (10) مقاعد، ووفق جدل كبير «بين من قاطع الانتخابات ومن شارك بها» حول نزاهتها خصوصاً أن المقاطعين «أهمهم حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي» استشهدوا بانتخابات 2007م وما شابها من تقنيات تزوير ونقل للأصوات، فصدرت عدة تقارير حول تلك الانتخابات تشير إلى حدوث تجاوزات كبيرة وتدخل من عدة جهات في مجرياتها، ومن بين تلك التقارير ما أصدره التحالف المدني «راصد»، والذي أشار إلى حدوث عمليات نقل جماعية للأصوات وعمليات شراء أصوات وتزوير لبطاقات الأحوال المدنية التي كانت الوثيقة الوحيدة للتصويت، ما أدى إلى حدوث تلاعب في نتائج تلك الانتخابات، وكان نتاج كل تلك التجاوزات غضب شعبي حيال المجلس السادس عشر بالتزامن مع أحداث الربيع العربي، وفي المحصلة تم حل المجلس في 04/10/2012م، حيث لم يكمل نصف مدته الدستورية «4 سنوات» شأنه في ذلك ما حدث لمجلس النواب الخامس عشر.

صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي السادس عشر بتاريخ 04/10/2012م لإجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر، وفق مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب رقم (25) لسنة 2012 والذي أقره المجلس النيابي السادس عشر بتاريخ 08/07/2012م في دورته الاستثنائية بأغلبية (66) نائباً من أصل (77) نائباً حضروا التصويت وصادق عليه الملك عبدالله الثاني في 23/07/2012م، حيث تم بموجب هذا القانون رفع عدد المقاعد النيابية ليصبح عدد أعضاء مجلس النواب (150) نائباً يخصص منها (15) مقعداً للكوتا النسائية و(27) مقعداً للقائمة الوطنية ليبقى (108) مقاعد للدوائر الانتخابية المحلية ومقاعد الشيشان والشركس والمسيحيين في مختلف محافظات المملكة.

منهجية إعداد التقرير

اعتمد فريق «راصد» في إعداد هذا التقرير على مؤشرات كمية ونوعية في ضوء الخبرات المتراكمة لمركز الحياة لتنمية المجتمع المدني في إعداد التقارير الرقابية، وتم استيحاء جزء كبير من أدوات قياس الأداء على مجموعة من المسح الذي أجراه البنك الدولي بالشراكة مع المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) لعام 2011م، حيث كانت هذه المؤشرات خلاصة عمل ما يزيد عن (190) مؤسسة رقابة برلمانية تعمل على مراقبة ما يزيد عن (80) برلماناً حول العالم.

وقد اتخذ فريق العمل مجموعة من الخطوات في إعداد هذا التقرير تمثلت بجمع المعلومات التي عمل الباحثون على رصدها داخل قبة البرلمان من خلال مجموعة نماذج أُعدت خصيصاً لهذه الغاية ومتابعتهم للجلسات البرلمانية وتسجيلهم لمداخلات النواب وخطاباتهم ومشاركاتهم داخل القبة وحضورهم للجلسات واجتماعات اللجان النيابية، إضافة إلى بناء قاعدة بيانات خاصة من محاضر اجتماعات اللجان والمجلس.

كما تم جمع بعض هذه البيانات من خلال مجموعة من الجلسات الحوارية والموائد المستديرة التي نظمها برنامج «راصد» مع مجموعة من نواب المجلس السابع عشر في مختلف محافظات المملكة، إضافة إلى بعض استطلاعات الرأي الممثلة على المستوى الوطني، وقد تم تصنيف وتحليل هذه المعلومات والبيانات والخروج بمجموعة من التوصيات ذات العلاقة والتي تحقق أهداف هذا التقرير.

عمد فريق «راصد» بعد بيان الخلفية السياسية والتاريخية لنشوء المجالس المنتخبة (البرلمان) في الأردن على تحليل تركيبة الكتل داخل مجلس النواب وعضوية النواب فيها وبيان أعدادها ونسبها من العدد الكلي لأعضاء المجلس إضافة إلى توزيع أعضاء الكتل على اللجان الدائمة والمكتب الدائم واللجان المؤقتة والتغييرات التي تحدث على الكتل من حيث البُنية العددية والهيكلية ومدى التزام الأعضاء بقرارات الكتل وانسجام مواقفهم معها وبيان مدى تواصل الكتل والأعضاء مع المجتمع المحلي.

كما عمل فريق «راصد» على تحليل خطاب العرش والرد النيابي عليها، إضافة إلى تحليل الأداء النيابي خلال مناقشة قانون الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية، حيث قام فريق «راصد» بتحليل الخطابات بناءً على محاور ومعايير عديدة تشمل إعداد الموازنة وشموليتها وتفاصيلها ومناقشتها وتحويلها إلى اللجنة المالية والاقتصادية واللقاءات التي عقدتها اللجنة لأعضائها ومع المعنيين من مؤسسات رسمية وأهلية ومدنية، كما قام الفريق على قياس درجة التناغم التصويتي بين أعضاء الكتل الواحدة بهدف تتبع العمل الجمعي داخل المجلس.

وفيما يخص جلسات مجلس النواب واجتماعات اللجان الدائمة، قام فريق «راصد» بدراسة الجلسات وبيان مجرياتها وتفاصيلها وما تم فيها من تفاصيل رقابية أو تشريعية ومداخلات النواب وبيان عددها ومحاورها ومتابعة محاضر اجتماعات اللجان وما ترفعه لرئاسة المجلس وما يرد لها من المجلس وإحصاء عدد الاجتماعات ومخرجاتها، وتضمين

التقرير لملخص هذه الجلسات واجتماعات اللجان وتفصيلها على المحورين الرقابي والتشريعي، كما رصد الفريق انتظام حضور النواب في الجلسات ونشاط الأعضاء والكتل فيها ومداخلاتهم أثناء الجلسات وأكثر النواب التزاماً بالحضور وأقلهم التزاماً به بناءً على إحصاء حضورهم لأيام عمل مجلس النواب وجلساته.

وبخصوص الأداء التشريعي ومن خلال الجلسات التشريعية واجتماعات اللجان الدائمة تابع فريق «راصد» القوانين التي ناقشها وأقرها أو ردها المجلس أو ما احتاج منها إلى جلسات مشتركة مع مجلس الأعيان وتابع الفريق أداء الأعضاء النواب تشريعياً من حيث اقتراحاتهم بقانون والمداخلات التي يقوم بها النواب أثناء مناقشة القوانين، كما وقام فريق «راصد» بمتابعة الأداء الرقابي للمجلس من حيث دراسة الجلسات وبيان الأسئلة التي وجهها النواب لرئيس الوزراء والوزراء وتقسيم الأسئلة على محاور عدة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والخدمية وإحصاء الاستجوابات التي تقدم بها النواب وتحليلها وطلبات المناقشة والاقتراحات برغبة، وتحليل كل هذه البنود حسب ما تضمنته وما جاء فيه.

كما تم رصد التفاعل الحكومي مع الأداء الرقابي والتشريعي للنواب وحضور الوزراء للجلسات والتزامهم بها والرد على أسئلة النواب ضمن الفترة القانونية وعدد الأسئلة التي تم الرد عليها ضمن الفترة القانونية والأسئلة التي لم يتم الرد عليها بالأصل وأكثر الوزارات تعرضاً للأسئلة وأكثر المؤسسات التي تم السؤال عنها وأكثر الوزارات التي تعرضت للأسئلة، والأسئلة التي لم يتم الرد عليها.

وتابع فريق «راصد» نشاطات الكتل خارج البرلمان وتواصلها مع المجتمع المحلي بزياراتها أو من خلال نشر برنامجها والتواصل عبر شبكة الانترنت من خلال موقعها الإلكتروني أو صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وتم رصد نشاطات الكتل من حيث زياراتها ولقاءاتها ونوعية هذه النشاطات.

الباب الأول: تركيبة مجلس النواب خلال الدورة العادية الأولى

مقدمة

وفقاً للمواد (13-21) من النظام الداخلي لمجلس النواب حول إجراءات انتخاب رئيس المجلس ونائبي الرئيس ومساعديه وآلية احتساب الأصوات، يتم أولاً انتخاب رئيس المجلس ثم انتخاب النائب الأول والنائب الثاني تباعاً وينتخب المساعدين في قائمة واحدة، ويتطلب فوز الرئيس والنائبين الأكثرية المطلقة للحاضرين فيما يتطلب فوز مساعدي الرئيس الأكثرية النسبية.

وسنداً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (3) من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تنص على أن « يتولى الرئاسة الأقدم في النيابة فإن تساوى أكثر من نائب في الأقدمية فالنائب الأكثر نيابة بعدد دورات ويساعده أصغر عضوين حاضرين سناً، وإذا تعذر قيام أي منهم بواجبه لسبب من الأسباب يجوز استخلافه بمن يليه سناً، وتنتهي مهمتهم بانتخاب رئيس المجلس»، تبوأ النائب محمد الحاج سدة الرئاسة بصفته أكبر النواب الحاضرين سناً، ودعيّ النائب حمزة أخو رشيدة والنائب محمد الرياطي وهما أصغر عضوين حاضرين سناً لمساعدة رئيس السن في مهامه.

ووفقاً للمادة (13) من النظام الداخلي لمجلس النواب فقد تم تعيين لجنة الإشراف على الاقتراع مكونة من كل من النائب محمد العمرو والنائب جمال قموه والنائب مصطفى العماوي، حيث تم اختيار النائب مصطفى العماوي رئيساً لهذه اللجنة، وبناءً على المادة (69) فقرة (1) من الدستور والتي تنص على أن ينتخب مجلس النواب في بداية كل دورة عادية رئيساً لمدة سنة شمسية واحدة، وحيث أن المجلس اجتمع في دورة غير عادية فإن المجلس بموجب المادة (69) فقرة (2) من الدستور ينتخب رئيساً لمدة تنتهي في أول الدورة العادية.

أولاً: انتخابات رئيس مجلس النواب السابع عشر

افتتح الرئيس محمد الحاج الجلسة الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس النواب السابع عشر ومن ثم افتتح باب الترشح للرئاسة في الجلسة الأولى للدورة العادية الأولى بتاريخ 03/11/2013م، وترشح لمنصب رئيس المجلس النائب عاطف الطراونة والنائب عبدالكريم الدغمي والنائب سعد هايل السرور .

بلغ عدد المصوتين (145) نائباً وذلك لغياب نائبين هما النائب محمد البدري والنائب مريم اللوزي وفصل النائب "طلال الشريف" وتجميد عضوية النائب قصي الدميسي و وفاة النائب محمود الهويمل (الدائرة السادسة عن محافظة الكرك)، وبعد الانتهاء من عملية الفرز تبين أن عدد الأصوات التي تم الاقتراع فيها قد بلغت (144) ورقة اقتراع كان منها ثلاث ملغاة وواحدة بيضاء وأعلنت النتائج بحصول كل من النائب عاطف الطراونة (60) صوتاً والنائب عبدالكريم الدغمي (43) صوتاً على أعلى الأصوات فيما حصل النائب سعد هايل السرور على (37) صوتاً.

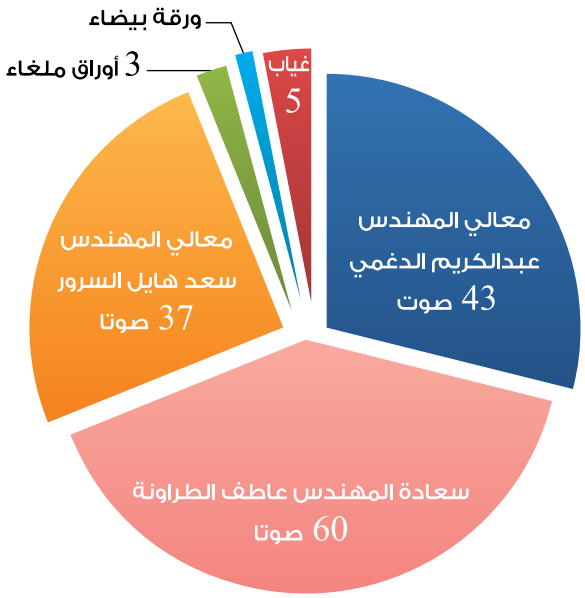

الشكل (1): نتائج الجولة الأولى لانتخابات رئاسة المجلس النيابي السابع عشر الدورة العادية

وبناءً على هذه النتيجة، لم ينجح أي من المرشحين الثلاثة في الحصول على منصب رئيس المجلس بالأكثرية المطلقة للحاضرين، لذا تم إجراء جولة ثانية من الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلا على أعلى الأصوات وذلك بحسب المادة (14) الفقرة (ب) من النظام الداخلي لمجلس النواب، وتم إعادة الانتخاب بين النائبين الحاصلين على أعلى الأصوات وهما النائب عاطف الطراونة والنائب عبدالكريم الدغمي.

وقبل بدء الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة تنازل النائب عبدالكريم الدغمي عن الانتخابات لصالح النائب عاطف الطراونة وبذلك كانت رئاسة المجلس من نصيب النائب عاطف الطراونة .

وكانت آخر مرة شهدت فيها قبة البرلمان جولتين في انتخابات رئاسة مجلس النواب في افتتاح الدورة غير العادية الأولى للبرلمان السابع عشر حيث كانت الجولة الأولى تضم أربعة نواب هم محمود الخرابشة ومصطفى شنيكات و سعد هايل السرور ومحمد الحاج وعندما لم يتمكن أحد من النواب الأربعة من الحصول على أغلبية الحضور تم اجراء جولة أخرى بين النائبين سعد السرور ومحمد الحاج والتي أظهرت فوز النائب سعد هايل السرور (80) صوتا على منافسة النائب محمد الحاج الذي حصل على (62) صوتاَ .

ثانياً: انتخابات النائبين الأول والثاني لرئيس مجلس النواب السابع عشر

بعد تبوء النائب عاطف الطراونة سدة الرئاسة، تم فتح باب الترشح لنائب الرئيس الأول، وتقدم كل من النواب سليمان الزبن وطارق خوري وأحمد الصفدي وفلك الجمعاني ويوسف القرنة لمنصب النائب الاول .

وترشح كل من النواب التالية اسماؤهم لمنصب النائب الثاني وهم حابس الشبيب ومازن الضلاعين وعبدالمجيد الأقطش ووفاء بني مصطفى ونصار القيسي.

وقبل البدء بالتصويت دار جدل واسع في المجلس على آلية التصويت وكيفية احتساب الأصوات إلى أن اقترحت الدكتورة رولى الحروب اتباع الأكثرية المطلقة أو الأكثرية النسبية وقد تم التوصيت على الخيارين واتبع أسلوب الأكثرية النسبية لإعلان نتائج التصويت، وقبل بدء الاقتراع استفسر رئيس المجلس عن إذا كان أي من المترشحين يريد أن ينسحب من الترشح فلم ينسحب إلا النائب نصار القيسي المترشح لمنصب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب .

بعد الانتهاء من التصويت بدأ فرز الأوراق والتي كانت تحتوي على اسم للنائب الأول واسم للنائب الثاني في نفس الورقة وتم الفرز من خلالهم وخلال الفرز تبين أن هناك ورقة بيضاء واحدة وأن هناك (6) أوراق احتوت على صوت للنائب الأول من دون التصويت على النائب الثاني وورقة واحدة كان بها التصويت على النائب الثاني من دون النائب الأول وكانت عدد أوراق الاقتراع (146) ورقة اقتراع وبينت النتائج حصول النائب احمد الصفدي المترشح لمنصب النائب الأول على(39) صوتاً وهو أكثر الحاصلين على الأصوات وهو مرشح كتلة الإصلاح أما النائب الثاني فقد كانت عدد الأصوات الأكثر لصالح النائب مازن الضلاعين بـ (42) صوتا ليكون النائب احمد الصفدي هو النائب الأول والنائب مازن الضلاعين هوالنائب الثاني لرئيس المجلس .

ثالثاً: انتخابات المساعدين لرئيس مجلس النواب السابع عشر

تجري انتخابات المساعدين لرئيس مجلس النواب بكتابة اسم مرشحين اثنين على ورقة واحدة وأعلى المرشحين الذين يحصلون على أصوات هم الذين يفوزون بموقع المساعدين، بعد افتتاح رئيس المجلس باب الترشح لمنصب المساعدين، تقدم بالترشح كل من النواب زيد الشوابكة ومحمد الردايدة وعبدالله عبيدات وآمنة الغراغير وعلي بني عطا ومحمد الخصاونة وفواز الزعبي، وجرت الانتخابات بين (6) مرشحين بعد انسحاب النائب فواز الزعبي لإشغال المنصبين، وتم الاقتراع من (140) نائباً ليفوز كل من النائب عبدالله العبيدات والنائب محمد الخصاونة كما يبين الجدول (1).

الجدول (1): نتائج انتخابات مساعدين لرئيس المجلس النيابي السابع عشر

الرقم	محتوى الورقة	المجموع
1	النائب عبدالله العبيدات	59 صوت
2	النائب محمد الخصاونة	49 صوت
3	النائب آمنة الغراغير	43 صوت
4	النائب زيد الشوابكة	42 صوت
5	النائب محمد الردايدة	28 صوت
6	النائب علي بني عطا	27 صوت
7	ورقة بيضاء	ورقة واحدة
8	ملغاة	3 أوراق
	مجموع المقترعين	**140 نائب**

الجدول (2): التوزيع النهائي للمكتب الدائم لمجلس النواب السابع عشر حسب الكتل النيابية

الرقم	الاسم	المنصب	الكتلة
1	النائب عاطف الطراونة	رئيس المجلس	كتلة وطن
2	النائب أحمد الصفدي	نائب الرئيس الأول	كتلة الاصلاح
3	النائب مازن الضلاعين	نائب الرئيس الثاني	كتلة النهضة
4	النائب عبدالله عبيدات	مساعد الرئيس	كتلة التجمع الديمقراطي
5	النائب محمد الخصاونة	مساعد الرئيس	كتلة النهضة

رابعاً: اللجان الدائمة والكتل النيابية

تُشكل اللجان الدائمة في بداية كل دورة عادية حيث تتألف كل لجنة من احد عشر عضواً كحد أعلى وسبعة أعضاء كحد أدنى، ينتخبهم المجلس بالاقتراع السري إذا زاد عدد المرشحين عن العدد المقرر، ويكون التمثيل في اللجان نسبياً عند التوافق بين الكتل والمستقلين وفقاً لما يقرره المكتب التنفيذي، ولا يجوز أن يكون النائب عضواً في أكثر من لجنتين دائمتين، كذلك لا يجوز الجمع بين عضوية اللجان وعضوية المكتب الدائم.

اسم النائب	الكتلة	اللجنة الدائمة 1	اللجنة الدائمة 2
أمجد المسلماني	حزب الاتحاد الوطني	السياحة والآثار	الحريات العامة وحقوق الإنسان
ابراهيم الشحاحدة	كتلة النهضة	المالية	الزراعة والمياه
ابراهيم العطيوي	كتلة جبهة العمل الوطني النيابي	الشباب والرياضة	الطاقة والثروة المعدنية
اكريم العوضات	التوافق الوطني	الريف والبادية	لا يوجد
امجد المجالي	كتلة النهضة	التوجيه الوطني والاعلام	لا يوجد
امجد آل خطاب	النهضة	المالية	الخدمات العامة والنقل
آمنة الغراغير	كتلة الوسط الإسلامي	الزراعة والمياه	المرأة وشؤون الأسرة
انصاف الخوالدة	كتلة الوسط الإسلامي	ليست عضوة في اي لجنة	لا يوجد
أحمد الجالودي	حزب الاتحاد الوطني	الاقتصاد والاستثمار	لا يوجد
أحمد الرقيبات	كتلة الإصلاح	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
أحمد الصفدي	الاصلاح	المكتب الدائم	لا يوجد
أحمد الهميسات	حزب الاتحاد الوطني	الادارية	الشباب والرياضة
باسل الملكاوي	الوسط الإسلامي	الطاقة والثروة المعدنية	النظام والسلوك
باسل علاونة	حزب الاتحاد الوطني	الاقتصاد والاستثمار	العمل والتنمية الاجتماعية والسكان
بدر الطورة	النهضة	التربية والتعليم والثقافة	لا يوجد
بسام البطوش	التوافق الوطني	التربية والتعليم والثقافة	لا يوجد
بسام المناصير	جبهة العمل الوطني النيابي	الشؤون الخارجية	النزاهة الشفافية وتقصي الحقائق
تامر بينو	الوسط الإسلامي	النظام والسلوك	النزاهة الشفافية وتقصي الحقائق
تمام الرياطي	كتلة الوسط الإسلامي	النظام والسلوك	المرأة وشؤون الأسرة
ثامر الفايز	كتلة الوسط الإسلامي	الصحة والبيئة	الريف والبادية
جمال قموه	التجمع الديمقراطي	الصحة والبيئة	الطاقة والثروة المعدنية
جميل النمري	التجمع الديمقراطي	التوجيه الوطني والاعلام	السياحة والاثار
حابس الشبيب	كتلة جبهة العمل الوطني النيابي	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
حازم قشوع	كتلة الاصلاح	الشؤون الخارجية	لا يوجد
حديثة الخريشة	مستقل	الطاقة والثروة المعدنية	الريف والبادية
حسن عبيدات	كتلة التجمع الديمقراطي	الشؤون الخارجية	لا يوجد
حسني الشياب	الاصلاح	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
حمدية القويدر	كتلة النهضة	التربية والتعليم والثقافة	العمل والتنمية الاجتماعية والسكان
حمزة اخو ارشيدة	كتلة النهضة	الشؤون الخارجية	الشباب والرياضة

خالد البكار	وطن	التوجيه الوطني والاعلام	الطاقة والثروة المعدنية
خالد الحياري	جبهة العمل الوطني النيابي	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
خلود الخطاطبة	كتلة وطن	التوجيه الوطني والاعلام	لا يوجد
خليل عطية	مستقل	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
خميس عطية	كتلة النهضة	فلسطين	النظام والسلوك
خير أبو صعيليك	التوافق الوطني	الاقتصاد والاستثمار	لا يوجد
خيرالدين هاكوز	وطن	الخدمات العامة والنقل	الحريات العامة وحقوق الانسان
رائد الخلايلة	كتلة التوافق الوطني	الاقتصاد والاستثمار	الطاقة والثروة المعدنية
رائد حجازين	جبهة العمل الوطني النيابي	الصحة والبيئة	لا يوجد
رائد حسان الكوز	الاصلاح	الخدمات العامة والنقل	فلسطين
ردينة العطي	كتلة جبهة العمل الوطني النيابي	المالية	لا يوجد
رضا حداد	كتلة جبهة العمل الوطني النيابي	الصحة والبيئة	المرأة وشؤون الأسرة
رولى الحروب	كتلة التوافق الوطني	الحريات العامة وحقوق الانسان	لا يوجد
ريم أبو دلبوح	كتلة النهضة	القانونية	لا يوجد
زكريا الشيخ	كتلة الوسط الاسلامي	التوجيه الوطني والاعلام	الصحة والبيئة
زيد الشوابكة	كتلة التجمع الديمقراطي	القانونية	لا يوجد
سعد البلوي	كتلة النهضة	الادارية	لا يوجد
سعد الزوايدة	كتلة التوافق الوطني	الزراعة والمياه	الريف والبادية
سعد هايل السرور	مستقل	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
سليم بطاينة	وطن	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
سليمان الزبن	كتلة الوسط الاسلامي	العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	الريف والبادية
سمير العرابي	حزب الاتحاد الوطني	السياحة والاثار	لا يوجد
سمير عويس	التجمع الديمقراطي	التوجيه الوطني والاعلام	فلسطين
شادي العدوان	الاصلاح	الخدمات العامة والنقل	لا يوجد
شاهه أبو شوشه العمارين	كتلة حزب الاتحاد الوطني	السياحة والاثار	المرأة وشؤون الأسرة
ضرار الداود	الاصلاح	الخدمات العامة والنقل	السياحة والاثار
ضيف الله الخالدي	كتلة النهضة	الصحة والبيئة	الريف والبادية
ضيف الله السعيدين	كتلة وطن	الزراعة والمياه	العمل والتنمية الاجتماعية والسكان
طارق خوري	التجمع الديمقراطي	الشباب والرياضة	التوجيه الوطني والاعلام
طه الشرفاء	وطن	الادارية	الحريات العامة وحقوق الانسان
عاطف قعوار	التجمع الديمقراطي	الشؤون الخارجية	السياحة والاثار
عامر البشير	التجمع الديمقراطي	الشؤون الخارجية	الخدمات العامة والنقل
عبد علي المحسيري	التوافق الوطني	الصحة والبيئة	فلسطين
عبدالجليل العبادي	التجمع الديمقراطي	القانونية	النزاهة الشفافية وتقصي الحقائق
عبدالرحيم البقاعي	وطن	الاقتصاد والاستثمار	لا يوجد
عبدالكريم الدرايسة	جبهة العمل الوطني النيابي	النظام والسلوك	لا يوجد

عبدالكريم الدغمي	مستقل	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
عبدالله الخوالدة	كتلة التجمع الديمقراطي	الاقتصاد والاستثمار	لا يوجد
عبدالله عبيدات	التوافق الوطني	المكتب الدائم	لا يوجد
عبدالمجيد الاقطش	كتلة التوافق الوطني	الحريات العامة وحقوق الانسان	فلسطين
عبدالمنعم العودات	وطن	القانونية	لا يوجد
عبدالهادي المجالي	كتلة جبهة العمل الوطني النيابي	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
عبدالهادي المحارمة	كتلة الاصلاح	الشباب والرياضة	العمل والتنمية الاجتماعية والسكان
عدنان السواعير العجارمة	التجمع الديمقراطي	العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	النظام والسلوك
عدنان الفرجات	حزب الاتحاد الوطني	الزراعة والمياه	السياحة والاثار
عدنان أبو ركبة	كتلة وطن	الادارية	العمل والتنمية الاجتماعية والسكان
عساف الشوبكي	النهضة	الادارية	التوجيه الوطني والاعلام
علي الخلايلة	جبهة العمل الوطني النيابي	الطاقة والثروة المعدنية	النظام والسلوك
علي السنيد	كتلة النهضة	الحريات العامة وحقوق الانسان	النزاهة الشفافية وتقصي الحقائق
علي العزازمة	كتلة النهضة	الحريات العامة وحقوق الانسان	فلسطين
علي بني عطا	كتلة جبهة العمل الوطني النيابي	الشباب والرياضة	الصحة والبيئة
عوض كريشان	وطن	التربية والتعليم والثقافة	المرأة وشؤون الأسرة
فاتن الخليفات	كتلة النهضة	السياحة والاثار	المرأة وشؤون الأسرة
فارس الهلسة	التجمع الديمقراطي	التوجيه الوطني والاعلام	الخدمات العامة والنقل
فاطمة علي أبو عبطة	كتلة الوسط الاسلامي	التربية والتعليم والثقافة	المرأة وشؤون الأسرة
فلك الجمعاني	مستقل	فلسطين	المرأة وشؤون الأسرة
فواز الزعبي	الاصلاح	الاقتصاد والاستثمار	الطاقة والثروة المعدنية
فيصل الاعور	كتلة التوافق الوطني	الصحة والبيئة	الريف والبادية
قاسم بني هاني	وطن	الشباب والرياضة	لا يوجد
كمال الزغول	كتلة الاصلاح	المالية	الزراعة والمياه
مازن الضلاعين	كتلة النهضة	المكتب الدائم	لا يوجد
مجحم الصقور	كتلة الاصلاح	الزراعة والمياه	الخدمات العامة والنقل
محمد البدري	كتلة التوافق الوطني	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
محمد الحجايا	كتلة وطن	القانونية	الادارية
محمد الحجوج الدوايمة	وطن	الشباب والرياضة	الحريات العامة وحقوق الانسان
محمد الخشمان	حزب الاتحاد الوطني	الخدمات العامة والنقل	لا يوجد
محمد الردايدة	حزب الاتحاد الوطني	المالية	لا يوجد
محمد الرياطي	كتلة النهضة	الادارية	لا يوجد
محمد الزبون	كتلة الاصلاح	الحريات العامة وحقوق الانسان	لا يوجد
محمد السعودي	كتلة النهضة	المالية	الزراعة والمياه
محمد الشديفات	مستقل	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
محمد الشرمان	الوسط الاسلامي	الادارية	الصحة والبيئة

محمد العبادي	حزب الاتحاد الوطني	الشؤون الخارجية	الشباب والرياضة
محمد العلاقمة	حزب الاتحاد الوطني	الزراعة والمياه	الطاقة والثروة المعدنية
محمد العمرو	كتلة وطن	التربية والتعليم والثقافة	فلسطين
محمد الفريحات	كتلة النهضة	القانونية	التوجيه الوطني والاعلام
محمد القطاطشة	كتلة الوسط الاسلامي	الشؤون الخارجية	التربية والتعليم والثقافة
محمد أحمد الحاج	كتلة الوسط الاسلامي	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
محمد جميل الظهراوي	وطن	الشباب والرياضة	السياحة والاثار
محمد راشد البرايسة	جبهة العمل الوطني النيابي	المالية	لا يوجد
محمد عشا الدوايمة	مستقل	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
محمد فؤاد الخصاونة	النهضة	المكتب الدائم	لا يوجد
محمد هديب	كتلة وطن	الشؤون الخارجية	النظام والسلوك
محمود الخرابشة	الاصلاح	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
محمود مهيدات	وطن	التربية والتعليم والثقافة	النزاهة الشفافية وتقصي الحقائق
مد الله الطراونة	الوسط الاسلامي	الادارية	الخدمات العامة والنقل
مصطفى الحمارنة	مستقل	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
مصطفى الرواشدة	النهضة	النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق	لا يوجد
مصطفى الشنيكات	كتلة التجمع الديمقراطي	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
مصطفى العماوي	كتلة الوسط الاسلامي	العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	النظام والسلوك
مصطفى ياغي	التوافق الوطني	القانونية	لا يوجد
معتز أبو رمان	كتلة الاصلاح	الشباب والرياضة	النزاهة الشفافية وتقصي الحقائق
مفلح الخزاعلة	كتلة الاصلاح	القانونية	الزراعة والمياه
مفلح الرحيمي	كتلة جبهة العمل الوطني النيابي	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
مفلح العشيبات	مستقل	فلسطين	لا يوجد
منير زوايدة	كتلة التجمع الديمقراطي	الخدمات العامة والنقل	السياحة والاثار
موسى الخلايلة	حزب الاتحاد الوطني	الادارية	العمل والتنمية الاجتماعية والسكان
موسى أبو سويلم	الوسط الاسلامي	التربية والتعليم والثقافة	الحريات العامة وحقوق الانسان
موفق الضمور	التوافق الوطني	ليس عضواً في أ لجنة	لا يوجد
ميرزا بولاد	التوافق الوطني	الحريات العامة وحقوق الانسان	الريف والبادية
ميسر السردية	كتلة النهضة	الريف والبادية	لا يوجد
نايف الخزاعلة	كتلة جبهة العمل الوطني النيابي	الاقتصاد والاستثمار	الطاقة والثروة المعدنية
نايف الليمون	جبهة العمل الوطني النيابي	الادارية	لا يوجد
نجاح العزة	كتلة حزب الاتحاد الوطني	العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	المرأة وشؤون الأسرة
نصار القيسي	الاصلاح	المالية	النزاهة الشفافية وتقصي الحقائق
نضال الحياري	حزب الاتحاد الوطني	المالية	لا يوجد
نعايم العجارمة	كتلة جبهة العمل الوطني النيابي	الشؤون الخارجية	المرأة وشؤون الأسرة
هايل الدعجة	التوافق الوطني	الشؤون الخارجية	التربية والتعليم والثقافة

هند الفايز	كتلة التجمع الديمقراطي	النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق	لا يوجد
هيثم العبادي	كتلة الوسط الاسلامي	المالية	الاقتصاد والاستثمار
هيثم أبو خديجة	مستقل	الاقتصاد والاستثمار	الصحة والبيئة
وصفي الزيود	حزب الاتحاد الوطني	القانونية	الطاقة والثروة المعدنية
وفاء بني مصطفى	كتلة الوسط الاسلامي	النظام والسلوك	المرأة وشؤون الأسرة
ياسين بني ياسين	مستقل	النظام والسلوك	لا يوجد
يحيى السعود	جبهة العمل الوطني النيابي	القانونية	فلسطين
يوسف القرنة	التجمع الديمقراطي	المالية	التوجيه الوطني والاعلام
يوسف أبو هويدي	التوافق الوطني	السياحة والاثار	الريف والبادية

أما بالنسبة للكتل النيابية في المجلس، فقد نجحت كتلة النهضة بالحصول على أكبر عدد من النواب الأعضاء بـ(22) عضواً بنسبة (14.8 %)، تلتها كتلة وطن بـ (18) عضواً وبنسبة (12.1 %)، فيما كانت كتلتا الإصلاح والاتحاد الوطني الأقل عدد أعضاء بنسبة (10.1 %).

الرقم	اسم الكتلة	عدد أعضائها	النسبة
1	النهضة	22	% 14.8
2	وطن	18	% 12.1
3	جبهة العمل الوطني	17	% 11.4
4	الوسط الإسلامي	17	% 11.4
5	التوافق الوطني	16	% 10.9
6	التجمع الديمقراطي	16	% 10.7
7	الاتحاد الوطني	15	% 10.1
8	الإصلاح	15	% 10.1
9	المستقلون	13	% 9
المجموع		**149**	

وقد حصلت كتلة النهضة على النسبة الأعلى من عضويات اللجان الدائمة بـ(34) عضوية، بينما حصلت كتلة التوافق الوطني على العدد الأقل من عضويات اللجان بـ(20) عضوية.

أما بالنسبة لرئاسة اللجان، فقد سيطرت كتلة حزب الاتحاد الوطني على العدد الأكبر من رئاسات اللجان بـ(4) رؤساء، بينما حصلت كتلة جبهة العمل الوطني على العدد الأقل برئيس واحد، كما ولم يرأس أي من النواب المستقلين أي لجنة من لجان المجلس الدائمة.

الكتلة	عدد أعضاء الكتلة	عدد المقاعد التي حصلت عليها في اللجان	عدد الأعضاء في لجنتين	عدد الأعضاء في منصب رئيس لجنة	عدد الأعضاء في منصب نائب رئيس اللجنة	عدد الأعضاء في منصب مقرر لجنة
كتلة الوسط الإسلامي	17	30	15	2	2	5
كتلة التوافق الوطني	16	20	7	3	2	2
كتلة وطن	18	28	13	1	3	1
كتلة الإصلاح	16	21	8	1	3	2
كتلة حزب الاتحاد الوطني	15	25	9	2	4	2
كتلة جبهة العمل الوطني	19	21	8	4	1	3
كتلة النهضة	22	34	14	3	2	4
كتلة التجمع الديمقراطي	16	27	12	4	3	1
المستقلين	13	12	5	0	0	0

أما بالنسبة لتوزيع النواب على اللجان الدائمة والمكتب الدائم، تبين أن (90) نائب كان عضواً في لجنتين و (35) نائب كان عضواً في لجنة واحدة و (5) نواب عدد أعضاء المكتب الدائم فيما كان (20) نائب بلا أي لجنة دائمة.

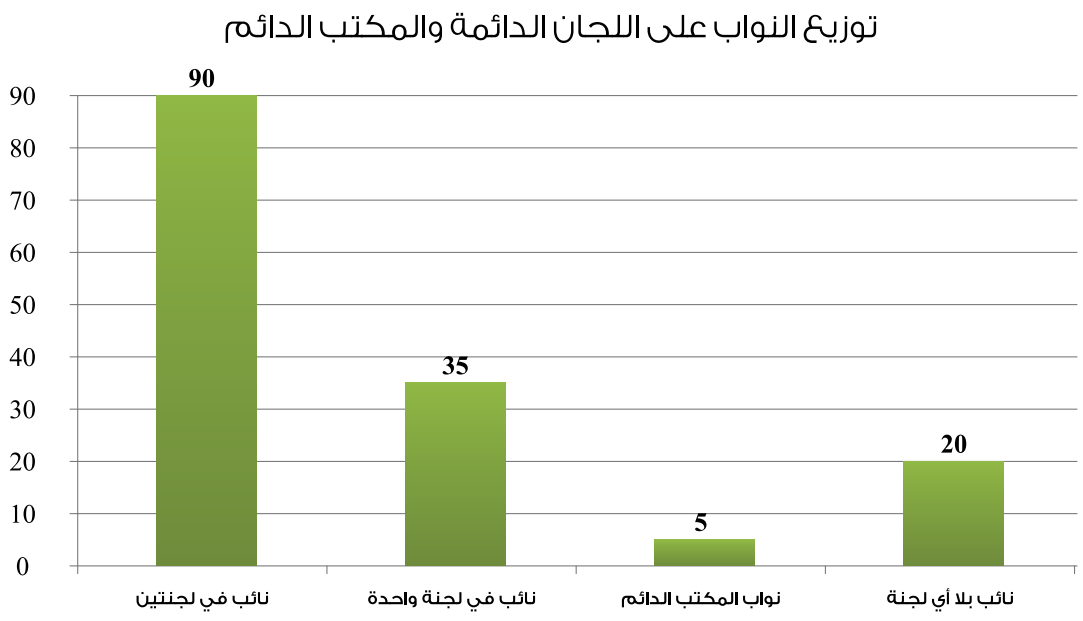

الباب الثاني: خطاب العـــرش السامي في افتتاح الدورة

مقدمة

تم افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر بتاريخ 3/11/2013، وفقاً لأحكام المادة (73) والمادة (78) من الدستور الأردني بخطاب العرش السامي، حيث ألقى الملك خطاب العرش بمجلسي النواب والأعيان مجتمعين وفق أحكام المادة (79) من الدستور، وتم تشكيل لجنة نيابية استناداً إلى أحكام المادة (79) من الدستور والمادة (6) من النظام الداخلي لمجلس النواب لصياغة عريضة الرد على خطاب العرش في جلسته الأولى.

إذ قرر أعضاء مجلس النواب السابع عشر تفويض المكتب الدائم باختيار أعضاء تلك اللجنة التي تكونت من (12) نائباً، واجتمعت لجنة صياغة الرد على خطاب العرش بتاريخ 5/11/2013، وانتخبت النائب محمود الخرابشة رئيساً لها والنائب ياسين بني ياسين مقرراً.

وقد قام فريق «راصد » بالعمل على تحليل محتوى خطاب العرش السامي وعريضة الرد النيابي باستخدام عدد من التصنيفات المحورية وقياس مؤشرات التكرار، بالإضافة إلى مقارنات لمحتوى البيانين.

أولاً: تحليل خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى للمجلس النيابي السابع عشر

تكونت خطاب العرش في افتتاح الدورة غير العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر من (1398) كلمة، وبعد التحليل الأولي لمحتوى الخطاب، تبين أنه محتواه يقع ضمن إحدى عشرة محور رئيسة، بيانها كما يلي:

المحور الأول	مقدمة خطاب العرش	افتتاح وترحيب وتذكير بدور مجلس الأمة في دعم المسيرة الديمقراطية وتعميق المشاركة الشعبية في صنع القرار
المحور الثاني	العملية الإصلاحية ومنجزاتها	نتاج العملية الإصلاحية ودورها في الوصول إلى حكومات برلمانية
المحور الثالث	الانتخابات النيابية والبلدية	تطوير قانون الانتخابات النيابية والبلدية بما يعزز مسيرة الإصلاح ويحقق اللامركزية
المحور الرابع	الانطباعات الشعبية حول مجلس النواب	مدونة السلوك النيابية وضرورة الالتزام بها والمحافظة على شكل ووظيفة مجلس النواب
المحور الخامس	تطوير أداء الجهاز الحكومي	تطوير الموارد البشرية للقطاع العام وإعداد القيادات المتميزة واستكمال هيكلة مؤسسات القطاع العام
المحور السادس	التعديلات التشريعية للمرحلة القادمة	تعديلات تشريعية لتنسجم مع التعديلات الدستورية كقانون محكمة أمن الدولة وقانون استقلال القضاء
المحور السابع	تعزيز منظومة النزاهة	اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة، تطبيق القانون وسيادته والشعور بالمسؤولية والموضوعية واحترام الرأي الآخر
المحور الثامن	الإصلاح الاقتصادي	الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. والأسس التي تبنى عليها السياسات الاقتصادية والتخطيط التنموي

المحور التاسع	التكامل في دوري السلطتين التنفيذية والتشريعية	التعاون بين السلطتين والاتفاق على الأولويات لتلبية الاحتياجات المتنامية وتوفير الخدمات الأساسية
المحور العاشر	السياسات الخارجية	تمتين الجبهة الداخلية والدور الإقليمي والعالمي للأردن والقضية الفلسطينية والدفاع عن الهوية الدينية والقضية السورية ومعضلة اللاجئين السوريين في الأردن
المحور الحادي عشر	ختام الخطاب	ضرورة التكاتف الشعبي والرسمي لتجاوز تحديات المرحلة

ولدراسة الأهمية التي أوليت إلى كل محور ورد في خطاب العرش تم إحصاء عدد الكلمات الواردة على كل محور كما يبين الشكل.

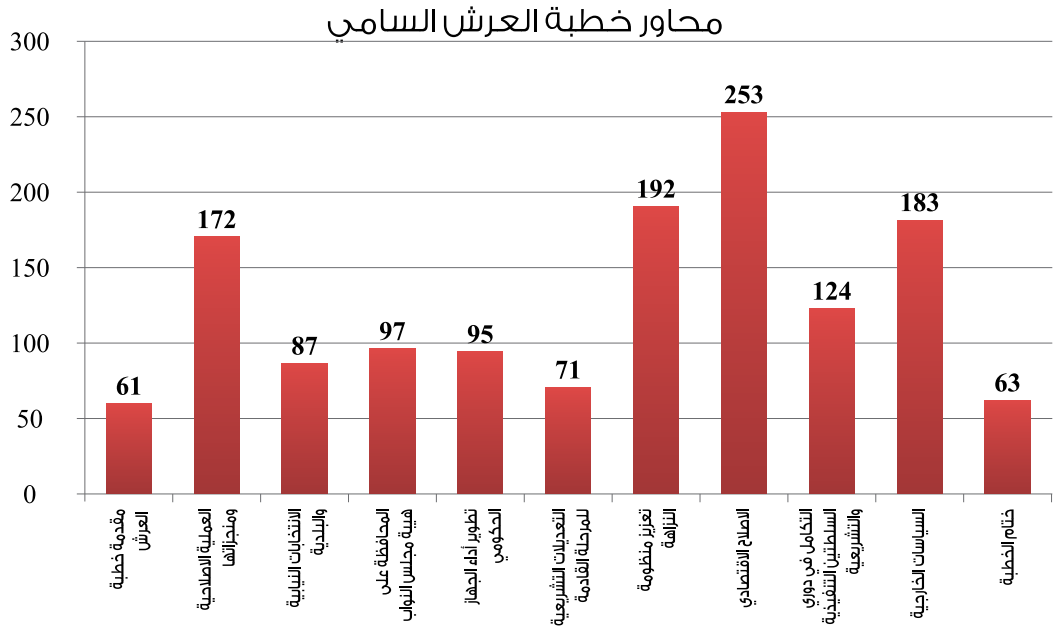

ثانياً: تحليل عريضة الرد النيابي على خطاب العرش

شُكلت لجنة نيابية استناداً إلى أحكام المادة (79) من الدستور والمادة (6) من النظام الداخلي لمجلس النواب لصياغة عريضة الرد على خطاب العرش حيث قرر أعضاء مجلس النواب السابع عشر تفويض المكتب الدائم باختيار أعضاء تلك اللجنة التي تكونت من (12) نائباً، وتضم اللجنة في عضويتها كلاً من النواب محمود الخرابشة وعبد الكريم الدغمي ومصطفى العماوي وحابس الشبيب وياسين بني ياسين ومحمد الردايدة ومحمد الحجوج وعاطف قعوار وعبدالجليل الزيود ومحمد هديب وريم أبو دلبوح ورولى الحروب، واجتمعت لجنة صياغة الرد على خطاب العرش بتاريخ 5/11/2013، وانتخبت خلاله النائب محمود الخرابشة رئيساً لها والنائب ياسين بني ياسين مقرراً. وأقر النواب صيغة الرد ليتم تسليم عريضة الرد إلى الملك يوم الأحد 17/11/2013.

يبين التحليل الأولي لتوزيع أعضاء تلك اللجنة بين الكتل النيابية في ذلك الوقت أن كتلة «التجمع الديمقراطي» وكتلة وطن قد نالتا النصيب الأكبر من عضوية لجنة الرد على خطاب العرش بـعضوين، فيما كان هناك ممثلاً واحداً عن الكتل: الإصلاح، الوسط الإسلامي، جبهة العمل الوطني النيابية، الاتحاد الوطني، النهضة، التوافق الوطني، فيما كان نصيب المستقلين عضوين.

وتكونت عريضة الرد على خطاب العرش من (1658) كلمات، توزعت على (12) محاوراً متقاربة مع تلك الواردة في خطاب العرش، حيث بينت نتائج التحليل أنه قد تم مراعاة ذات التسلسل السردي للرؤى الملكية في معظم الأحيان، وجاءت تلك المحاور كما يلي:

المحور الأول	المقدمة	الحديث عن مضامين خطاب العرش
المحور الثاني	صيانة الحقوق وحماية الحريات	أهمية صيانة الحقوق وحماية الحريات كركن مهم في البناء الديمقراطي
المحور الثالث	دور المجلس في تشكيل الحكومة البرلمانية	أهمية مرحلة التأسيس للحكومات البرلمانية وما يرافقها من تطوير في العمل النيابي والحزبي
المحور الرابع	اللامركزية	أهمية الانتقال إلى نهج اللامركزية وتطوير جميع التشريعات المتعلقة بهذا الهدف، لتعزيز المشاركة الشعبية ورفع سوية أداء مؤسسات الدولة.
المحور الخامس	تعديل التشريعات	انسجام التشريعات مع التعديلات الدستورية بما يعزز مسيرة الإصلاح والبناء
المحور السادس	ترهل الجهاز الحكومي	أثر الترهل الحكومي وتبعاته على مؤسسات الدولة والثقة بين المواطن والمسؤول وآليات معالجة هذا الترهل
المحور السابع	منظومة العدل والنزاهة	ضرورة الوصول لتحقيق العدالة والنزاهة وتوفير كل المتطلبات اللازمة لتطوير السلطة القضائية.
المحور الثامن	تطور الأداء البرلماني	النظام الداخلي للمجلس ومدونة السلوك النيابي
المحور التاسع	الإصلاح المركب	أهمية السير الموازي في الإصلاح السياسي والاقتصادي
المحور العاشر	موارد الطاقة	تقصير الحكومة في معالجة أزمة الطاقة والبحث عن موارد طاقة بديلة
المحور الحادي عشر	السياسات الخارجية	الشأن السوري والقضية الفلسطينية ودعم القوات المسلحة والاجهزة الأمنية
المحور الثاني عشر	خاتمة عريضة الرد	ضرورة التعاون بين أركان الدولة لتجاوز الصعوبات

توزيع عدد الكلمات على المحاور التي جاءت في عريضة الرد النيابي على خطاب العرش

المحور الأول	المقدمة	240
المحور الثاني	صيانة الحقوق وحماية الحريات	81
المحور الثالث	دور المجلس في تشكيل الحكومة البرلمانية	192
المحور الرابع	اللامركزية	135
المحور الخامس	تعديل التشريعات	77
المحور السادس	ترهل الجهاز الحكومي	136
المحور السابع	منظومة العدل والنزاهة	95
المحور الثامن	تطور الأداء البرلماني	84
المحور التاسع	الإصلاح المركب	103
المحور العاشر	موارد الطاقة	177
المحور الحادي عشر	السياسات الخارجية	249
المحور الثاني عشر	خاتمة عريضة الرد	89

الباب الثالث: الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية

أظهر تقرير نتائج تقييم الأداء البرلماني في مناقشات وتصويت موازنة السنة المالية والوحدات الحكومية المستقلة للعام 2014، أن خللاً اعترى عملية تصويت مجلس النواب أثناء التصويت على الموازنة، حيث صوت لصالح الموازنة (61) نائباً، في حين صوت ضدها (43) نائباً.وفي التقرير الذي أعده فريق بحثي مختص في (راصد) بينت النتائج أن نسبة حضور النواب عند التصويت على الموازنة بلغت (70 %) من إجمالي المجلس، وبلغت نسبة المصوتين لصالح الموازنة في مجلس النواب من إجمالي عدد الحاضرين للجلسة (105) نائباً (41 %).

وأظهرت النتائج أن نسبة النواب الذين تناولوا في كلماتهم مسائل الإصلاح الانتخابي (قانوني الانتخاب والأحزاب) بلغت (3.3 %)، وبينت النتائج أن نسبة النواب المتحدثين عن قضايا رفع الأسعار ورفع الدعم بلغت (71 %)، وبلغت نسبة من تناول المنحة الخليجية من أعضاء المجلس النيابي (38 %)، وفيما يتعلق بمطالب النواب بزيادة رواتب القوات المسلحة فقد بلغت (38 %)، وكانت نسبة مطالب النواب لدمج الهيئات الحكومة المستقلة فقد بلغت لدى النواب (13 %)، وبخصوص تناول مسألة الطاقة البديلة فقد بلغت نسبة تناولها لدى النواب (16 %)، أما حيال المخاوف من التجنيس فقد بلغت لدى النواب (7 %)، أما فيما يتعلق بجولات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري للمنطقة ومفاوضات السلام فقد بلغت لدى النواب (9 %) وحول أزمة اللاجئين السوريين أظهرت النتائج أن نسبة النواب الذين تداولوا هذه الأزمة بلغت (26 %).

وفيما يتعلق بالأداء الكتلوي أثناء التصويت، أظهرت النتائج أن كتلة وطن النيابية سجلت الغياب الأكثر عند التصويت على الموازنة بنسبة وصلت إلى (41 %)، تلتها كتلة النهضة بنسبة (36 %)، فيما كانت اقل الكتل غيابا، كتلتي الوسط الإسلامي بنسبة (18 %) وكتلة الإصلاح بنسبة (19 %).

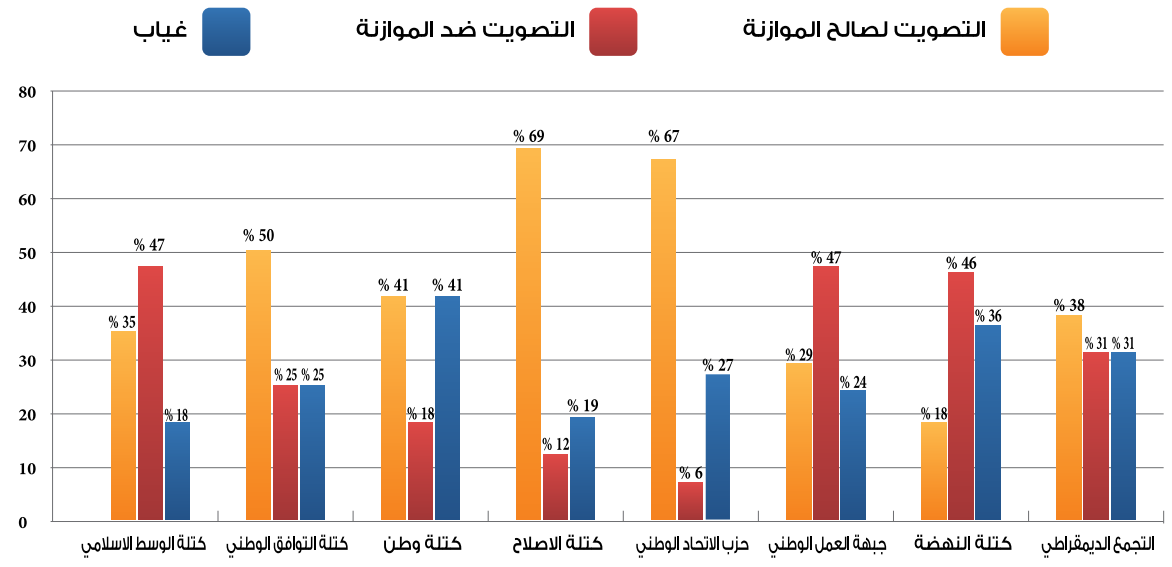

وفيما يتعلق بأكثر الكتل التي صوتت لصالح الموازنة، فأظهرت النتائج أن كتلة الإصلاح النيابية أكثر الكتل منحت ثقتها للموازنة بنسبة وصلت (69 %)، تلتها كتلة حزب الاتحاد الوطني بنسبة (67 %)، فيما كانت أكثر الكتل تصويتاً ضد الموازنة، كتلتي جبهة العمل الوطني والوسط الإسلامي بنسبة (47 %) لكل منهما، تلتهما كتلة النهضة بنسبة (46 %) ثم التجمع الديمقراطي بنسبة (31 %).

وفيما يتعلق بدور المرأة النائب أثناء المناقشة والتصويت، أظهرت النتائج أنه من أصل (18) سيدة في مجلس النواب، تحدثت (11) نائباً في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنة الوحدات المستقلة بنسبة وصلت إلى (61 %) من إجمالي عدد السيدات داخل المجلس، وبينت النتائج أن نسبة السيدات المتحدثات بلغت (12 %) من إجمالي المتحدثين في المجلس ككل، وتبين من خلال تحليل كلماتهن أن الجزء الأكبر خصص للشأن الاقتصادي حيث تحدثت ثمان سيدات في الشأن الاقتصادي بشكل مفصل، فيما لم تتطرق ثلاثة منهن للشأن الاقتصادي، وبلغت نسبة السيدات اللواتي صوتن ضد الموازنة من إجمالي النساء المصوتات (8 %)، في حين بلغت نسبة السيدات اللواتي صوتن ضد الموازنة من إجمالي العدد الكلي للنواب (5 %)، وبلغت نسبة السيدات اللواتي صوتن مع الموازنة من إجمالي النواب (2 %).

وقد وثق فريق "راصد" السلوك التصويتي للنواب على مشروع قانون الموازنة العامة على النحو التالي:

النواب المصوتين لصالح الموازنة (61) نائباً وهم:

هايل الدعجة، أحمد الجالودي، رائد الكوز، محمد عشا الدوايمة، عبد المحسيري، يوسف القرنة، أمجد المسلماني، أحمد الصفدي، أحمد الهميسات، خير أبو صعيليك، نصار القيسي، خير الدين هاكوز، سليم البطاينة، محمد الخصاونة، فواز الزعبي، باسل الملكاوي، ضرار الداوود، نضال الحياري، جمال قمو، شادي العداون، موفق الضمور، طه الشرفا، فارس هلسه، عدنان الفرجات، سمير العرابي، كريم العوضات، ميرزا بولاد، علي الخلايلة، موسى الخلايلة، محمد السعودي، عدنان أبو ركبة، مصطفى الحمارنة، عبد الله الخوالدة، مفلح الرحيمي، علي بني عطا، رضا حداد، سعد السرور، ثامر الفايز، ردينة العطي، انصاف الخوالدة، آمنة الغراغير، مصطفى العماوي، محمد الخشمان، مجحم الصقور، علي العزازمة، محمد الزبون، عبد الهادي المحارمة، محمد العمور، حازم قشوع، محمد البدري، محمد العبادي، أمجد آل الخطاب، حديثه الخريشة، أحمد الرقيبات، هيثم العبادي، شاهة العمارين، يوسف أبو هويدي، محمد الحجوج، خالد البكار، عامر البشير، منير الزوايدة.

النواب المصوتين ضد الموازنة (43) نائباً.

خليل عطية، محمد البرايسة، عساف الشوبكي، موسى أبو سويلم، تامر بينو، عدنان العجارمة، سمير عويس، جميل النمري، محمد الشرمان، محمود الخرابشة، بسام المناصير، رائد حجازين، بسام البطوش، مد الله الطراونة، نايف الليمون، عوض كريشان، طارق خوري، نايف الخزاعلة، محمد الشديفات، ابراهيم الشحاحدة، محمد القطاطشة، علي السنيد، محمد الرياطي، حابس الشبيب، سليمان الزبن، نعايم العجارمة، فاتن خليفات، فلك الجمعاني، نجاح العزة، خلود الخطاطبة، هند الفايز، محمد الحاج، زكريا الشيخ، رلى الحروب، خميس عطية، عبد الهادي المجالي، مازن الضلاعين، أمجد المجالي، فيصل الأعور، حمدية الحمايدة، معتز أبو رمان، محمد الظهراوي، سعد البلوي.

الباب الرابع: ملخص الجلسات النيابية وجداول الأعمال

تعد هذه الدورة الأولى، التي تعقد وفق النظام الداخلي الجديد لسنة 2013 بعد إقراره ، وقد عقد مجلس النواب السابع عشر وعلى مدار الستة أشهر التي تشكل مدة الدورة (56) جلسة، ما بين جلسات تشريعية ورقابية حيث بلغ عدد الجلسات التي خصصت للتشريع 29 جلسة و 18 للرقابي فيما تم تخصيص جلسات للرقابة والتشريع معا بواقع 9 جلسات ، وقد تم عقد ثلاث جلسات أسبوعياً، اثنتين منها للتشريع، والثالثة للرقابة، تناولت الردود على الأسئلة وطلبات المناقشة، إضافة إلى بند ما يستجد من أعمال الذي لم يكن يدرج على معظم الجلسات

رقابي	% 32	18 جلسة
تشريعي	% 52	29 جلسة
تشريعي رقابي	% 16	9 جلسات

وعلى صعيد آخر شهدت الدورة انعقاد أربع جلسات مشتركة مع مجلس الأعيان تم خلالها إقرار أربعة قوانين (قانون الضمان الاجتماعي وقانون اعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وقانون محكمة أمن الدولة وقانون منع الكسب غير المشروع)، حيث تعد هذه الدورة أكثر الدورات التي عقدت فيها جلسات مشتركة.

الباب الخامس: التزام النواب بحضور الجلسات واجتماعات اللجان

عقد مجلس النواب الأردني السابع عشر خلال دورته العادية الأولى ما مجموعه (26) جلسة توزعت على (56) يوم عمل، ومن خلال متابعة فريق راصد للجلسات البرلمانية وجد أن مجموع غياب النواب خلال الدورة العادية قد وصل (1429) غياب أي بمعدل غياب (28) نائب في كل يوم عمل، وقد رصد فريق المراقبين أن نائبين اثنين فقط لم يتغيبوا عن أي من الجلسات وهم النائب أمجد المسلماني والنائب زكريا الشيخ .

ويبين الجدول التالي مدى التزام النواب بحضور الجلسات النيابية خلال الدورة العادية الأولى:

اسم النائب	عدد أيام الغياب
أمجد المسلماني	0
زكريا الشيخ	0
بدر الطورة	1
محمود الخرابشة	1
نضال الحياري	1
هايل الدعجة	1
ابراهيم العطيوي	2
أحمد الهميسات	2
محمد الشرمان	2
مفلح العشيبات	2
امجد المجالي	3
أحمد الصفدي	3
خميس عطية	3
خيرالدين هاكوز	3
عبدالمنعم العودات	3
محمد الزبون	3
محمد السعودي	3
محمد العبادي	3
محمد العمرو	3
موفق الضمور	3
بسام البطوش	4
حازم قشوع	4

ضيف الله السعيديين	4
عبدالجليل العبادي	4
علي السنيد	4
علي بني عطا	4
محمد أحمد الحاج	4
مصطفى العماوي	4
معتز أبو رمان	4
منير زوايدة	4
نايف الليمون	4
ابراهيم الشحاحدة	5
ثامر الفايز	5
جمال قموه	5
رائد حسان الكوز	5
عبد علي المحسيري	5
عدنان السواعير العجارمة	5
عساف الشوبكي	5
فارس الهلسة	5
فاطمة علي أبو عبطة	5
قاسم بني هاني	5
محمد الرياطي	5
محمد القطاطشة	5
مد الله الطراونة	5
نصار القيسي	5
هيثم العبادي	5
امجد آل خطاب	6
أحمد الجالودي	6
تامر بينو	6
حمزة اخو ارشيدة	6
رضا حداد	6
رولى الحروب	6
سمير عويس	6
طه الشرفاء	6
عبدالله الخوالدة	6
فيصل الاعور	6
يوسف القرنة	6
سليمان الزبن	7

عبدالمجيد الاقطش	7
محمد الحجوج الدوايمة	7
محمد الشديفات	7
محمد الفريحات	7
مصطفى الحمارنة	7
نجاح العزة	7
وصفي الزيود	7
خلود الخطاطبة	8
سعد البلوي	8
شاهه أبو شوشه العمارين	8
عبدالرحيم البقاعي	8
عبدالله عبيدات	8
مصطفى الرواشدة	8
موسى الخلايلة	8
نايف الخزاعلة	8
امنة الغراغير	9
جميل النمري	9
طارق خوري	9
مجحم الصقور	9
محمد الحجايا	9
محمد راشد البرايسة	9
موسى أبو سويلم	9
هند الفايز	9
يوسف أبو هويدي	9
خير أبو صعيليك	10
ريم أبو دلبوح	10
زيد الشوابكة	10
عدنان الفرجات	10
علي الخلايلة	10
فاتن الخليفات	10
مفلح الرحيمي	10
هيثم أبو خديجة	10
حسن عبيدات	11
سمير العرابي	11
عاطف قعوار	11
عبدالكريم الدرايسة	11

عبدالهادي المحارمة	11
مفلح الخزاعلة	11
ياسين بني ياسين	11
اكريم العوضات	12
باسل الملكاوي	12
خالد البكار	12
ردينة العطي	12
سعد الزوايدة	12
سعد هايل السرور	12
عامر البشير	12
علي العزازمة	12
فواز الزعبي	12
مازن الضلاعين	12
محمد فؤاد الخصاونة	12
ميرزا بولاد	12
رائد حجازين	13
سليم بطاينة	13
عبدالكريم الدغمي	13
عدنان أبو ركبة	13
مصطفى الشنيكات	13
شادي العدوان	14
وفاء بني مصطفى	14
بسام المناصير	15
حديثة الخريشة	15
حمدية القويدر	15
محمد جميل الظهراوي	15
نعايم العجارمة	15
انصاف الخوالدة	16
فلك الجمعاني	16
مصطفى ياغي	16
أحمد الرقيبات	17
باسل علاونة	17
محمد هديب	17
محمود مهيدات	17
حسني الشياب	18
ضرار الداود	18

خليل عطية	19
رائد الخلايلة	20
حابس الشبيب	21
ضيف الله الخالدي	21
يحيى السعود	21
تمام الرياطي	22
عوض كريشان	22
محمد البدري	22
محمد عشا الدوايمة	23
كمال الزغول	24
محمد الخشمان	24
محمد الردايدة	24
عبدالهادي المجالي	26
محمد العلاقمة	28
ميسر السردية	29
خالد الحياري	34

ويظهر من الجدول أن النائبين أمجد مسلماني وزكريا الشيخ لم يتغيبا عن اي جلسة تلاهما النواب بدر الطورة ومحمود الخرابشة ونضال الحياري وهايل الدعجة وجميعهم بيوم غياب واحد، فيما كان النائب خالد الحياري الأكثر غيابا بمجموع ايام غياب بلغ 34 يوما من أصل 56 يوم عمل تلته النائب ميسر السردية بـ 29 يوم غياب والنائب محمد العلاقمة بـ 28 يوم غياب.

نسب الغياب لأعضاء مجلس النواب السابع عشر

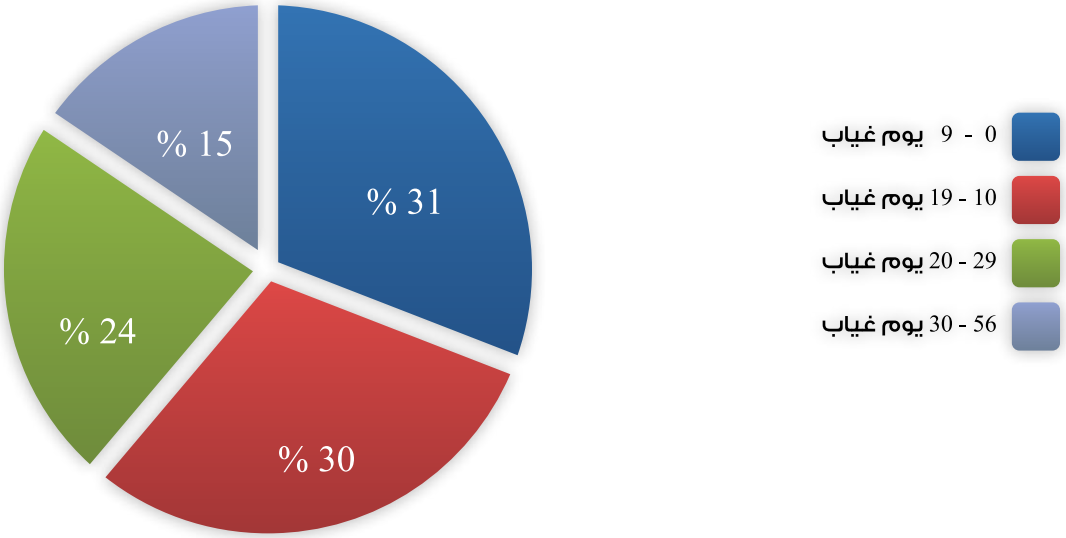

وفيما يخص التزام الكتل النيابية بحضور الجلسات، فقد تبين أن أكثر كتلة سجل اعضاؤها أعلى نسبة غياب عن ايام العمل هي كتلة جبهة العمل الوطني النيابي بنسبة 17.2 % من مجموع الغيابات تلتها كتلة النهضة بنسبة 14.4 % فيما كانت نسبة كتلة وطن 13 % بينما سجلت كتلة الاصلاح 12.4 % وكتلة حزب الاتحاد الوطني 12.1 % وكتلة التوافق الوطني 11 % و كانت نسبة كتلة الوسط الاسلامي 10.2% من مجموع الغيابات، بينما كانت أقل الكتل تغيباً خلال الدورة العادية الأولى هي كتلة التجمع الديمقراطي بنسبة 9.7% فقط من غيابات أعضاء المجلس.

توزيع الغياب على الكتل البرلمانية

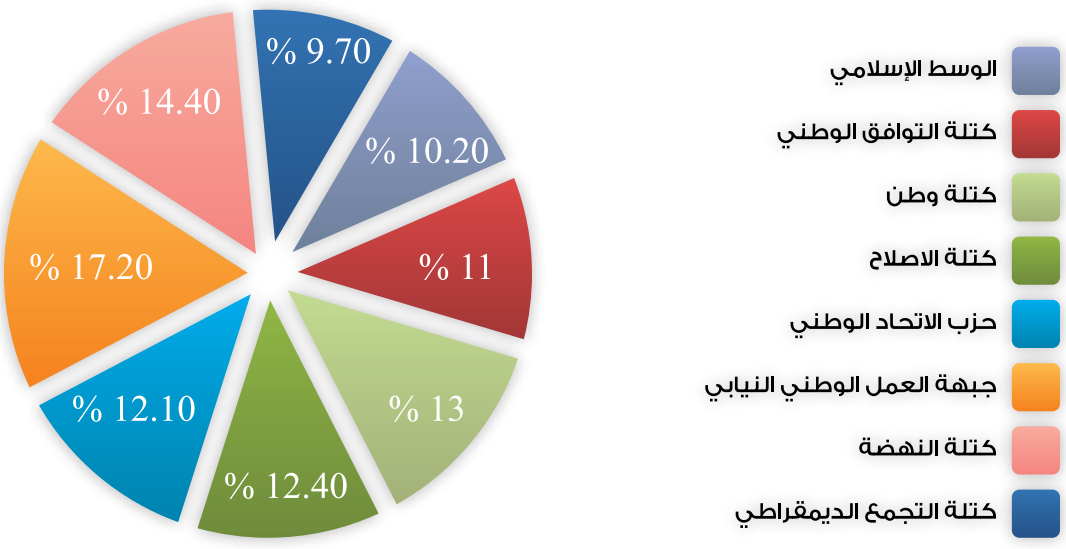

الباب السادس: الأداء التشريعي لمجلس النواب خلال الدورة العادية الأولى

أقر المجلس خلال الدورة (28) مشروع قانون واقتراحين بقانون أرسلا للحكومة، بالإضافة إلى تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب، كما اقر المجلس ثلاثة قوانين معادة من مجلس الأعيان وبالتالي يصبح مجموع التشريعات التي تعامل معها المجلس خلال هذه الدورة (34) تشريعاً .

وتركزت مشاريع القوانين على القوانين التي استدعت التعديل لكي تنسجم مع التعديلات الدستورية وأبرزها:

قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة، وقانون معدل لقانون محاكمة الوزراء، وقانون معدل لقانون تشكيل المحاكم العسكرية وقانون معدل لقانون منع الإرهاب، وقانون معدل لقانون هيئة مكافحة الفساد.

وقد تم تفعيل أداة الاقتراح بقانون في هذه الدورة، حيث أحال المجلس إلى الحكومة اقتراحين بقانون الأول: يتعلق بتعديل قانون المحكمة الدستورية، والثاني: يتعلق بتعديل قانون العقوبات فيما يخص تغليظ عقوبة سرقة السيارات، وكذلك أنهت اللجنة القانونية دراسة الاقتراح بقانون المتضمن تعديل قانون السير.

وبالإضافة إلى ذلك، قام المجلس بتوجيه سؤالين يختصان بالأداء التشريعي، الأول: إلى المحكمة الدستورية وذلك لتفسير المادتين (89) و (92) من الدستور واللتان تتعلقان بموضوع الأغلبية المطلوبة عند التصويت في الجلسة المشتركة، وهل يجوز تبني اقتراحات توافقية خلال الجلسة. والسؤال الثاني: وجه إلى ديوان تفسير القوانين لتفسير نص المادة (16) من النظام الداخلي والمتعلقة بالأغلبية المطلوبة لإعلان فوز نائبي الرئيس.

القوانيين التي اقرها المجلس خلال الدورة

1. مشروع قانون إلغاء قانون وظائف الوزراء لسنة 2013.
2. مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة 2013 .
3. مشروع قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة 2013.
4. مشروع قانون معدل لقانون محاكمة الوزراء لسنة 2013.
5. مشروع قانون معدل لقانون مقاولي الإنشاءات لسنة 2013 .

6. مشروع قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة 2013.

7. مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة 2013.

8. القانون المؤقت رقم (2) لسنة 2010 قانون التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة الأردنية الهاشمية وكندا لسنة 2013.

9. مشروع قانون معدل لقانون الجيش الشعبي لسنة 2013.

10. القانون المؤقت رقم (37) لسنة 2010 قانون معدل لقانون الجمارك لسنة 2010 .

11. القانون المؤقت رقم (24) لسنة 2010 قانون معدل لقانون الجمارك لسنة 2010.

12. مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014.

13. مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2014.

14. مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة 2014.

15. مشروع قانون معدل لقانون الإدارة العامة لسنة 2014.

16. مشروع القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد لسنة 2013.

17. مشروع قانون معدل لقانون صندوق الإسكان العسكري 2014.

18. القانون المؤقت رقم (44) لسنة 2002 قانون الزراعة.

19. مشروع قانون التصديق على اتفاقية المشاركة في الإنتاج للاستكشاف عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة البترول الوطنية المساهمة العامة المحدودة في منطقة شرق الصفاوي لسنة 2013.

20. مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم العسكرية لسنة 2014.

21. القانون المؤقت رقم (17) لسنة 2010 قانون معدل لقانون التعليم العالي والبحث العلمي .

22. القانون المؤقت رقم (24) لسنة 2009 قانون معدل لقانون التعليم العالي والبحث العلمي.

23. مشروع قانون التصديق على اتفاقية امتياز التقطير السطحي للصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية والشركة السعودية العربية للصخر الزيتي لسنة 2013.

24. مشروع قانون معدل لقانون حماية حق المؤلف 2009.

25. مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الأردنية لسنة 2014 .

26. مشروع قانون معدل لقانون نقابة الصحفيين لسنة 2014 .

27. مشروع قانون معدل لقانون منع الإرهاب لسنة 2014.

28. نظام معدل للنظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2014.

29. مشروع قانون معدل لقانون سلطة المياه لسنة 2014.

30. الموافقة على الاقتراح بقانون رقم (19) تاريخ 17/7/2013ن، حول تعديل المادة (17) من قانون المحكمة الدستورية بإضافة الفقرة (ب) إليها بالنص التالي:

ب- على المحكمة الدستورية إصدار التفسير المطلوب في الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ ورود طلب التفسير إليها .

31. الموافقة على الاقتراح بقانون رقم (2) تاريخ 24/ 2/2013، حول تغليظ العقوبة على جرائم السرقة في قانون العقوبات.

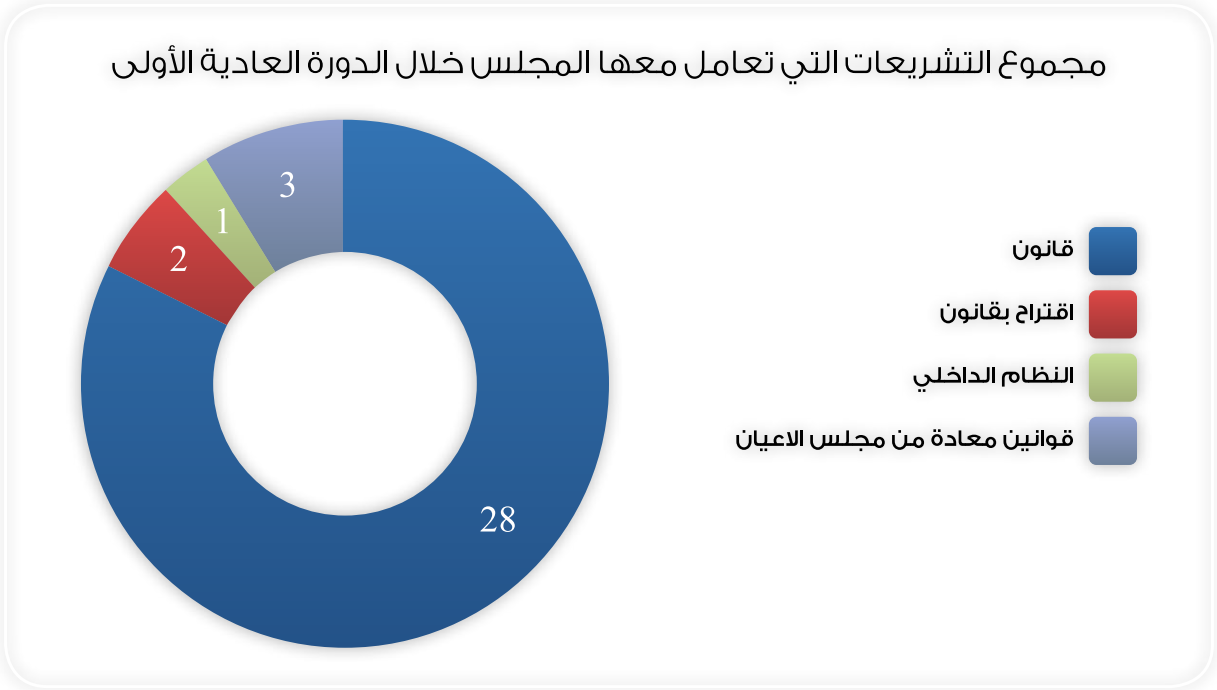

وقد شهدت الدورة الأولى من عمر مجلس النواب السابع عشر (4) جلسات مشتركة نتيجة خلافات تشريعية قامت ما بين مجلسي النواب والأعيان حول القوانين التالية:

1. مشروع قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة 2013 .
2. مشروع قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية لسنة 2013.
3. مشروع قانون منع الكسب غير المشروع لسنة 2013.
4. القانون المؤقت رقم (7) لسنة 2010 لقانون الضمان الاجتماعي.

ومع انتهاء الدورة كانت اللجان النيابية الدائمة قد انجزت (18) قانوناً بيد أنهُ لم يتم عرضها على المجلس ولم تدرج على جداول الأعمال، ليتم ترحيلها إلى دورة لاحقة، وتلك التشريعات هي:

القانـــــــون
1. مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة 2014.
2. القانون المؤقت رقم (26) لسنة 2010 قانون معدل لقانون العمل.
3. مشـــــروع قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة 2014.
4. قانـون مؤقـت رقـم (79) لسنـة 2001قانـــون الرقابة على الغـــذاء .
5. قانون مؤقت رقم (56) لسنة 2003 قانون معدل لقانون مؤسسة الأمل الأردنية للسرطان.
6. مشروع قانون الأحداث لسنة 2012.
7. مشروع قانون مجمع اللغة العربية الأردني لسنة 2014 .
8. مشروع قانون حماية اللغة العربية لسنة 2014 .
9. مشروع قانون الاستثمار لسنة 2013 .
10. مشروع قانون معدل لقانون المواصفات والمقاييس لسنة 2008.
11. قانون مؤقت رقم (20) لسنة 2010قانون التصديق على اتفاقية التعدين بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وهيئة الطاقة الذرية الأردنية وشركة اريفا والشركة النبطية للطاقة المساهمة الخاصة المحدودة
12. مشروع قانون إلغاء قانون التصديق على اتفاقية التعدين بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وهيئة الطاقة الذرية الأردنية وشركة اريفا والشركة النبطية للطاقة المساهمة الخاصة المحدودة لسنة 2013 .
13. مشروع قانون التصديق على اتفاقية المشاركة في الإنتاج للاستكشاف عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة امونايت للطاقة انترناشونال انكربوريشن في منطقة الجفر ووسط الأردن لسنة 2013.
14. قانون مؤقت رقم (53) لسنة 2003 قانون البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة.
15. مشـــــــــــــــروع قانون التصديق على اتفاقية المشاركة في الإنتاج للاستكشاف عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وائتـــــــــلاف شركة كوريا جلـــــــــوبال انيرجي كوربوريشـــــــن وشركـــــــة انجـــــي اويـــــــــل (بي ل سي) في منطقة البحر الميت ووادي عربة لسنة 2013.
16. مدونة السلوك النيابية لسنة 2014.
17. قانون مؤقت رقم (36) لسنة 2010 قانون الأحوال الشخصية .
18. مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة 2013 .

ومع انتهاء الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السابع عشر، يكون العبء التشريعي المتراكم على النحو التالي:

الرقم	اللجنة	عدد المشاريع	عدد القوانين المؤقتة	عدد الاقتراحات بقوانين
.1	اللجنة القانونية.	18	13	12
.2	اللجنة المالية .	3	2	تقارير ديوان المحاسبة (4)
.3	لجنة الاقتصاد والاستثمار.	15	27	1
.4	لجنة الشؤون الخارجية.	-	-	3
.5	اللجنة الإدارية.	5	7	1
.6	لجنة التربية والتعليم والثقافة .	2	1	-
.7	لجنة الشباب و الرياضة.	-	-	-
.8	لجنة التوجيه الوطني والإعلام .	2	1	-
.9	لجنة الصحة والبيئة.	-	4	-
.10	لجنة الزراعة والمياه.	1	-	-
.11	لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان.	1	1	-
.12	لجنة الطاقة والثروة المعدنية.	3	3	2
.13	لجنة الخدمات العامة والنقل .	3	3	-
.14	لجنة السياحة والآثار.	-	-	1
.15	لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان.	-	-	-
.16	لجنة فلسطين.	-	-	-
.17	لجنة الريف والبادية.	-	-	-
.18	لجنة النظام والسلوك .	-	-	-
.19	لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق.	-	-	-
.20	لجنة المرأة وشؤون الأسرة .	-	-	-
	المجمـــــــــــــــوع	**53**	**62**	**24**

الباب السابع: الأداء الرقابي لمجلس النواب خلال الدورة العادية الأولى

أولاً: الأسئلة

وجه النواب ما مجموعه (771) سؤالاً إلى الحكومة خلال الدورة أدرج منها (121) سؤالاً في هذه الدورة على جداول أعمال الجلسات، حيث تمت مناقشة أغلبها، لكن ومن خلال فرز الأسئلة حسب تاريخها تبين أن (26) سؤالاً مدرجاً فقط هي من أسئلة الدورة العادية الأولى للمجلس السابع عشر نوقش منها (21) سؤالاً في الجلسات و(5) أسئلة لم تناقش لغياب النائب الذي وجه السؤال فيما كانت بقية الأسئلة مُرّحلة من دورات سابقة.

وبينت نتائج التحليل بأن جميع الأسئلة النيابية قد وجهت من قبل (84) نائباً فقط من عدد أعضاء المجلس الكلي، تم الإجابة على (599) سؤالاً منها وبنسبة (77.7 %) فيما لم ترد ردود الحكومة على (172) سؤالاً بنسبة (22.3 %)، وبالنظر إلى الردود الحكومية خلال المدة القانونية المسموحة وهي ثمانية أيام وجد فريق راصد أن (2.8 %) فقط من الأسئلة التي تم الرد عليها كانت خلال المدة القانونية فيما جاءت (97.2 %) خارج المدة القانونية.

بالنظر الى توزيع الأسئلة التي طرحها النواب على الحكومة، نجد أن غالبية الأسئلة وجهت لرئيس الحكومة بنسبة بلغت (71.6 %) من مجموع الأسئلة تلاه وزير التعليم العالي بنسبة (4.2 %) ثم وزير العمل والسياحة (2.7 %) فيما لم يوجه أي سؤال لوزيرين هم وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء أحمد زيادات ووزير دولة سلامة النعيمات. كما بين الجدول (1)

الجدول (1): توزيع الأسئلة التي وجهت للحكومة حسب الوزير المختص

الرقم	الوزير المختص الموجه إليه السؤال	عدد الأسئلة	تم الرد عليها	لم يرد عليها
.1	رئيس الوزراء - وزير الدفاع	552	400	152
.2	وزير التعليم العالي والبحث العلمي	32	31	1
.3	وزير العمل ووزير السياحة	21	17	4
.4	وزير المالية	20	18	2
.5	وزير الداخلية	15	11	4
.6	وزير الصحة	13	13	0
.7	وزير البيئة	8	0	8
.8	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	9	8	1
.9	وزير التربية والتعليم	9	9	0
.10	وزير المياه والري	12	11	1
.11	وزير الطاقة والثروة المعدنية	11	11	0
.12	وزير الزراعة	9	8	1
.13	وزير الصناعة والتجارة والتموين	6	6	0
.14	وزير التنمية الاجتماعية	6	5	1

.15	وزير الأشغال العامة والإسكان	5	5	0
.16	وزير التخطيط والتعاون الدولي	4	4	0
.17	وزير الثقافة	5	4	1
.18	وزير الخارجية وشؤون المغتربين	5	4	1
.19	وزير النقل	8	8	0
.20	وزير تطوير قطاع النقل العام	4	3	1
.21	**وزير الشؤون البلدية**	**4**	**4**	**0**
.22	**وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات**	**4**	**4**	**0**
.23	**وزير الشؤون السياسية والبرلمانية**	**1**	**1**	**0**
.24	**وزير العدل**	**3**	**2**	**1**
.25	**وزير الدولة لشؤون الإعلام**	**1**	**1**	**0**

وتوزعت أسئلة أعضاء المجلس النيابي في الدورة العادية الأولى على (84) عضواً، حيث تصدر النائب محمد الرياطي قائمة النواب الـ(84) الذين وجهوا أسئلة للحكومة، إذ أنه طرح منفرداً ما مجموعه (207) سؤالاً، تلاه النائب محمود الخرابشة بـ(37) سؤالاً، ثم النائب محمد القطاطشة بـ(31) سؤالاً، ثم النائب معتز ابو رمان بـ(29) سؤالاً، ثم النائب رلى الحروب بـ(27) سؤالاً، ثم النائب رائد الخلايلة بـ(23) سؤالاً، فيما وجه النائب نضال الحياري (20) سؤالاً والنائب سمير عويس وجه (19) سؤالاً وبذلك يكون هؤلاء النواب الثمانية وجهوا ما نسبته (51%) من مجموع الأسئلة التي تم توجيهها إلى الحكومة، كما يبين الجدول (2).

جدول رقم (2): توزيع الأسئلة حسب النواب الموجهين

اسم النائب	عدد الأسئلة
محمد الرياطي	207
محمود الخرابشة	37
محمد القطاطشة	31
معتز أبو رمان	29
رولى الحروب	27
رائد الخلايلة	23
نضال الحياري	20
سمير عويس	19
خليل عطية	18
سعد الزوايدة	18
مفلح الرحيمي	15
نايف الخزاعلة	14
عدنان السواعير العجارمة	13
خير أبو صعيليك	12
عساف الشوبكي	12

محمد البدري	12
محمد جميل الظهراوي	12
أحمد الهميسات	11
بسام البطوش	10
زكريا الشيخ	10
سليمان الزبن	10
موسى أبو سويلم	10
ابراهيم الشحاحدة	9
خميس عطية	9
موفق الضمور	9
فيصل الاعور	8
محمد العبادي	8
مصطفى الرواشدة	8
هند الفايز	8
بسام المناصير	7
هايل الدعجة	7
يحيى السعود	7
سعد البلوي	6
عبدالهادي المحارمة	6
قاسم بني هاني	6
محمد هديب	6
امجد آل خطاب	5
امنة الغراغير	5
فواز الزعبي	5
مصطفى ياغي	5
محمد الشرمان	4
أمجد المسلماني	3
ابراهيم العطيوي	3
جميل النمري	3
عبدالجليل العبادي	3
عبدالكريم الدغمي	3
عدنان الفرجات	3
فاطمة علي أبو عبطة	3
محمد أحمد الحاج	3
هيثم العبادي	3
وفاء بني مصطفى	3
تامر بينو	2

تمام الرياطي	2
حمزة اخو ارشيدة	2
طارق خوري	2
عبدالمجيد الاقطش	2
علي بني عطا	2
محمد الحجوج الدوايمة	2
محمد عشا الدوايمة	2
يوسف أبو هويدي	2
امجد المجالي	1
أحمد الصفدي	1
باسل الملكاوي	1
جمال قموه	1
حسن عبيدات	1
خلود الخطاطبة	1
رائد حسان الكوز	1
ردينة العطي	1
سعد هايل السرور	1
ضيف الله الخالدي	1
عامر البشير	1
علي الخلايلة	1
فاتن الخليفات	1
فلك الجمعاني	1
مازن الضلاعين	1
محمد الحجايا	1
محمد الخشمان	1
محمد السعودي	1
مصطفى العماوي	1
منير زوايدة	1
موسى الخلايلة	1
ميسر السردية	1
نعايم العجارمة	1
هيثم أبو خديجة	1

وفيما يخص موضوعات الأسئلة التي تقدم بها أعضاء المجلس في الدورة العادية الأولى خلال الجلسات والتي تبلغ (771) سؤالاً فقد حددها فريق راصد بعد تحليلها في إحد عشر موضوع، كان النصيب الأكبر من الأسئلة يخص القضايا الإدارية بنسبة وصلت (42 %)، تلتها القضايا المالية بنسبة (15 %) بينما كانت نسبة السياسات الاقتصادية (11 %) من مجموع الأسئلة، فيما كانت نسبة الأسئلة التي تخص قضايا الموارد الطبيعية والبيئة والزراعة (7.1 %).

شكل (6): توزيع موضوعات الأسئلة حسب المؤشرات

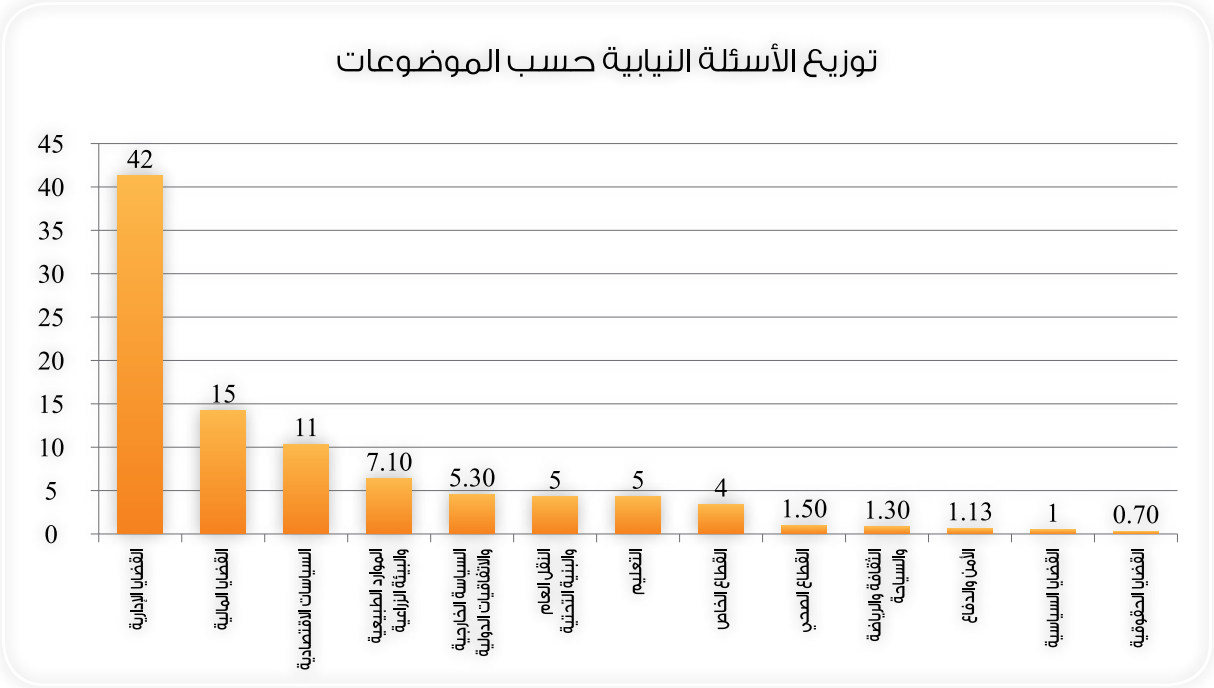

ثانياً: الاستجوابات

تقدم النواب ب(33) استجواباً خلال الدورة العادية الأولى للمجلس السابع عشر، وتشير سجلات المجلس الرسمية إلى أنه تم إدراج استجوابين فقط خلال عمر الدورة العادية الأولى لمجلس النواب نوقش واحد منها فقط تقدم به النائب زكريا الشيخ. وكانت أغلبية الاستجوابات موجهة لرئيس الوزراء، حيث بلغ عدد الاستجوابات الموجهة للرئيس (29) استجوابا بنسبة (88 %)، فيما وُجه استجوابان لوزير المالية واستجواب واحد لكل من وزير التنمية الاجتماعية ووزير النقل.

الجهة التي وجه لها الاستجواب	رئيس الوزراء	وزير المالية	وزير النقل	وزير التنمية الاجتماعية
عدد الاستجوابات	29	2	1	1
النسبة	% 88	% 6	% 3	% 3

وقد تم توجيه الاستجوابات التي تم طرحها في الدورة العادية الأولى للمجلس السابع عشر من قبل تسعة نواب وكان النائب محمد الرياطي الأكثر استجواباً للحكومة بنسبة (48.5 %)، تلاه النائب محمود الخرابشة بنسبة (15.2 %) ثم النائب زكريا الشيخ (12.1 %) والنائب رلى الحروب بنسبة (9.1 %) كما يظهر الشكل.

النائب	عدد الاستجوابات	النسبة
محمد الرياطي	16	48.5%
محمود الخرابشة	5	15.2%
زكريا الشيخ	4	12.1%
رلى الحروب	3	9.1%
محمد السعودي	1	3%
بسام البطوش	1	3%
خميس عطية	1	3%
خير ابو صعيليك	1	3%
فيصل الأعور	1	3%

وأتت الردود على الاستجوابات المقدمة كما يلي 73 % من الاستجوابات التي تم الرد عليها فيما بينت احصائيات فريق راصد أن 27 % من الاستجوابات لم يتم الرد عليها كما يبين الشكل التالي

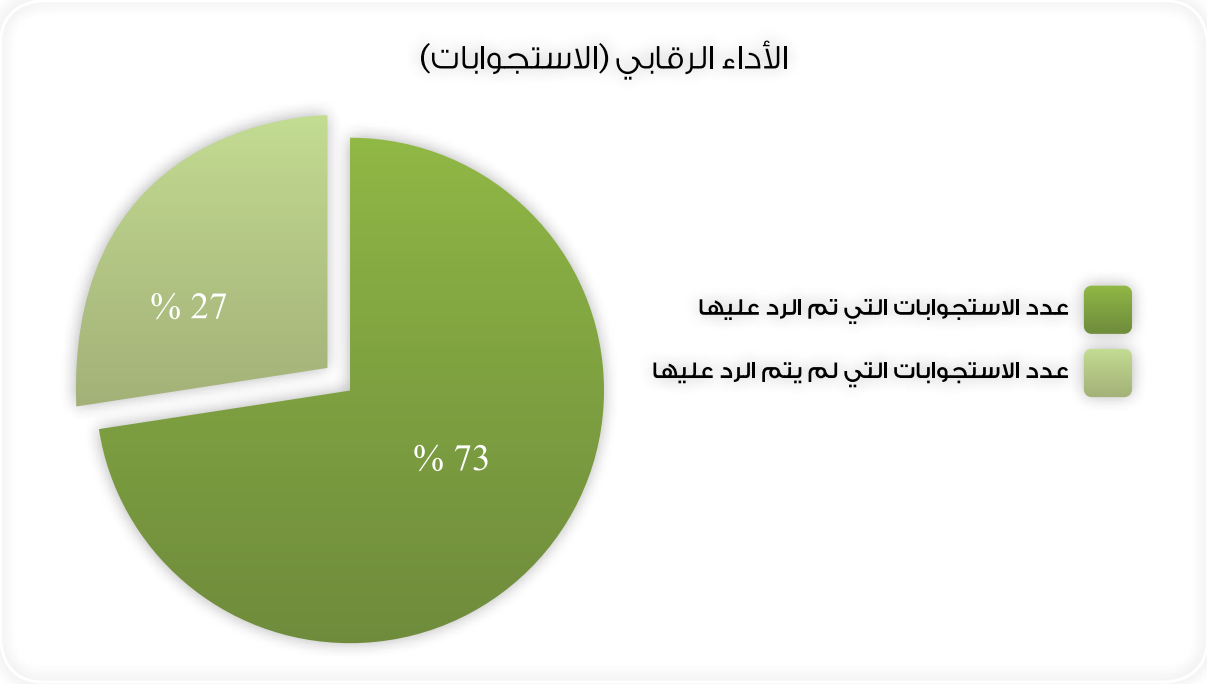

وأتت موضوعات الاستجوابات كما يبين الجدول أدناه:

مقدم الاستجواب	رقم الاستجواب	الجهة التي احيل اليها الاستجواب	موضوع الاستجواب
زكريا الشيخ	1	دولة رئيس الوزراء	التوقيت الصيفي
زكريا الشيخ	2	دولة رئيس الوزراء	شركة مياهنا
محمد الرياطي	3	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	4	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة

محمد الرياطي	5	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	6	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	7	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	8	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	9	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	10	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	11	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	12	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	13	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	14	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	15	دولة رئيس الوزراء	الدعم النقدي للمواطنين
محمد الرياطي	16	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	17	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمد الرياطي	18	دولة رئيس الوزراء	سلطة العقبة الخاصة
محمود الخرابشة	19	دولة رئيس الوزراء	العنف الجامعي في جامعة البلقاء
محمود الخرابشة	20	دولة رئيس الوزراء	عدم التزام الحكومة بتوجيه توصيات النواب
محمود الخرابشة	21	دولة رئيس الوزراء	التنقيب عن البترول في المملكة
محمود الخرابشة	22	دولة رئيس الوزراء	الدعم النقدي للمواطنين
محمد السعودي	23	معالي وزير المالية	الحسابات الختامية
فيصل الأعور	24	دولة رئيس الوزراء	قانون العقوبات
زكريا الشيخ	25	دولة رئيس الوزراء	انقطاع التيار الكهربائي
محمود الخرابشة	26	دولة رئيس الوزراء	تقاعس أجهزة الطاقة والكهرباء
رلى الحروب	27	دولة رئيس الوزراء	الشركة الأردنية للبث التلفزيوني
زكريا الشيخ	28	دولة رئيس الوزراء	لواء الشوبك
رلى الحروب	29	معالي وزير المالية	المستحقات على الحكومة العراقية
رلى الحروب	30	معالي وزير النقل	اسباب خسارة الملكية للطيران
بسام البطوش	31	دولة رئيس الوزراء	ابناء الأردنيات
خميس عطية	32	دولة رئيس الوزراء	كميات النفط المستوردة
خير أبو صعيليك	33	وزير التنمية الاجتماعية	تقاعدات الموظفين

ثالثاً: المناقشة العامة

عرف النظام الداخلي لمجلس النواب في الفصل الثالث عشر من المادة (127) ولغاية المادة (130) المناقشة العامة على أنها «تبادل الرأي والمشورة بين المجلس والحكومة»، وأجاز «لعشرة أعضاء أو أكثر أن يتقدموا إلى المجلس بطلب مناقشة أي أمر من الأمور والقضايا العامة»، كما منح الحكومة أيضاً الحق بأن «تطلب المناقشة العامة»، وتقدم طلبات المناقشات خطياً إلى رئيس المجلس الذي يدرجه على جدول أعمال الجلسة، ويقرر المجلس تحديد المناقشة العامة بالإتفاق مع الحكومة، بحيث لا تزيد هذه المدة عن (14) يوماً، ولا بد من الإشارة بأن طلب المناقشة في نهاية

الأمر هو تبادل للرأي فقط يمكن أن يصدر بنهايته توصيات يقرها المجلس ويرفعها إلى الحكومة، كما يحق في هذه الحالة لطالبي المناقشة العامة طرح الثقة بالحكومة أو بالوزارة أو الوزراء بعد انتهاء المناقشة العامة مع مراعاة أحكام المادة (54) من الدستور.

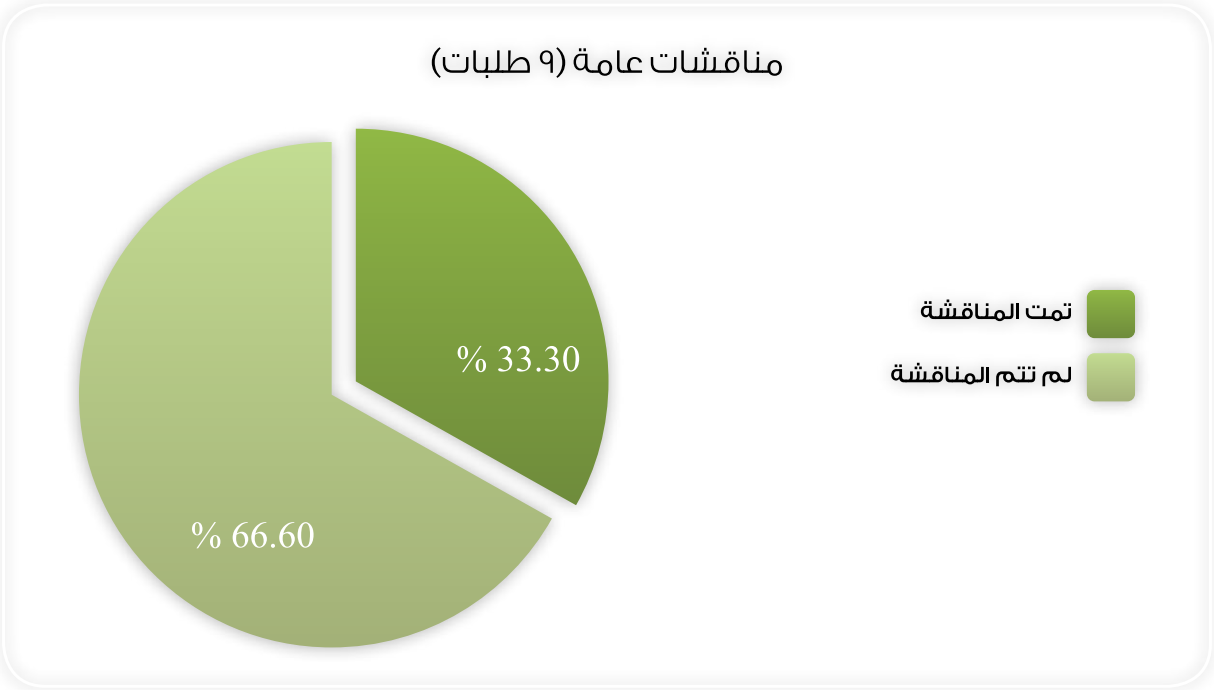

وقد سجل فريق الراصد البرلماني خلال عمر الدورة العادية الأولى لمجلس النواب تقديم (9) طلبات مناقشة عامة نوقش منها الطلبات المرفوعة بخصوص جولة كيري وتقرير التخاصية واستشهاد القاضي زعيتر. وتوزعت طلبات المناقشة كما يبين الجدول (4):

جدول (4): طلبات المناقشة عامة

طلب مناقشة عامة (1)	12 نائباً -كتلة الوسط الإسلامي	أوضاع الصحف الأردنية
طلب مناقشة عامة (2)	20 نائباً	أزمة الثلج
طلب مناقشة عامة (3)	11 نائباً	استخراج النفط
طلب مناقشة عامة (4)	11 نائباً	جولة كيري
طلب مناقشة عامة (5)	15 نائباً	تراجع الأردن في معيار الشفافية
طلب مناقشة عامة رقم (6)	23 نائباً	شحنة الغاز
طلب مناقشة عامة (7)	25 نائبا	تقرير التخاصية
طلب مناقشة عامة رقم(8)		استشهاد القاضي زعيتر
طلب مناقشة عامة رقم (9)	11نائباً	التهرب الضريبي

رابعاً: المذكرات

لم ينص الدستور الأردني ولا النظام الداخلي لمجلس النواب على موضوع المذكرات النيابية، إلا أن العرف البرلماني أوجد هذه الوسيلة بحيث أصبحت من الوسائل الرقابية الهامة التي يمارسها النواب لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية، واعتبرت إحدى أهم أدوات الرقابة البرلمانية، وهي عبارة عن عريضة موقعة من نائب أو عدد من النواب ترفع إلى رئيس المجلس وتكون متضمنة لأفكار هؤلاء النواب إما حول قضايا عامة تهم الوطن والمواطنين أو لبعض القضايا الشخصية مثل خدمات الدوائر الانتخابية.

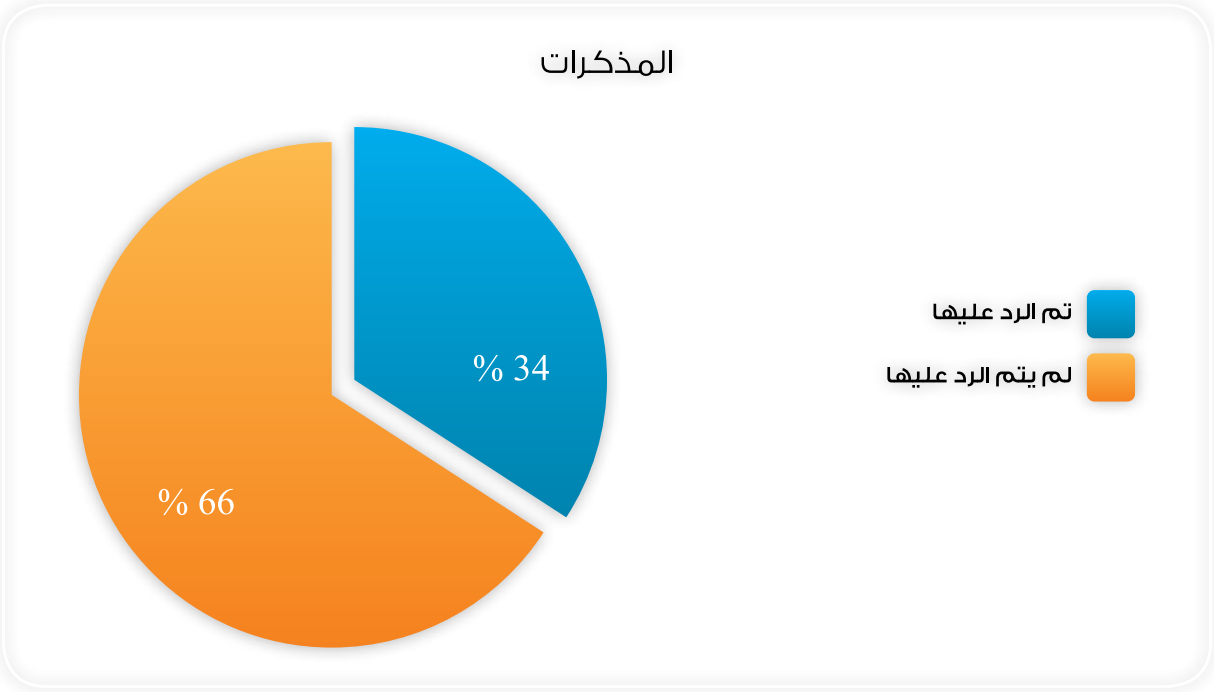

وقدم النواب خلال الدورة العادية الأولى من المجلس السابع عشر (144) مذكرة رد على (49) منها فقط بنسبة (34 %)، فيما لم يتم الرد على ما نسبته (66 %) من المذكرات، وكان نصيب رئيس الحكومة من المذكرات (74.3 %)، تلاه رئيس ديوان المحاسبة بنسبة (3.5 %) ثم رئيس مجلس النواب وزير النقل بنسبة (2.8 %) كما يبين الجدول.

وقد وصل عدد المذكرات التي تم إدراجها ضمن جداول أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس (5) مذكرات فقط نوقش منها مذكرة واحدة كانت بخصوص طرح الثقة بالحكومة.

الجهة التي تم توجيه المذكرة لها	عدد المذكرات	نسبة عدد المذكرات الى مجموع المذكرات	عدد المذكرات التي تم الإجابة عنها	نسبة المذكرات المجاب عنها إلى عدد المذكرات الموجهة
رئيس الوزراء	107	% 74.3	8	% 7.5
رئيس ديوان المحاسبة	5	% 3.5	0	% 0
رئيس مجلس النواب	4	% 2.8	0	% 0
وزير النقل	4	% 2.8	0	% 0
وزير العمل والسياحة	3	% 2.1	0	% 0
وزير الأوقاف	3	% 2.1	0	% 0
وزير الداخلية	3	% 2.1	1	% 33.3
وزير الخارجية	2	% 1.4	1	% 50
وزير التعليم العالي	2	% 1.4	0	% 0
رئيس لجنة الشؤون الخارجية	2	% 1.4	0	% 0
أمين عام مجلس النواب	1	% 0.7	0	% 0
رئيس اللجنة المالية	1	% 0.7	0	% 0
رئيس لجنة الخدمات العامة والنقل	1	% 0.7	0	% 0
رئيس لجنة النظام والسلوك	1	% 0.7	0	% 0
وزير الطاقة	1	% 0.7	0	% 0
وزير التنمية الاجتماعية	1	% 0.7	0	% 0
وزير العدل	1	% 0.7	0	% 0
وزير المالية	1	% 0.7	0	% 0

خامساً: الاقتراح برغبة

بلغ عدد الاقتراحات برغبة التي تم تقديمها اقتراحين اثنين أحيلا إلى اللجان المختصة ويلاحظ أن اللجان النيابية المختصة لم تتعامل مع بقية الاقتراحات وفقاً لنصوص النظام الداخلي للمجلس بتقديم تقرير موجز عن الاقتراح خلال خمسة عشر يوماً من إحالته عليها توصي فيه برفض الاقتراح أو قبوله وبالتالي فإن جداول أعمال المجلس خلال الدورة العادية لم تشهد إدراج أي تقرير من اللجان المختصة حول هذه الاقتراحات.

جدول الاقتراحات برغبة المقدمة خلال الدورة العادية الأولى

الرقم	مقدم الاقتراح برغبة	تاريخ التقديم	الموضوع	اللجنة التي تم إحالته إليها
.1	محمد الحاج	03/02/2014	احداث مديرية أوقاف في ذيبان	اللجنة الإدارية
.2	فاطمة أبو عبطة	13/02/2014	بناء مدرسة	لجنة التربية والثقافة والشباب

الباب الثامن: دور مجلس النواب في السياسات الخارجية خلال الدورة العادية الأولى

أولاً: الدبلوماسية البرلمانية

على الرغم من خلو الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب من أية كلمة صريحة تدلل على الدبلوماسية البرلمانية، فإن العرف البرلماني هو من أقر هذه الصيغة التوصيفية لما يمكن أن يطلق عليه عرفاً: "كل نشاط برلماني خارجي أو داخلي يتعلق بالعمل مع البرلمانات الدولية والعربية والإسلامية والإقليمية والإتحادات البرلمانية والسفارات المعتمدة في المملكة، بما في ذلك أي نشاط بروتوكولي قد يقوم به رئيس المجلس أو أي نائب آخر له صلة بأي عمل سياسي خارج البلاد، أو أي عمل سياسي أو دبلوماسي داخل المملكة بما ذلك اللقاءات والإجتماعات التي يلتقي فيها رئيس مجلس النواب أو أي نائب بأي سياسي أو دبلوماسي غير أردني داخل المملكة".

إن للدبلوماسية البرلمانية أهمية في المجتمع الدولي لتؤسس بيئة دولية جديدة توازي في عملها الدبلوماسية الرسمية وتعتبر مكملة لها، خاصة وأن الدبلوماسية البرلمانية تمارس من طرف البرلمانيين باعتبارهم يمثلون الإرادة الشعبية بصورة أقرب من الحكومات .

أ) لجنة الشؤون الخارجية

يسجل للجنة العلاقات الخارجية في الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السابع عشر نشاطها اللافت في العديد من المجالات والقضايا ذات الطابع السياسي المنسجم مع مهماتها التي حددها لها النظام الداخلي للمجلس.

ونشطت اللجنة محليا بتكثيف لقاءاتها واجتماعاتها مع العديد من سفراء الدول العربية والإسلامية والأجنبية داخل مجلس النواب، فضلاً عن تنظيمها لأكثر من زيارة لمخيمات اللاجئين السوريين بهدف تأمين الدعم الدولي للأردن مادياً ومعنوياً لمساعدته في استمرار تقديمه الرعاية الآمنة للاجئين السوريين.

ولم تقتصر نشاطات هذه اللجنة في الدورة العادية الأولى على هذا الجانب، بل تعدته لتقوم بجولات ميدانية في محافظات الشمال في مهمات متصلة بالإطلاع على مدى تأثير حالة اللجوء السوري على تلك المحافظات وانعكاساتها السلبية والإيجابية ومدى حاجة الأردن للدعم الدولي في هذا الجانب.

ويمثل الجدول رقم (1) اللقاءات الخارجية للجنة الشؤون الخارجية

الرقم	اللقاءات الخارجية	التاريخ
.1	وفد من البوسنة والهرسك	11/12/2013
.2	السفير الكوري	23/12/2013
.3	السفيرة الفرنسية	23/12/2013
.4	السفير المصري	6/2/2014

.5	سفيرة الاتحاد الأوروبي	16/2/2014
.6	السفير الهولندي	3/3/2014
.7	السفير الإيطالي	11/3/2014
.8	السفير الإيطالي	16/3/2014
.9	السفيرة السويدية	17/2/2014
.10	وفد برلماني سويدي	30/3/2014

ويمثل الجدول رقم (2) لقاءات اللجنة على الصعيد الداخلي

الرقم	الجهة	التاريخ
.1	مؤسسة طلال أبو غزالة ومركز الدراسات الاستراتيجية	1/12/2013
.2	فريق وزاري	22/12/2014
.3	أسر وعائلات الأسرى المعتقلين في السجون الخارجية	29/12/2013
.4	رئيس الجامعة الأردنية	30/12/2013
.5	دولة رئيس الوزراء	31/12/2013
.6	مدير ادارة المخيمات ومحافظ المفرق	6/1/2014
.7	لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان	7/1/2014
.8	وزير الخارجية	8/1/2014
.9	مدير ادارة المخيمات ومحافظ الزرقاء	9/2/2014
.10	وزير الخارجية	16/4/2014

ويمثل الجدول رقم (3) الزيارات الميدانية التي قامت بها لجنة الشؤون الخارجية

الرقم	مكان الزيارة	التاريخ
.1	الحدود الشمالية	27/1/2014
.2	الحدود الشمالية	3/3/2014
.3	زيارات للبلديات (الزرقاء، اربد، المفرق)	

يتبين من خلال الجداول المبينة سابقاً أن خطة عمل لجنة الشؤون الخارجية تمحورت حول محورين أساسيين هما الدبلوماسية البروتوكولية والدبلوماسية الميدانية.

حيث عقدت اللجنة عشرين لقاءً توزعت ما بين لقاءات خارجية وداخلية ساهموا فيها برفد الدبلوماسية الوطنية من جهة وانتهاج شكل جديد للدبلوماسية البرلمانية من جهة أخرى .

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية الميدانية كان لها حضور خلال الدورة العادية من قبل لجنة الشؤون الخارجية، حيث قامت لجنة الشؤون الخارجية بزيارة الحدود الشمالية مرتين وقامت بزيارة كل من بلدية الزرقاء واربد والمفرق .

ب) لجنة فلسطين النيابية

سجلت لجنة فلسطين النيابية منجزاً في غاية الأهمية عندما دعت ورعت تنظيم المؤتمر الأول "الطريق الى القدس" وهو مؤتمر عالمي شارك فيه العشرات من السياسيين والإعلاميين ورجال الدين، في إطار دعم القضية الفلسطينية وتسليط الأضواء على المخاطر الكارثية التي تتعرض لها مدينة القدس التاريخية من سياسات تهويدية من قبل الإحتلال الإسرائيلي.

وقامت لجنة فلسطين بدور بالغ الأهمية سياسية عندما وقفت بمساندة من أعضاء مجلس النواب بالتصدي إلى مشروع نزع السيادة الأردنية عن المسجد الأقصى بموجب قانون اسرائيلي تم تقديمه للكنيست، وبسبب ما قامت به لجنة فلسطين من تحشيد النواب للتصدي لهذا المشروع فقد نجح المجلس في إفشال المخطط الإسرائيلي الذي كان يستهدف بالدرجة الأولى إزاحة السلطة الدينية والإدارية الأردنية عن المسجد الأقصى تمهيداً للعبث النهائي به، وبذلك حققت الدبلوماسية البرلمانية متمثلة بمجلس النواب على العموم ولجنة فلسطين على وجه الخصوص انتصاراً تاريخياً مهماً، لم يكن بمستطاع وزارة الخارجية الأردنية تحقيقه لولا تصدي مجلس النواب لهذه المهمة.

ج) لجان الصداقة البرلمانية

يحتكم تشكيل لجان الصداقة والأخوة البرلمانية لعرف برلماني قديم، وفي الدورة العادية الأولى تم تشكيل (8) لجان أخوة برلمانية مع برلمانات عربية وإسلامية، وتشكيل (18) لجنة صداقة مع برلمانات أجنبية

ثانياً: مفاوضات السلام وزيارة كيري

أخذ ملف إعادة إحياء مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي الحيز الأكبر في وسائل الإعلام الأردنية والعربية في الربع الأخير من العام المنصرم، ولقد كثر الحديث والتحليل حول إحياء مفاوضات السلام من جديد مع أنها ليست المرة الأولى التي ينخرط فيها الجانب الأمريكي في عملية إحلال السلام، ولكنها كانت الأكثر تركيزاً وكثافة من حيث الوقت والجهد والمضمون حيث بدأ عملية توليد المفاوضات من جديد أبان شهر تموز من العام السابق خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري للمنطقة ككل وعمان بشكل خاص، تلا ذلك الكثير من التسريبات الإعلامية والصحفية حول ماهية الزيارة وما هي الخطة الجديدة المتبعة في مفاوضات السلام وما هي المحددات التي ستقوم عليها المفاوضات، وعلى أثر ذلك قدم (10) نواب طلب مناقشة رقم (4) عامة بتاريخ 27/1/2014 لإدراج مناقشة جولة كيري وتداعياتها وآثارها على القضية الفلسطينية والأردن والإقليم للمناقشة العامة ولسماع وجهة نظر الحكومة حول الآثار المترتبة على الزيارة ودور الأردن في المفاوضات .

وفيما بعد أدرج طلب المناقشة في جدول أعمال الجلسة الرابعة عشر والتي عقدت بتاريخ 2/2/2014م حيث تحدث من قبل الحكومة وزير الخارجية ناصر جودة ليبين تفاصيل الزيارة والموقف الرسمي الأردني.

الباب التاسع: التفاعل الحكومي مع الأداء النيابي خلال الدورة العادية الأولى

تقتضي الوظائف التشريعية والرقابية والتمثيلية لمجلس النواب إيجاد تفاعل وتكامل بينها وبين السلطة التنفيذية، بحيث تأخذ السلطة التنفيذية بتوصيات ومقترحات وتوجيهات السلطة التشريعية وترد على كل أدوات الرقابة التي يستعملها أعضاء مجلس النواب، ولقياس مدى التفاعلية الحكومية مع الأداء النيابي، قام فريق "راصد" على تتبع الردود الحكومية على أدوات الرقابة النيابية ومدى التزام الحكومة بالأطر الزمنية القانونية للتفاعل مع تلك الأدوات.

وقد بلغ عدد الأسئلة التي تم طرحها على الحكومة (771) سؤالاً، رد أعضاء الحكومة على (663) سؤالاً منها، بما نسبته (85.9 %) فيما لم ترد الحكومة على (108) أسئلة بما نسبته (14.1 %) ، إلا أنه وعند تدقيق تواريخ ورود الإجابات الحكومية، تبين أن الغالبية العظمى من الردود الحكومية قد وردت متأخرة عن الإطار الزمني القانوني المحدد بـ (8) أيام وكان عددها (646) إجابة.

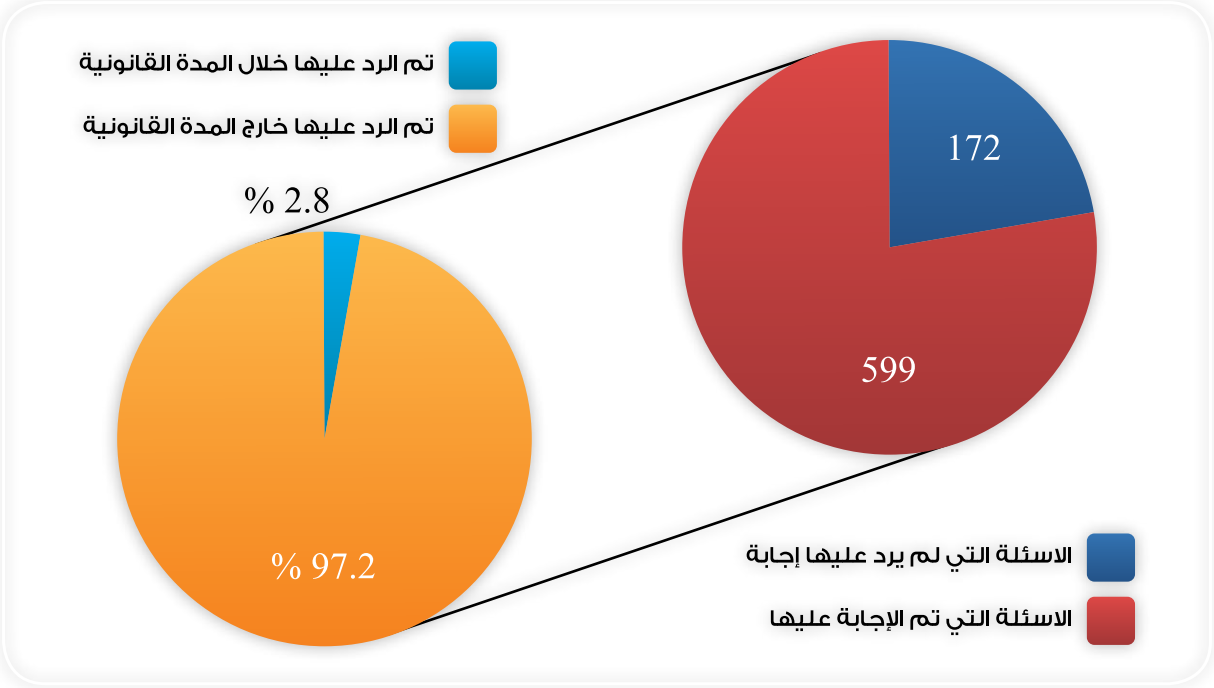

وبخصوص الأدوات الرقابية الأخرى فقد أجابت الحكومة على (49) مذكرات من أصل (144) مذكرة بما نسبته (34 %) في حين لم ترد على (95) مذكرة بنسبة (66 %).

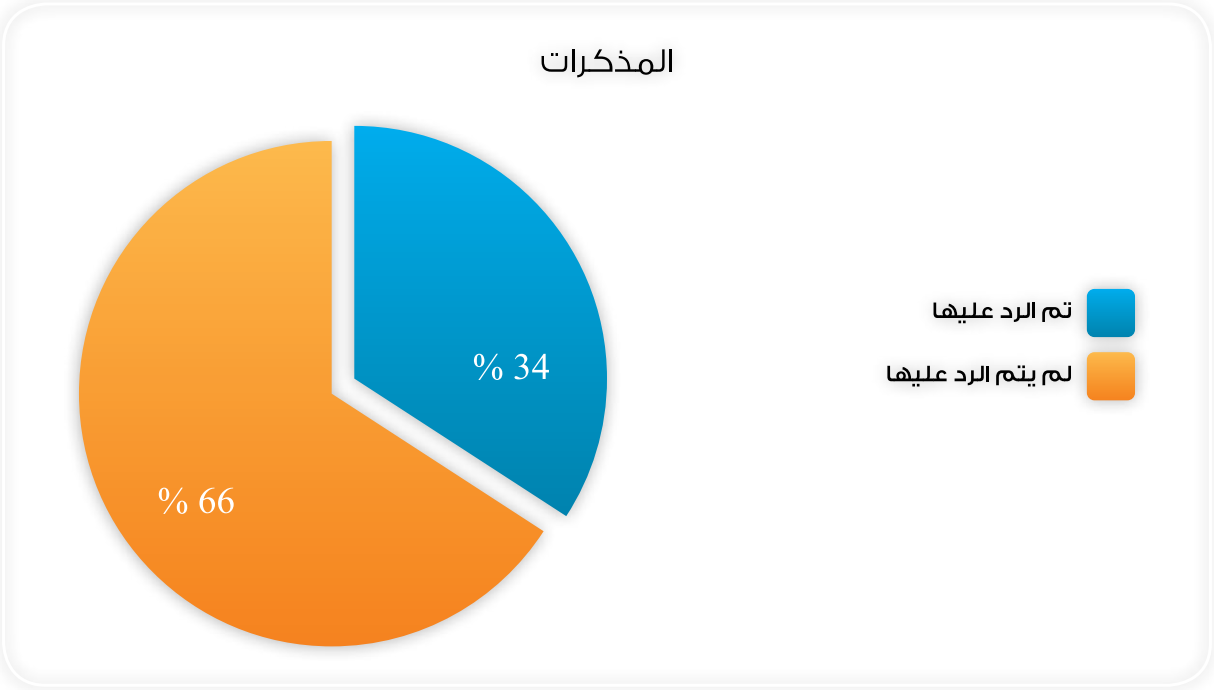

أما بخصوص الاستجوابات فقد تم توجيه (33) استجواباً أجيب على (24) واحداً منها بنسبة (72.7 %) فيما لم تتم الإجابة على (9) منها بنسبة (27.3%) من الاستجوابات.

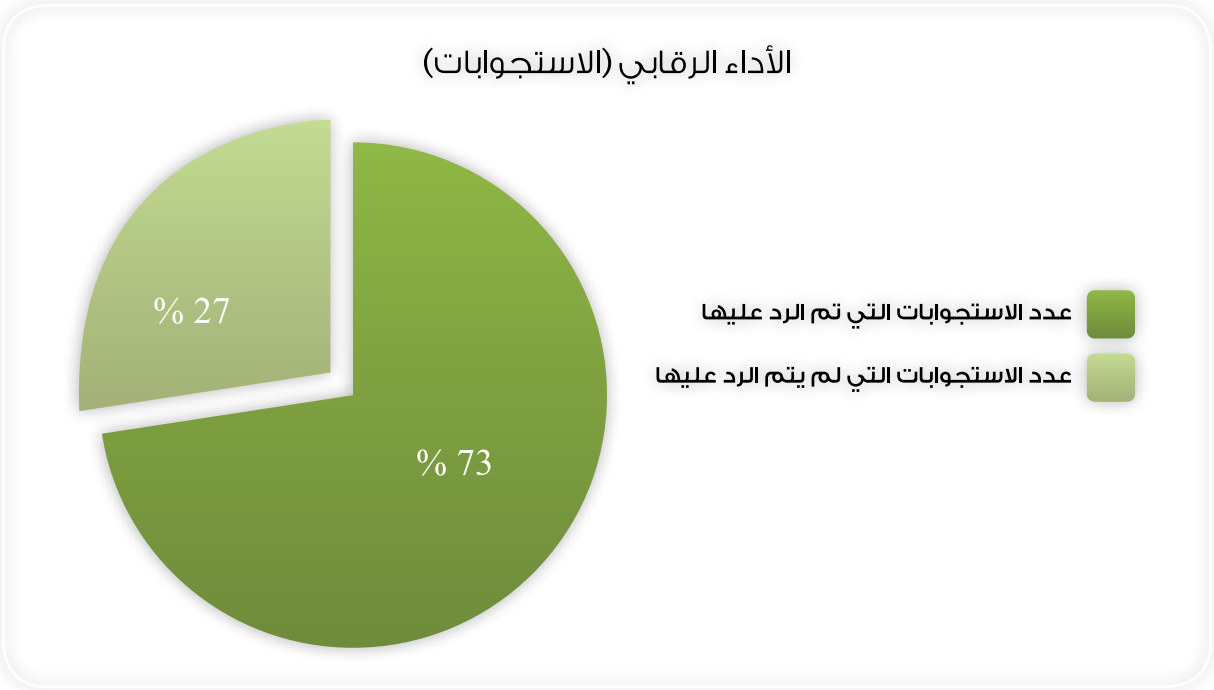

وبخصوص التفاعل الحكومي مع المجلس النيابي وحضور الحكومة لجلسات المجلس، أظهرت النتائج أن رئيس الوزراء حضر (35) يوم عمل من أصل (56) بنسبة بلغت (62.5 %)، وبينت أن أكثر الوزراء حضوراً للجلسات كان وزير الشؤون السياسية والبرلمانية خالد الكلالدة بحضوره (47) يوم عمل، بنسبة بلغت (83.9 %) تلاه وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة الدكتور محمد المومني بحضوره (39) يوم عمل، بنسبة بلغت (69.6 %)، وكان أقل النواب حضوراً وزير الصحة علي حياصات بحضوره (14) يوم عمل بنسبة بلغت (25 %) تلاه كل من وزيري الطاقة والثروة المعدنية محمد حامد والتخطيط والتعاون الدولي ابراهيم سيف بحضورهما (18) يوم عمل، بنسبة (32.1 %).

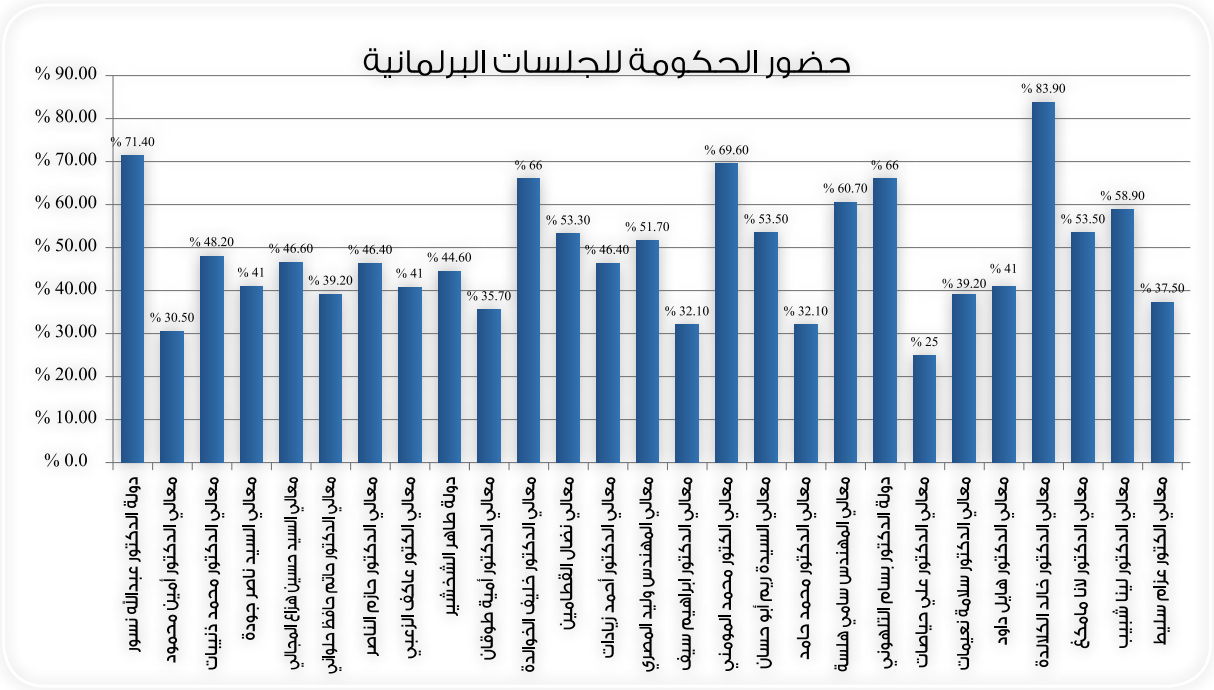

الباب العاشر: خلافات النواب والأعيان ومخرجات الجلسات المشتركة للمجلسين خلال الدورة العادية الأولى

مقدمة

خلال الدورة العادية الأولى للمجلس النيابي السابع عشر عقد مجلس الأمة بشقيه النواب والأعيان اربع جلسات مشتركة لحسم خلافهما حول أربعة قوانين هي:

1. مشروع قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة 2013
2. مشروع قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية لسنة 2013.
3. مشروع قانون منع الكسب غير المشروع لسنة 2013.
4. القانون المؤقت رقم (7) لسنة 2010 لقانون الضمان الاجتماعي.

ووفق أحكام الدستور، يعقد اجتماع مشترك بين مجلسي الأعيان والنواب على ضوء رفض أي من المجلسين لقانون مرتين وقبوله من المجلس الآخر وذلك عملاً بأحكام المادة (92) من الدستور والتي تنص على أنه : "إذا رفض أحد المجلسين مشروع أي قانون مرتين وقبله المجلس الآخر معدلاً أو غير معدل يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان لبحث المواد المختلف فيها، ويشترط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين وعندما يرفض المشروع بالصورة المبينة آنفاً لا يقدم مرة ثانية إلى المجلس في الدورة نفسها".

أولا: الجلسة المشتركة لمجلسي الأعيان والنواب لمناقشة قانون الضمان الاجتماعي بتاريخ 2013\12\18

اختلف النواب والأعيان حول مشروع قانون الضمان الاجتماعي في المواد (3) و (4) و (17) و(28) و(81) والمادة (90)، حيث وافق النواب على المادة (3 - هـ/1) فيما أعاد صياغة المادة (3 - هـ/2) بحيث شطب كلمة المستفيدين واستبدالها بعبارة وفق الأحكام والشروط إلا أن الأعيان وافق على المادة كما جاءت من الحكومة في مشروع القانون وخلال الجلسة المشتركة أقرت المادة كما جاءت في مشروع القانون من الحكومة. أما في ما يخص المادة (4) فقد شطب النواب البند (4/أ - 2) ووافق الأعيان على تعديل النواب مع تعديل الفترة القانونية من 1/1/2014 الى 1/1/2015 وأقر كما اتفق عليه المجلسان.

وبخصوص المادة(17) فقد اضاف النواب فقرة جديدة إلا أن مجلس الأعيان قام بشطبها ليقر القانون كما جاء من الحكومة في الجلسة التشريعية المشتركة. وتوافق المجلسان على المادة(28 - ب) كما جاءت من الحكومة.

ولم يوافق مجلس الأعيان النواب على التعديلات التي أجراها النواب على المادة (81 - أ/3) حيث وافق الأعيان على المادة كما جاءت من الحكومة وأقرت المادة في الجلسة كما جاءت في مشروع القانون من الحكومة.

ووافق الأعيان على التعديلات التي أدخلها النواب على المادة (90 / د) وأقرت في الجلسة كما عدلها النواب.

ثانياً: مشروع قانون إعاده هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية

اجتمع مجلسا الأعيان والنواب لمناقشة مشروع قانون إعادة هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية بعد ان اختلف المجلسان على المادة (2/ه) و (2/و)، وبالرغم من التعديلات والإضافات التي أدخلها النواب على المادة الثانية (ه) إلا أن الأعيان قرروا في جلستهم شطب الإضافات المستحدثة على الفقرة لكن نتيجة التصويت في الجلسة المشتركة أقرت المادة كما وردة من النواب.

في حين ان المادة (2/و) والتي أدخل عليها النواب تعديلا وإضافة عرضت على مجلس الأعيان الذي بدوره وافق على المادة كما جاءت من الحكومة رافضا بذلك تعديلات النواب ليصار إلى إقرار المادة في الجلسة التشريعية كما أقرها الأعيان أي كما جاءت في مشروع القانون من الحكومة.

ثالثاً: قانون محكمة أمن الدولة.

اختلف مجلس الأعيان مع مجلس النواب بخصوص قانون محكمة أمن الدولة وكانت النقطة الخلافية هي صدر المادة (3)، بأن محكمة أمن الدولة تختص بالنظر في الجرائم الخمسة وكان مجلس النواب قد أضاف على مشروع القانون فقرة تستثني «أي عمل يتعلق بمقاومة المحتل الصهيوني» من أحكام جرائم الإرهاب، فيما أصر الأعيان وللمرة الثانية على شطب الفقرة من القانون إلا أن نتيجة التصويت في الجلسة المشتركة كانت بشطب الفقرة التي تستثني مقاومة الإحتلال من الجرائم المنظورة أمام محكمة الدولة، بعد أن أخفق النواب في تمرير مقترحهم بعد أن صوت عليه 28 عضواً، ليقر بذلك قانون محكمة أمن الدولة. وبذلك يكون القرار بحسب ما جاء في مشروع القانون وأقره الأعيان.

رابعاً: قانون منع الكسب غير المشروع

اختلف المجلسان حول قانون الكسب غير المشروع حيث رفض مجلس الأعيان الإضافة التي اقترحها النواب من "أين لك هذا" على اسم المشروع.

وشطب الأعيان المادة (21) المضافة من قبل مجلس النواب، وشطب عبارة «إخبارات وشكاوى» من نص الفقرة (ب) من المادة (5)، التي أجازت بحسب النص الوارد من الحكومة بتلقيها للتبليغ عن شبهات الفساد.

وخالف الأعيان ما ورد في مشروع الحكومة بخصوص تسمية «دائرة منع الكسب غير المشروع»، والإستعاضة عنها بعبارة «دائرة إشهار الذمة المالية».

ورفض المجلس إقرار مشروع القانون بأثر رجعي، في حين أن مجلس النواب كان وافق على مشروع القانون كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات عليه، والتي من أهمها: إضافة عبارة «من أين لك هذا» إلى تسمية القانون، الذي أسماه النواب «الكسب غير المشروع - من أين لك هذا - وجاءت نتيجة التصويت في الجلسة المشتركة بشطب أضافة النواب والإبقاء على تسمية القانون (منع الكسب غير المشروع).

الباب الحادي عشر: الائتلافات والتجمعات النيابية خارج الكتل

مقدمة

شهد مجلس النواب الأردني السابع عشر في دورته العادية الأولى ولادة أربعة تيارات وتجمعات نيابية مختلفة كانت الأولى بإعلان النائب مصطفى الحمارنة مع بدء أعمال الدورة ولادة (مبادرة) النيابية بعمل تشاركي مع الحكومة يقوم بطرح البرامج للحكومة والتوافق عليها عبر تشكيل لجان مشتركة، والتجمع الثاني تمثل بتجمع ملتقى البرلمانيات الأردنيات، والثالث تجمع للنواب من ذوي الخلفيات العسكرية في المجلس عرف باسم (الملتقى الوطني).

كما شهدت الدورة تسجيل أول ائتلاف برلماني في تاريخ الحياة النيابية الأردنية بين كتلتين هما كتلة وطن(18) نائباً وكتلة الوسط الإسلامي (16) نائباً، وتم تسجيله رسمياً لدى الأمانة العامة لمجلس النواب بتاريخ 25/3/2014، ليمثل الإئتلاف خطوة إيجابية في إطار تعزيز العمل على تشكيل الائتلافات النيابية بين الكتل وبما يضمن وحدة المواقف، وتوحيد البرامج بين الكتل المؤتلفة. والتقى فريق راصد بممثلي التجمعات النيابية الجديدة في المجلس، لمعرفة توجهاتهم في المرحلة المقبلة، وطبيعة عملها وأعضائها، وإمكانية توجهها في المرحلة المقبلة للتحول إلى كتل نيابية.

أولاً: مبادرة النيابية.

يشير منسق المبادرة النائب مصطفى الحمارنة في تصريح لفريق راصد أن أعضائها في طريقهم للتحول إلى كتلة نيابية في الدورة النيابية المقبلة، لافتاً أن مرد تأخر إعلان الكتلة بسبب مواد في النظام الداخلي تفقد النواب مناصبهم في الكتل في حال انضموا لكتلة مبادرة.

وتالياً جدول يوضح سلوكيات أعضاء مبادرة التصويتية على الموازنة والثقة بحكومة الدكتور عبدالله النسور:

الرقم	الاســـم	الكتلة	التصويت على الموازنة	التصويت على الثقة
1	سعد هايل السرور	مستقل	لم يكن عضواً	امتناع
2	مصطفى الحمارنة	مستقل	نعم	ثقة
3	حديثة الخريشه	مستقل	نعم	ثقة
4	فيصل الاعور	التوافق الوطني	لا	ثقة
5	عامر البشير	التجمع الديمقراطي	نعم	ثقة
6	حسن عبيدات	التجمع الديمقراطي	غياب	حجب
7	خميس عطية	النهضة	لا	حجب
8	وفاء بني مصطفى	الوسط الإسلامي	غياب	امتناع
9	باسل ملكاوي	الوسط الإسلامي	نعم	ثقة
10	منير الزوايدة	التجمع الديمقراطي	نعم	ثقة
11	مصطفى العماوي	الوسط الإسلامي	نعم	ثقة
12	محمد الخصاونة	النهضة	نعم	ثقة
13	امجد آل خطاب	النهضة	نعم	امتناع
14	عبدالله الخوالدة	التجمع الديمقراطي	نعم	ثقة
15	يوسف القرنة	التجمع الديمقراطي	نعم	غياب

16	عبد المنعم العودات	وطن	غياب	ثقة
17	قاسم بني هاني	وطن	غياب	ثقة
18	محمد العبادي	الاتحاد الوطني	نعم	ثقة
19	جمال قموه	التجمع الديمقراطي	نعم	ثقة
20	عاطف قعوار	التجمع الديمقراطي	غياب	ثقة
21	خير ابو صعليك	وطن	نعم	امتناع
22	هيثم العبادي	الوسط الإسلامي	نعم	ثقة
23	هايل الدعجة	التوافق الوطني	لم يكن عضوا	ثقة
24	يوسف ابو هويدي	التوافق الوطني	لم يكن عضوا	ثقة
25	مصطفى ياغي	التوافق الوطني	غياب	حجب
26	ردينة العطي	جبهة العمل الوطني	لم تكن عضواً	غياب
27	وصفي الزيود	الاتحاد الوطني	لم يكن عضوا	ثقة
28	محمد الحجوج	الحجوج	لم يكن عضوا	امتناع
29	فلك الجمعاني	مستقل	لم تكن عضوا	غياب
30	محمد الشرمان	الوسط الإسلامي	لم يكن عضوا	ثقة

ويمكن قياس أثر الإئتلافات الجديدة من خلال أثرها على تماسك الكتل، واستحقاق التصويت على الموزانة والثقة، وتعذر قياس تصويت التجمعات الأربع كونها تشكلت عقب استحقاقي الموازنة والثقة، باستثناء مبادرة التي بدأت العمل منذ وقت باكر من عمر مجلس النواب، وأظهرت النتائج أن (64 %) من أعضاء المبادرة صوتوا لصالح الموازنة، و(9 %) صوتوا ضدها، وغاب عن التصويت (27 %) وكانت المبادرة آنذاك تضم (21) نائباً، وعند استحقاق التصويت على الثقة بالحكومة كان عدد أعضاء المبادرة (30) نائباً، وجاءت نسبة تصويتهم بواقع (64 %) منحوا الثقة، وامتنع (16 %) من أعضائها عن التصويت، وحجب (10 %) وغاب (10 %).

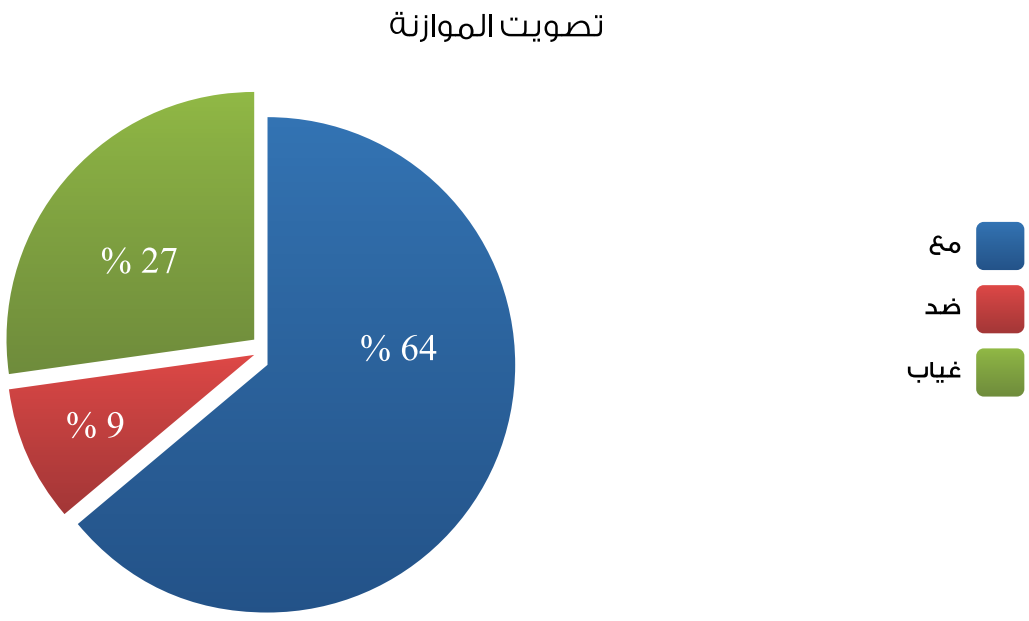

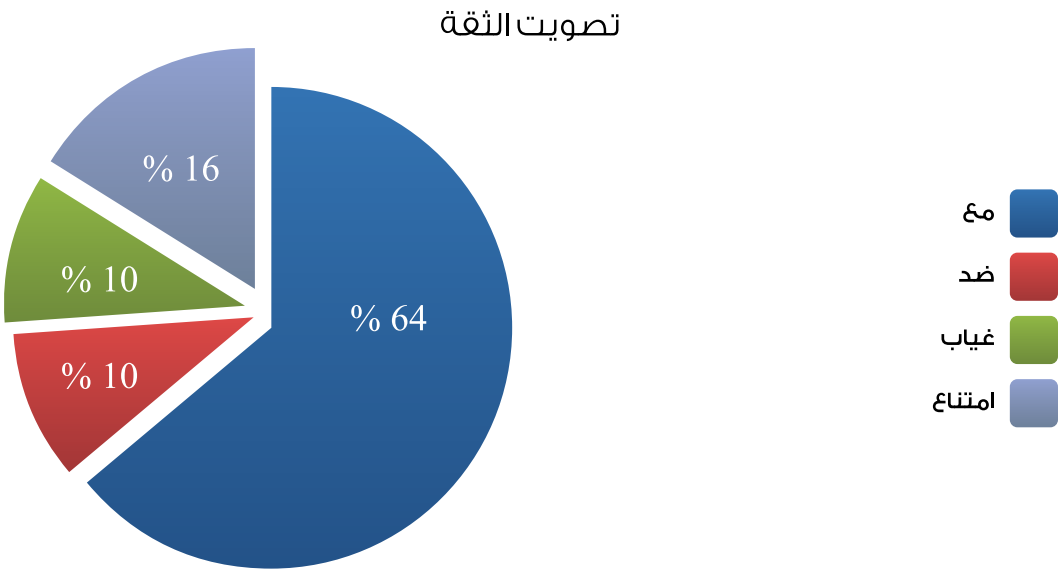

وقد شكلت المبادرة مكتباً تنفيذياً لها، ويضم الأعضاء:

سعد هايل السرور/ رئيس، مصطفى الحمارنة / المنسق العام والناطق الرسمي، امجد آل خطاب/ امين السر، منير الزوايدة / امين الصندوق، وفاء بني مصطفى، يوسف القرنة، حسن عبيدات عبيدات، خميس عطية، ردينة العطي.

ويبين الرسم البياني التالي عدد النواب الذين انضموا للمبادرة من كل كتلة

أهداف المبادرة:

شكلت المبادرة لجاناً مشتركة مع وزراء الحكومة تتعلق بمواضيع: الزراعة، الطاقة والنقل، التعليم الأساسي والتعليم العالي، السياحة، فرص العمل، الأمن وسلطة القانون، التشريع، اللامركزية، الكتاب الأبيض (الفساد)، التنمية الاجتماعية، مشروع العبدلي، الشؤون السياسية، الصحة.

كما قدمت مجموعة من المطالب في مجال الرعاية الاجتماعية، وهي:

- مراجعة تعليمات صندوق المعونة الوطنية ، وضرورة تمكين النساء من القدرة على استلام الدعم الخاص بالاسر .
- ضرورة إصدار الحكومة فوراً للنظام الخاص (صندوق تسليف النفقة) بالإضافة الى المباشرة بتفعيل مكاتب الوفاق الاسري وفقاً لما تم إقراره في قانون الاحوال الشخصية المؤقت .
- ضرورة مراجعة التعليمات الجديدة التي صدرت عن وزارة التنمية الاجتماعية حول الإعفاءات الجمركية الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة.
- ضرورة تقديم الحكومة مشروع قانون الحقوق المدنية لأبناء الأردنيات المتزوجات من أجانب بأسرع وقت لوقف معاناة هذه الفئة.

وأعلنت المبادرة أثناء مناقشة الموازنة أن فكرتها جاء من خلال رغبة العديد من النواب في توحيد الجهود للنهضة بالعمل البرلماني والمساهمة في وضع الرؤى الاستراتيجية لتحقيق التنمية السياسية الاقتصادية وإيمانا منها بأن هذا لن يتم إلا بتقديم مقترحات عملية محددة تتحول إلى سياسات تطبق على الأرض مما يمثل الخطوة الأولى لتعزيز مبدأ الشراكة والحكومة البرلمانية ويعتمد في الأساس على استجابة الحكومة للمبادرة النيابية وصدق نواياها في بناء الشراكة الحقيقية التي تؤمن في مبادرة أنها أفضل وسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي لإخراج البلاد من الأزمات واجتياز الصعوبات التي نمر بها.

الجدل حول المبادرة:

منذ تشكيلها اتسمت علاقة مبادرة مع عدد من الكتل النيابية ونواب بالتوتر والجدلية حول مدى شرعيتها بخاصة أن النظام الداخلي للمجلس لا يعترف بعمل المبادرات، وإنما نص صراحة على الإعتراف بالكتل والإئتلافات، ولعل مرد هذا الجدل طبيعة التداخل في عمل مبادرة مع الكتل النيابية وقد برز ذلك في محطات مختلفة ومنها:

أولاً: في جلسة مجلس النواب بتاريخ 11/2/2014 اعترض النائب عدنان الفرجات على طريقة تعاطي الوزراء مع مبادرة، وطلب رئيس مجلس النواب أحمد الصفدي بالإنابة من الحكومة عدم التعامل مع المبادرة، موجهاً بضرورة التعامل مع اللجان والكتل النيابية فقط.

ثانياً: في جلسة مجلس النواب بتاريخ 18/2/2014 طالب النائب محمد القطاطشة الحكومة أن تختار في التعامل إما مع مجلس النواب أو المبادرة وذلك أثناء مناقشة المجلس لقانون التعليم العالي والبحث العلمي، واعترض على حديثه النواب وفاء بني مصطفى وخليل عطية وسعد السرور الذي أصبح لاحقاً رئيساً للمبادرة، مطالبين النواب باحترام آراء المبادرة كونها جزء من مجلس النواب.

ثالثاً: خلال مناقشة مجلس النواب لمشروع قانون الموزانة بتاريخ 14/1/2014 القى النائب سمير عويس كلمة كتلة التجمع الديمقراطي والتي تضم عدداً من أعضاء مبادرة، وبعدها ألقى النائب يوسف القرنة كلمة باسم المبادرة وفيها نواب من كتلة التجمع.

رابعاً: خلال مناقشة مجلس النواب بترايخ 12/3/2014 لتداعيات مقتل القاضي الأردني زعيتر، ألقت جميع الكتل النيابية بكلمات عبرت فيها عن مواقفها وأعلنت أنها تتحدث باسم أعضائها مع ذكر أسمائهم، أعقب كلماتهم كلمة للنائب باسل ملكاوي باسم نواب مبادرة.

ثانياً: ملتقى البرلمانيات الأردنيات

يضم ملتقى البرلمانيات الأردنيات وفق تصريح لرئيسه النائب تمام الرياطي لفريق راصد جميع نساء البرلمان باستثناء النائب ميسر السردية أي أن العدد يبلغ (17) برلمانية، وتشير الرياطي أن الملتقى يفكر بالتحول إلى كتلة إلى أن ذلك مازال مجرد أفكار وأن توجهاً على أرض الواقع حيال ذلك لم يبدأ فعلياً، وتؤكد أن الملتقى لا يتدخل في تصويت النواب سواء في الموازنة أو بالتصويت على الثقة.

ويضم الملتقى كل من:

الرقم	الاســـم	الكتلة
1	تمام الرياطي	الوسط الاسلامي
2	آمنة الغراغير	الوسط الإسلامي
3	فاطمة أبو عبطة	الوسط الإسلامي
4	هند الفايز	التجمع الديمقراطي
5	نجاح العزة	الاتحاد الوطني
6	وفاء بني مصطفى	الوسط الإسلامي
7	فاتن خليفات	النهضة
8	خلود الخطاطبة	وطن
9	انصاف الخوالدة	الوسط الإسلامي
10	فلك الجمعاني	مستقل
11	رلى الحروب	التوافق الوطني
12	شاهة العمارين	النهضة
13	حمدية الحمادية	النهضة
14	ريم أبو دلبوح	النهضة
15	مريم اللوزي	مستقل
16	نعايم العجارمة	جبهة العمل الوطني
17	ردينة العطي	جبهة العمل الوطني

ومنذ أن باشر الملتقى أعماله في الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السابع عشر أقام الملتقى (20) فعالية ما بين اجتماعات ولقاءات وورشات عمل، والتقى الملك عبد الله الثاني بأعضاء الملتقى بتاريخ 26/1/2014 وتنوعت أنشطة الملتقى بين مناقشة لميزانية الدولة مع مختصين اقتصاديين، والأولويات التشريعية في الأردن، وعقد ورش عمل لمناقشة تعديلات قانون الأحداث، كما طالب الملتقى من رئيس الوزراء بتمثيل النساء في المناصب العليا بنسبة (30 %).

وبحسب البيان التأسيسي للملتقى فإنه يسعى إلى توحيد الجهود الفردية للبرلمانيات باتجاه تعزيز العمل الجماعي، بما يهدف إلى تمكين المرأة والنهوض بدورها في عملية التنمية الشاملة والتطوير والتحول الديمقراطي.

وجاء في الإعلان عن الملتقى لأول مرة بتاريخ 25/8/2014، أنه ليس بديلاً عن الكتل النيابية حيث تبقى أعضاء الملتقى في كتلهن، وأن دور الملتقى سيكون دعم السيدات النائبات في حال ترشحهن لأي منصب في المجلس،كما يهدف إلى إزالة التمييز السلبي اتجاه النساء مع الإبقاء على التمييز الإيجابي مرحلياً على غرار كوتا السيدات في مجلس النواب والانتخابات البلدية، وأنه يضم على جدول أولوياته التشريعية تعديل قانون الأحوال الشخصية وتضمينه آليات تؤطر لعمل صندوق تسليف النفقة ومكاتب الوفاق الأسري، وقانون العمل بما ينصف المرأة ويحقق التوازن بين حقوق العاملين وأصحاب العمل ويضمن ظروف عمل آمنه وعادلة بالنسبة للنساء، إضافة إلى تعديل القوانين الناظمة للحياة السياسية ومنها، الانتخاب والأحزاب والبلديات بما ينصف المراة، وتعديل قانون ضريبة الدخل بما يحقق العدالة الاجتماعية للشرائح الاقتصادية المتقاربة.

ونص ميثاق الملتقى على الدفاع عن حقوق الانسان بالأخص المرأة والطفل والفئات المهمشة في المجتمع، والدفاع عن قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو العرق أو الدين او الطائفة أو الاتجاه السياسي أو الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، والدفاع عن حق الأردنيين والأردنيات وأبنائهم وبناتهن في تعليم مجاني في الجامعات الرسمية وتأمين صحي شامل وحياة كريمة، وتحسين صورة المرأة في الاعلام المناهج التربوية وتعزيز دورها في خدمة المجتمع.

ثالثاً: الملتقى الوطني (النواب من ذوي الخلفيات العسكرية).

أعلن في مجلس النواب بتاريخ 1/4/2014 عن تأسيس الملتقى الوطني النيابي ويضم نواباً من ذوي خلفيات عسكرية، وبحسب تصريح للناطق باسم الملتقى النائب عدنان الفرجات لفريق راصد فإن الملتقى يضم (20) نائباً، ولفت أن الملتقى لا يهدف إلى تشكيل كتلة في المستقبل، وقد تبنى في أولى اجتماعاته الرسالة الملكية حول الخطة العشرية للنهوض بالاقتصاد الأردني التي وجهها للحكومة للمتابعة من خلال لجنة تشكل من بعض أعضاء الملتقى الوطني للوقوف على ما تم انجازه من خلال الحكومة، والوقوف إلى جانب ديوان المظالم للنهوض بآدائه ومتابعة القضايا العسكرية العالقة منذ سنوات طويلة والآثار الناتجة عن الجلوة والاحتقان بين بعض العشائر والوقوف على جهة مؤسسة المتقاعدين العسكريين لكونه ينطوي تحت مظلتها (160) ألف متقاعد و العمل على الإرتقاء في رسالتها من حيث توفير فرص عمل للمتقاعدين علاوة على الوصول إلى جماعات وأفراد الحراك وفتح حوار معهم وتذليل بعض الصعوبات.

ولكون الملتقى تأسس في الأول من نيسان العام 2014، فقد تعذر قياس أثر تصويته على الموازنة التي جرت في الشهر الأول من العام 2014، أو التصويت على الثقة بالحكومة عقب مقتل القاضي رائد زعيتر، والتي تم التصويت عليها بتاريخ 18/3/2014.

وضم الملتقى النواب:

الرقم	الاســـم	الكتلة
1	أحمد الصفدي	الإصلاح
2	خير الدين هاكوز	وطن
3	سعد الزوايدة	التوافق الوطني
4	موسى الخلايلة	الاتحاد الوطني
5	محمد الخشمان	الاتحاد الوطني
6	محمد الحجايا	وطن
7	مصطفى العماوي	الوسط الإسلامي
8	باسل العلاونة	الاتحاد الوطني
9	علي بني عطا	جبهة العمل الوطني
10	عدنان الفرجات	الاتحاد الوطني
11	نعايم العجارمة	جبهة العمل الوطني
12	يحيى السعود	جبهة العمل الوطني
13	سليمان الزبن	الوسط الإسلامي
14	موفق الضمور	التوافق الوطني
15	مفلح العشيبات	جبهة العمل الوطني
16	نايف الخزاعلة	جبهة العمل الوطني
17	رضا حداد	جبهة العمل الوطني
18	ضيف الله السعيدين	وطن
19	ضيف الله الخالدي	النهضة
20	ياسين بني ياسين	مستقل

رابعاً: الإئتلاف الوطني النيابي

سجلت كتلتا وطن والوسط الإسلامي لدى الأمانة العامة لمجلس النواب بتاريخ 25/3/2014 إئتلافهم النيابي الذي يضم في عضويته (35) نائباً ليكون أول ائتلاف نيابي يتم تسجيله رسمياً لدى الأمانة العامة.

وبتاريخ 7/4/2014 أشهرت الكتلتان برعاية رئيس مجلس النواب المهندس عاطف الطراونة إئتلافهما تحت اسم (الائتلاف الوطني النيابي)، وأعلنتا عن نظام داخلي له.

وأعلن ممثلو الإئتلاف في حفل إشهاره إن تشكيل الائتلاف يأتي تتويجاً لجهود التواصل والتنسيق والتعاون والتكامل بين كتلتي وطن ووسط، وانطلاقاً من القناعة والإيمان بأهمية الحاجة الوطنية لتكريس العمل الجماعي البرلماني، الذي

يعود بالفائدة على مجمل المسيرة الوطنية، ويدفع بمسيرة الإصلاح والتنمية والتطور إلى الأمام، ويعزز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وأن الإئتلاف سيتولى تقديم برامج وحلول عملية قابلة للتطبيق، ضمن برنامج زمني واضح ومحدد، تجاه القضايا الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ستعمل على إعدادها لجان الائتلاف المتخصصة، التي شكلت لهذه الغاية، كما وجه الإئتلاف الدعوة إلى جميع أعضاء المجلس لدعم هذه الرؤى والبرامج بروح التعاون والتعاضد، وأعلن فتح أبوابه أمام النواب والكتل الراغبة بالإنضمام له.

وأعلن الإئتلاف أنه اختار رئيس كتلة الوسط الإسلامي مصطفى العماوي رئيساً له، ورئيس كتلة وطن خالد البكار منسقاً عاماً له، وأنه تم تشكيل مكتبه التنفيذي، من (6) نواب، (3) من كل كتلة، إضافة إلى رئيس الائتلاف ومنسقه العام.

وقال المنسق العام للإئتلاف خالد البكار لفريق راصد إن الإئتلاف يقوم باتصالات ربما تتوج بانضمام كتلتين إليه، وقال إن الإئتلاف عقد (3) اجتماعات الأول تأسيسي، والثاني لتشكيل اللجان، والثالث لوضع برامج ولقاءات مع الحكومة، ولفت أن موقف الإئتلاف كان معوماً أثناء التوصيت على الثقة بالحكومة أثناء مقتل القاضي زعيتر، حيث أنه كان في مراحله التأسيسية ولم يسجل رسمياً.

الخلاصة

يرى فريق راصد أن التجمعات النيابية خارج إطار الكتل ممثلة بمبادرة وملتقى البرلمانيات والتجمع الوطني ستجعل جميعها من الصعب على الكتل البرلمانية القائمة الإستمرار في عملها، وتحتاج هذه التكتلات والملتقيات وبالضرورة إلى نصوص تشريعية جديدة في النظام الداخلي لمجلس النواب من أجل معالجة الإزدواجية في العضوية ما بين الكتل البرلمانية وما بين الملتقيات والتجمعات البرلمانية الأخرى، إلا أن تلك التجمعات الجديدة ملزمة بالتحول إلى كتل وفق النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب والذي لم يعترف إلا بالكتل والإئتلافات، ولعل ما يدلل على ذلك رفض النواب أثناء مناقشة التعديلات مقترحاً من النائب انصاف الخوالدة بالإعتراف بملتقى البرلمانيات والنص عليه في النظام الداخلي، وفي أثناء مناقشة مجلس النواب لتعديلات نظامه الداخلي في الجلسة التي عقدها بتاريخ 16/4/2014 قدم اقتراح من قبل النواب السيدات بحقهن في تشكيل ملتقى للبرلمانيات ضمن أحكام النظام الداخلي، حيث دفعت النائب انصاف الخوالدة ومجموعة من النواب السيدات باتجاه تضمين أحكام النظام الداخلي نصاً يعطي شرعية للملتقى البرلماني للسيدات وهو ما رفضه المجلس عندما صوت مرتين على هذا الإقتراح، كما طالب نواب أن يتضمن في أحكام النظام الداخلي نصاً يقيد النواب تشكيل منتديات وملتقيات ومبادرات خارج رحم الكتل النيابية، الأمر الذي قطع الطريق حينها لأي مطالب من المبادرات الأخرى للإعتراف بها في النظام الداخلي.

الباب الثاني عشر: الزيارات الرسمية لأعضاء المجلس خارج البلاد

يتناول هذا الباب من التقرير المهمات التي تشارك فيها الوفود النيابية خارج البلاد في مهام رسمية، حيث اعتمد فريق راصد في تحليله على مقارنة أيام السفر للأفراد وللكتل حسب عدد أعضاء كل منها ومجموع الأيام التي سافرها أعضاء الكتلة الواحدة بالنسبة إلى المجموع الكامل لأيام سفر أعضاء المجلس.

ويغطي هذا الباب الفترة القائمة منذ انعقاد الدورة غير العادية الأولى من عمر مجلس النواب السابع عشر، وحتى انتهاء الدورة البرلمانية العادية الأولى.

أولاً: النواب الأفراد

يظهر تحليل البيانات لأيام السفر التي شارك فيها أعضاء مجلس النواب أن النائب مصطفى شنيكات كان أكثر النواب سفرا بمجموع أيام سفر بلغ (29) يوماً وبنسبة (2.9 %) من مجموع أيام سفر كامل الأعضاء البالغ (1001) يوم، تلاه النائب مازن الضلاعين بنسبة (2.4 %) والنائبان فلك الجمعاني ومحمد الخصاونة وبنسبة (2.2 %) لكل منهما، فيما بلغ عدد النواب الذين لم يشاركوا في أي وفود رسمية خارجية (24) نائباً وبنسبة (16 %) من أعضاء المجلس.

اسم النائب	الكتلة	عدد أيام السفر
مصطفى الشنيكات	التجمع الديمقراطي	29
مازن الضلاعين	النهضة	24
فلك الجمعاني	المستقلين	22
محمد الخصاونة	النهضة	22
يحي السعود	جبهة العمل الوطني النيابية	19
عاطف الطراونة	وطن	17
زيد الشوابكة	التجمع الديمقراطي	16
سعد السرور	المستقلين	16
وفاء بني مصطفي	الوسط الإسلامي	16
امجد المجالي	النهضة	16
فاطمه ابو عبطه	الوسط الإسلامي	15
احمد الجالودي	حزب الاتحاد الوطني	15
مصطفى الحمارنه	المستقلين	14
يوسف القرنة	المستقلين	14
عبدالرحيم بقاعين	وطن	13
عبدالله الخوالدة	التجمع الديمقراطي	13
عوض كريشان	وطن	13
علي الخلايلة	جبهة العمل الوطني النيابية	13
عبدالله العبيدات	التوافق الوطني	13

ريم ابو دلبوح	النهضة	12
هيثم العبادي	الوسط الإسلامي	12
مصطفى ياغي	التوافق الوطني	12
رائد الخلايلة	التوافق الوطني	12
خير ابو صعيليك	التوافق الوطني	12
محمد الفريحات	النهضة	12
فواز الزعبي	الاصلاح	12
ياسين بني ياسين	المستقلين	11
خالد البكار	وطن	11
مدالله الطراونة	الوسط الإسلامي	11
موفق الضمور	التوافق الوطني	11
سعد البلوي	النهضة	11
موسى الخلايلة	حزب الاتحاد الوطني	11
خليل عطية	المستقلين	10
عبد المنعم العوادات	وطن	10
محمد الحجايا	وطن	10
ردينة العطي	جبهة العمل الوطني النيابية	10
رضا حداد	جبهة العمل الوطني النيابية	10
محمد الردايدة	حزب الاتحاد الوطني	10
طارق الخوري	التجمع الديمقراطي	9
تمام الرياطي	الوسط الإسلامي	9
هند الفايز	التجمع الديمقراطي	9
محمد البرايسة	جبهة العمل الوطني النيابية	9
نايف الخزاعلة	جبهة العمل الوطني النيابية	9
امجد ال خطاب	النهضة	9
مجحم الصقور	الاصلاح	9
باسل العلاونة	حزب الاتحاد الوطني	9
محمد العمرو	وطن	8
خميس عطية	النهضة	8
نعايم العجارمة	جبهة العمل الوطني النيابية	8
منير الزوايدة	التجمع الديمقراطي	8
محمد هديب	وطن	8
سليم بطاينة	وطن	8
بسام البطوش	التوافق الوطني	8
احمد الصفدي	الاصلاح	8
حمدية القويدر	النهضة	7
قاسم بني هاني	وطن	7

مصطفى العماوي	الوسط الإسلامي	7
رلى الحروب	التوافق الوطني	7
مصطفى الرواشدة	النهضة	7
علي العزازمة	النهضة	7
رائد الكوز	الاصلاح	7
شاهة ابو شوشة العمارين	حزب الاتحاد الوطني	7
محمد العبادي	حزب الاتحاد الوطني	7
سمير عويس	التجمع الديمقراطي	6
عبد الجليل الزيود العبادي	التجمع الديمقراطي	6
هيثم ابو خديجة	المستقلين	6
ضيف الله السعيديين	وطن	6
محمد الحجوج الدوايمة	وطن	6
محمد الظهراوي	وطن	6
محمود مهيدات	وطن	6
تامر بينو	الوسط الإسلامي	6
سليمان الزبن	الوسط الإسلامي	6
مفلح الرحيمي	جبهة العمل الوطني النيابية	6
رائد حجازين	جبهة العمل الوطني النيابية	6
عبد الهادي المجالي	جبهة العمل الوطني النيابية	6
علي السنيد	النهضة	6
حمزة اخو ارشيدة	النهضة	6
ميسر السردية	النهضة	6
حسني الشياب	الاصلاح	6
مفلح الخزاعلة	الاصلاح	6
وصفي الزيود	حزب الاتحاد الوطني	6
طه الشرفاء	وطن	5
خير الدين هاكوز	وطن	5
محمد السعودي	النهضة	5
جمال قموه	التجمع الديمقراطي	5
عاطف قعوار	التجمع الديمقراطي	5
باسل ملكاوي	الوسط الإسلامي	5
حابس الشبيب	جبهة العمل الوطني النيابية	5
بسام المناصير	جبهة العمل الوطني النيابية	5
فيصل الاعور	التوافق الوطني	5
يوسف ابو هويدي	التوافق الوطني	5
ضيف الله الخالدي	النهضة	5
حازم قشوع	الاصلاح	5

كمال الزغول	الاصلاح	5
فاتن الخليفات	النهضة	4
ابراهيم شحاحدة	النهضة	4
خلود الخطاطبة	وطن	4
انصاف الخوالدة	الوسط الإسلامي	4
آمنة الغراغير	الوسط الإسلامي	4
محمد القطاطشة	الوسط الإسلامي	4
محمد الشرمان	الوسط الإسلامي	4
نايف الليمون	جبهة العمل الوطني النيابية	4
سعد الزرويادة	التوافق الوطني	4
عبد عليان المحسيري	التوافق الوطني	4
اعطيوي المجالي	النهضة	4
محمد الرياطي	النهضة	4
محمود الخرابشة	الاصلاح	4
محمد العلاقمة	حزب الاتحاد الوطني	4
نجاح العزة	حزب الاتحاد الوطني	4
احمد الهميسات	حزب الاتحاد الوطني	4
عبد الكريم الدغمي	المستقلين	3
حسن عبيدات	التجمع الديمقراطي	3
عدنان السواعير	التجمع الديمقراطي	3
محمد الحاج	الوسط الإسلامي	3
على بني عطا	جبهة العمل الوطني النيابية	3
عبد الكريم الدرايسة	جبهة العمل الوطني النيابية	3
هايل الدعجة	التوافق الوطني	3
عبد المجيد الاقطش	التوافق الوطني	3
بدر الطوره	النهضة	3
عساف الشوبكي	النهضة	3
نصار القيسي	الاصلاح	3
جميل النمري	التجمع الديمقراطي	2
ميرزا بولاد	التوافق الوطني	0
عبد الهادي المحارمة	الاصلاح	0
ثائر الفايز	الوسط الإسلامي	0
زكريا الشيخ	المستقلين	0
محمد البدري	التوافق الوطني	0
امجد المسلماني	حزب الاتحاد الوطني	0
مريم اللوزي	المستقلين	0
حديثه الخريشه	المستقلين	0

عدنان ابو ركبة	وطن	0
احمد الرقيبات	الاصلاح	0
فارس الهلسه	التجمع الديمقراطي	0
عامر البشير	التجمع الديمقراطي	0
موسى ابو سويلم	الوسط الإسلامي	0
محمد الشديفات	جبهة العمل الوطني النيابية	0
خالد الحياري	جبهة العمل الوطني النيابية	0
اكريم العوضات	التوافق الوطني	0
ضرار الداود	الاصلاح	0
شادي العداون	الاصلاح	0
معتز ابو رمان	الاصلاح	0
محمد الزبون	الاصلاح	0
محمد الخشمان	حزب الاتحاد الوطني	0
سمير العرابي	حزب الاتحاد الوطني	0
عدنان الفرجات	حزب الاتحاد الوطني	0
نضال الحياري	حزب الاتحاد الوطني	0
قصي الدميسي	حزب الاتحاد الوطني	0

ثانياً: الكتل النيابية

يرتكز هذا الشق من التحليل الى بيان نصيب الكتل النيابية من الزيارات الخارجية بصورة مقارنة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الأعضاء الذين يشكلون كل من الكتل الخاضعة للتحليل.

ويلاحظ من التحليل الذي قام به فريق راصد أن كتلة النهضة كانت أكثر كتلة سافر اعضاؤها بنسبة (18.5 %) تلتها كتلة وطن بنسبة (14.3 %) فيما كانت كتلة الإصلاح الأقل نسبةً حيث سافر اعضاؤها ما نسبته (6.5 %) من مجموع أيام سفر المجلس السابع عشر في دورته العادية الأولى.

الكتلة	عدد أيام السفر	نسبة أيام السفر	عدد أعضاء الكتلة	معدل سفر العضو بالنسبة للكتلة (يوم سفر/عضو)
النهضة	185	% 18.5	22	8.4
وطن	143	% 14.3	18	7.94
جبهة العمل الوطني النيابية	116	% 11.60	17	6.8
التجمع الديقراطي	114	% 11.4	15	7.6
الوسط الإسلامي	106	% 10.6	16	6.63
التوافق الوطني	99	% 9.8	16	6.19
المستقلين	96	% 9.6	12	8.3
حزب الإتحاد الوطني	77	% 7.7	16	4.8
الإصلاح	65	% 6.5	16	4.1
المجموع	**904**			

1. كتلة التجمع الديمقراطي.

يبلغ عدد أعضاء الكتلة (15) عضواً، سافر منهم (13) عضواً فيما لم يسافر اثنان، قضوا خلالها (114) يوم سفر خارج المملكة بنسبة (11.4 %) من مجموع أيام السفر كاملة التي تبلغ (1001) يوم سفرٍ، ويبلغ معدل سفر العضو الواحد في الكتلة من مجموع أيام سفر الكتلة (7.6) يوم لكل عضو.

وكان النائب مصطفى شنيكات الأكثر سفراً في الكتلة وهو نفسه رئيس الكتلة بمجموع أيام سفر وصل إلى (29) يوماً وهو المجموع الأعلى لأيام السفر خارج البلاد.

2. كتلة وطن.

يبلغ عدد أعضاء الكتلة (18) عضواً سافر منهم (17) عضواً في حين لم يسافر عضوٌ واحد فقط هو النائب عدنان أبو ركبة، قضى أعضاء الكتلة (143) يوماً خارج البلاد بنسبة تبلغ (14.3 %) من مجموع أيام السفر كاملة لأعضاء المجلس . وبلغ معدل سفر العضو في كتلة وطن (7.94) يوم لكل عضو. فيما كان نصيب النائب عاطف الطراونة (17) يوماً من سفريات الكتلة ليكون الأكثر سفراً في كتلة وطن.

3. كتلة الوسط الإسلامي.

يبلغ عدد أعضاء الكتلة (16) عضواً، سافر منهم (14) عضوا خارج البلاد فيما لم يسافر أثنان منهم، قضى أعضاء الكتلة (106) أيام في سفرياتهم بنسبة تبلغ (10.6 %) من مجموع أيام السفر الكاملة لأعضاء المجلس وكان معدل سفر العضو الواحد في كتلة الوسط الإسلامي (6.63) يوم لكل عضو. وجاءت النائب وفاء بني مصطفى النائب الأكثر سفراً في كتلة الوسط الإسلامي حيث سافرت على مدى (16) يوم.

4. كتلة جبهة العمل الوطني.

بلغ عدد أيام السفر لكتلة جبهة العمل الوطني (116) يوماً بما نسبته (11.6 %) من مجموع أيام السفر لأعضاء المجلس، والكتلة التي تتكون من (17) عضواً سافر جميع أعضائها خارج البلاد وبمعدل سفر لكل عضو في الكتلة بلغ (6.8) يوم لكل عضو.

وكان النائب يحيى السعود الاكثر سفراً في الكتلة بـ (19) يوم سفر .

5. كتلة التوافق الوطني.

بلغ عدد أيام السفر لكتلة التوافق الوطني (99) يوماً بنسبة (9.8 %) وقد سافر (13) عضواً خلال هذه الأيام من أصل (16) عضواً في الكتلة وبمعدل سفر (6.19) يوم لكل عضو في الكتلة. فيما سجل النائب عبدالله عبيدات العدد الأكبر من أيام السفر بالنسبة لكتلة التوافق ووصل الى (13) يوم سفر.

6. كتلة النهضة.

وهي أكثر الكتل سفراً حيث بلغ مجموع الأيام التي سافرها أعضاء كتلة النهضة (185) يوما بنسبة (18.5 %) من مجموع ما سافره أعضاء المجلس، الكتلة التي يبلغ عدد أعضاءها (22) عضواً شاركوا جميعهم في السفريات ويبلغ معدل سفر العضو الواحد فيها (8.4) يوم لكل عضو في الكتلة.

وكان النائب مازن الضلاعين الأكثر سفرا في الكتلة حيث سافر على مدى (24) يوماً.

7. كتلة الإصلاح.

بلغ عدد أيام السفر لكتلة الإصلاح (65) يوماً بنسبة (6.5 %) من مجموع أيام سفر أعضاء المجلس، ويبلغ عدد أعضاء الكتلة (16) عضوا شارك منهم (10) فقط في سفريات المجلس وبمعدل (4.1) يوم لكل عضو في الكتلة. وكان النائب فواز الزعبي أكثر أعضاء الكتلة سفرا حيث وصل مجموع أيام سفره (12) يوم سفر خارج البلاد.

8. كتلة حزب الإتحاد الوطني.

سافر أعضاء الكتلة (77) يوماً بنسبة (7.7 %) من مجموع أيام سفر أعضاء المجلس وبمعدل سفر (4.) أيام لكل عضو في الكتلة التي يبلغ عدد أعضاءها (16) عضواً شارك (10) منهم فقط في هذه السفريات بينما لم يشارك ستة أخرون وكان النائب أحمد الجالودي الأكثر سفرا في الكتلة بـ (15) يوم سفر خارج البلاد.

وبالنسبة لعدالة توزيع الزيارات الخارجية داخل الكتل (بين الأعضاء)، يبين الجدول أدناه أبرز ملامح التوضيح الكمي للنواب الأكثر والأقل نصيباً من الزيارات الخارجية:

الكتلة	عدد النواب الذين لم يسافروا	الأكثر سفراً	عدد أيام سفر العضو الأكثر سفرا في الكتلة	عدد أيام سفر رئيس الكتلة
التجمع الديقراطي	2	مصطفى شنيكات	29	29
المستقلين	3	فلك الجمعاني	22	0
وطن	1	عاطف الطراونة	17	11
الوسط الإسلامي	2	وفاء بني مصطفى	16	7
جبهة العمل الوطني النيابية	0	يحيى السعود	19	6
التوافق الوطني	3	عبدالله عبيدات	13	0
النهضة	0	مازن الضلاعين	24	16
الإصلاح	6	فواز الزعبي	12	9
حزب الإتحاد الوطني	6	أحمد الجالودي	15	9
المجموع	**23**			**87**

بطاقات تقييم أداء النواب

مقدمة

استكمالاً للجهود المبذولة من قبل مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني- راصد في تعزيز الأداء النيابي، وانطلاقاً من الدور التشاركي لمؤسسات المجتمع المدني مع السلطة التشريعية في تحقيق التحول الديمقراطي السلمي، نقدم المنهجية الجديدة في اعداد بطاقات التقييم النيابي الفردية، وذلك بعد مراجعة علمية تمت من قبل فريق من المختصين بهدف تطوير آلية الاعداد المتبعة مسبقاً في الدورة الغير عادية الأولى لمجلس النواب الأردني السابع عشر.

حيث تم بناء المنهجية الجديدة بالإرتكاز على مخرجات ثلاثة أنشطة رئيسية:

1) مراجعة التطبيقات الدولية المثلى في مجال إعداد بطاقات التقييم النيابية:
قام فريق وحدة الدراسات والأبحاث في مركز الحياة بإعداد دراسة تقييمية للتجارب الدولية في تطوير منهجيات إعداد بطاقات التقييم النيابية، وذلك في (8) دول حققت نجاحاً معيارياً في تطوير منهجيات عمل تضمنت مؤشرات موضوعية ترتكز على المعايير الدولية للتمثيل الديمقراطي، وتلك الدول هي:

- أوغندا[1]
- الهند[2]
- كينيا[3]
- كوسوفو[4]
- ايطاليا[5]
- فرنسا[6]
- باكستان[7]
- زيمبابوي[8]

2) الإستشارات: قام فريق العمل على عقد مجموعة من الجلسات الاستشارية مع مختصين أكاديميين وإحصائيين وأصحاب الخبرات العملية في بناء مؤشرات التقييم لاستطلاع آرائهم حول آليات التكميم المقترحة للأداء النيابي بأبسط صيغة للفهم العام.

3) استطلاع آراء النواب: قام فريق العمل على عقد جلسة حوارية موسعة مع مجموعة من النواب، وذلك بهدف مناقشة منهجية اعداد بطاقات التقييم النيابية والتغذية الراجعة على مخرجات بطاقات التقييم التي صدرت بانتهاء الدورة غير العادية الأولى.

وبناءً على مخرجات الأنشطة سابقة الذكر، تم تطوير آلية تقييم للأداء الفردي لأعضاء مجلس النواب ضمن منهجية بسيطة وموضوعية تبسط على الناخبين بناء انطباعاتهم حول أداء ممثليهم في البرلمان من خلال أطر كمية واضحة.

1-http://cu-csds.org/wp-content/uploads/2011/02/2009-2010scorecardforinternet.pdf
2-http://www.cbgaindia.org/files/whats_new/Study%20Report.pdf
3-http://info.mzalendo.com/info/scorecard-faq
4-http://www.kdi-kosova.org/publications/Fletnotimit7-12-2009.pdf
5-http://parlamento17.openpolis.it/le-classifiche-di-openpolis-sul-parlamento
/http://www.openpolis.it/eng
6-http://2007-2012.nosdeputes.fr/martine-billard
7-http://www.pildat.org/Publications/publication/Democracy&LegStr/ScoreCardof13thNationalAssemblyofPakistan-The2ndYear.pdf
8-http://www.kuvakazim.com/info/scorecard

المنهجية الجديدة لاعداد بطاقات تقييم الأداء النيابي

1. اعتماد القياس تناسباً مع أداء جميع الأعضاء في كل مؤشر وليس تناسباً مع العضو الأعلى تقييماً:

اعتمدت آلية التقييم الجديدة على قياس مؤشرات الأداء الكمية والنوعية بالاستناد إلى نسبتها من مجموع الأداء الكلي لجميع أعضاء مجلس النواب، وليس بالنسبة إلى حالة مثالية مفترضة، مما يعزز من موضوعية آلية القياس.

مثال نظري - (مؤشر كمي): النشاط النيابي أثناء المناقشات التشريعية والرقابية والتنظيمية

دليل القياس: عدد المداخلات النيابية

آلية القياس: إحصاء عدد المداخلات التي أوردها كل نائب خلال المناقشات

نقطة القياس المرجعية: مجموع المداخلات التي أوردها جميع النواب خلال المناقشات

آلية احتساب العلامات: ترتيب النائب بين زملائه من حيث عدد المداخلات التي أوردها خلال المناقشات، ومن ثم تحويل هذا الترتيب إلى نسبة مئوية.

مثال فعلي: لو افترضنا أن مجموع المداخلات النيابية خلال الدورة = (2500) مداخلة، وأن النائب "أحمد" قد أورد منها (130) مداخلة، مما جعل ترتيبه بين النواب حسب عدد المداخلات (45)، أي أن أداؤه – في هذا المؤشر - أفضل من (105) نواب.

(105) نواب = (70 %) من مجموع أعضاء المجلس، وبالتالي يحصل النائب "أحمد" على تقييم (70 %) في هذا المؤشر، مما يعني ببساطة أن أداؤه فيما يتعلق بكم المداخلات كان أفضل من (70 %) من أعضاء المجلس.

(النائب "أحمد" حصل على تقييم 70 % في المؤشر الكمي للمداخلات) = (الأداء الكمي للنائب "أحمد" في المداخلات أفضل من 70 % من أعضاء المجلس)

مثال نظري - (مؤشر نوعي): الأثر النيابي أثناء المناقشات التشريعية والرقابية والتنظيمية

دليل القياس: عدد المداخلات النيابية المفصلية

- المداخلة المفصلية: هي المداخلة النيابية التي أحدثت أثراً في التعامل النيابي مع قضية معينة، توصيات النواب التي تم الأخذ بها فيما يتعلق باحالة القوانين الى اللجان، نقاط النظام التي أحدثت تغيير في مسار الجلسة...الخ).

آلية القياس: احصاء عدد المداخلات المفصلية التي أوردها كل نائب خلال المناقشات

نقطة القياس المرجعية: مجموع المداخلات المفصلية التي أوردها جميع النواب خلال المناقشات

آلية احتساب العلامات: ترتيب النائب بين زملائه من حيث عدد المداخلات المفصلية التي أوردها خلال المناقشات، ومن ثم تحويل هذا الترتيب الى نسبة مئوية.

مثال فعلي: لو افترضنا أن مجموع المداخلات النيابية المفصلية خلال الدورة = (800) مداخلة، وأن النائبة "ليلى" قد أوردت منها "70" مداخلة مفصلية، مما جعل ترتيبها بين النواب حسب عدد الماخلات (90)، أي أن أدائها – في هذا المؤشر- أفضل من (60) نائب.

(60) نائب = (40 %) من مجموع أعضاء المجلس، وبالتالي تحصل النائبة "ليلى" على تقييم (40 %) في هذا المؤشر، مما يعني ببساطة أن أدائها فيما يتعلق بالمداخلات المفصلية كان أفضل من (40 %) من أعضاء المجلس.

(النائبة "ليلى" حصلت على تقييم (40 %) في المؤشر النوعي للمداخلات) = (الأداء النوعي للنائبة "ليلى" في المداخلات أفضل من (40 %) من أعضاء المجلس)

2. توحيد وزن مؤشرات القياس:

اعتمدت المنهجية القديمة على اعطاء كل مؤشر من مؤشرات القياس وزناً خاصاً بها (العلامات المخصصة للمؤشر من مجموع العلامات)، إلا أنه سعياً لتعزيز موضوعية التقييم تم توحيد الأوزان الخاصة بجميع المؤشرات من خلال تحويل جميع التقييمات إلى نسب مئوية، وبعد ذلك احتساب التقييم الكلي بناءً على معدل تلك النسب، مما يجنبنا الأثر السلبي للاجتهاد في منح أوزان المؤشرات على موضوعية التقييم بناءً على النظرة الشخصية للباحثين.

وقد أثر توحيد أوزان المؤشرات سلباً على عمق بطاقات التقييم وقدرتها على توفير قياس عادل للأداء النيابي، اذ أن هناك تفاوت واضح بين أهمية وآثار أدوات التشريع والرقابة المستخدمة من قبل النواب، وبهدف استبعاد هذا الأثر السلبي، تم العمل على توسيع مؤشرات القياس لتشمل مجموعة جديدة من المؤشرات ذات الطابع النوعي تناصف كل من المؤشرات الكمية وزنها في التقييم.

المؤشرات الجديدة:

الإلتزام والتأثير والعمل الجماعي:

1. عضوية اللجان الدائمة
2. رئاسة اللجان الدائمة
3. الإلتزام بحضور الجلسات
4. المداخلات التنظيمية
   - كم (مجموع) المداخلات التنظيمية
   - المداخلات التنظيمية المفصلية
5. الإنسجام مع السلوك التصويتي لأغلبية أعضاء الكتلة
   - تصويت الموازنة
   - تصويت الثقة

الجانب التشريعي:

1. المداخلات التشريعية
2. الإقتراح بقانون
3. الإلتزام بحضور الجلسات التشريعية

الجانب الرقابي:

1. المداخلات الرقابية
2. الإلتزام بحضور الجلسات الرقابية
3. الأسئلة
4. الإستجوابات

الجانب التمثيلي والتواصل مع المواطنين:

1. طلبات المناقشة العامة
2. الاقتراحات برغبة
3. المذكرات
4. أدوات التواصل الاجتماعي

- كم الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي
- تفاعلية النائب مع الجمهور في وسائل التواصل الاجتماعي

منهجية إعداد بطاقات تقييم اللجان الدائمة

منهجية بطاقات تقييم اللجان

بهدف تقييم أداء اللجان النيابية الدائمة، تم اعتماد 7 مؤشرات قابلة للتتبع والقياس الموضوعي، وتتلخص مجموعة مؤشرات التقييم بمايلي:

1 ـ اجتماعات تشريعية :

كم الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال الدورة العادية والتي تتمحور حول نقاشات القوانين المعروضه أمام اللجان من بداية الدورة أو التي أحالتها الحكومة خلال الدورة

2 ـ اجتماعات نقاش عام:

كم الاجتماعات التي عقدتها اللجان خلال الدورة العادية وناقشت خلالها قضايا طارئة أو ناقشت خلالها مواضيع معينه من خلال الاجتماع مع أطراف من السلطة التنفيذية أو مواطنين

3 ـ اجتماعات تنظيمية :

الاجتماعات التي عقدتها اللجنة سواءً لصياغة مبدأ عملها أو انتخاب الرئيس والنائب والمقرر

4 ـ قضايا اختصاص :
كم الاجتماعات التي عقدتها اللجان من أجل مناقشة قضايا من اختصاص اللجنة نفسها وكم القضايا التي أنهتها اللجنة

5 ـ نشاطات خارجية :
النشاطات التي عقدتها اللجان خارج مجلس النواب مثل رعاية حفل او تنفيذ ورش عمل او المشاركة في أي عمل خارجي

6 ـ زيارات ميدانية :
الزيارات التي عقدتها اللجان خارج مجلس النواب

7 ـ حضور اجتماعات اللجان :
معدل حضور أعضاء اللجنة للاجتماع الواحد

اللجان الدائمة
تتشكل اللجان الدائمة بموجب المادة (40) من النظام الداخلي لمجلس النواب، حيث ينتخب المجلس في بدء كل دورة عادية أعضاء لجانه الدائمة والتي يبلغ عددها (20) لجنة. وتستمد كل لجنة من هذه اللجان مهامها ووظائفها والية عملها من النظام الداخلي لمجلس النواب .

وتتألف اللجنة الدائمة من أحد عشر عضواً كحد أقصى، ينتخبهم المجلس بالاقتراع السري إذا زاد عدد المترشحين للجنة عن العدد المقرر، ولا يجوز أن يكون النائب عضواً في أكثر من لجنتين دائمتين، فإذا انتخب في لجنتين لم يعد من حقه الترشح لأي لجنة أخرى إلا إذا أعلن انسحابه خطياً من إحدى اللجان التي انتخب لعضويتها.

وللمجلس أن يشكل لجاناً مؤقتة إذا رأى حاجة ماسة لتشكيلها، حيث يحدد المجلس وظائف هذه اللجان ومهامها وعدد أعضائها، وتنتهي مدة أي من هذه اللجان بانتهاء المهمة الموكلة إليها، كما أن هناك عدداً من اللجان التي تشكل مؤقتاً بغرض تنفيذ مهمة معينة ومنصوص عليها في النظام الداخلي لمجلس النواب مثل لجنة الرد على خطاب العرش ولجنة الإشراف على عملية انتخاب المكتب الدائم للمجلس.

وخلال الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السابع عشر شكل المجلس عشرون لجنة دائمة تركزت في عملها على ما نص عليها في النظام الداخلي من المواد (41 – 60) وقد بينت هذه المواد ماهية عمل اللجان الدائمة .

يتكون هذا الباب من جزئين يتكون الجزء الأول من بطاقات تقييم للجان الدائمة للدورة العادية الأولى وفق المنهجية التي تم عرضها مسبقاً، أما الباب الثاني يتكون من القوانين المعروضه أمام اللجان مع انتهاء الدورة العادية الأولى .

2.1 القوانين المعروضة أمام اللجان مع انتهاء الدورة.

ومع انتهاء الدورة تكون خارطة القوانين المتبقية امام المجلس على النحو التالي

إحصائية القوانين المعروضة أمام اللجان

الرقم	اللجنة	عدد المشاريع	عدد القوانين المؤقتة	عدد الاقتراحات بقوانين
.1	اللجنة القانونية	18	13	12
.2	اللجنة المالية	3	2	تقارير ديوان المحاسبة (4)
.3	لجنة الاقتصاد والاستثمار	15	27	1
.4	لجنة الشؤون الخارجية	-	-	3
.5	اللجنة الإدارية	5	7	1
.6	لجنة التربية والتعليم والثقافة	2	1	-
.7	لجنة الشباب و الرياضة	-	-	-
.8	لجنة التوجيه الوطني والإعلام	2	1	-
.9	لجنة الصحة والبيئة	-	4	-
.10	لجنة الزراعة والمياه	1	-	-
.11	لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان	1	1	-
.12	لجنة الطاقة والثروة المعدنية	3	3	2
.13	لجنة الخدمات العامة والنقل	3	3	-
.14	لجنة السياحة والآثار	-	-	1
.15	لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان	-	-	-
.16	لجنة فلسطين	-	-	-
.17	لجنة الريف والبادية	-	-	-
.18	لجنة النظام والسلوك	-	-	-
.19	لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق	-	-	-
.20	لجنة المرأة وشؤون الأسرة	-	-	-
	المجمـــــــــــــــوع	**53**	**62**	**24**

توصيات التقرير

ويقدم راصد في تقريره جملة من التوصيات وهي:

1. إجراء تعديلات دستورية على المواد المتعلقة بانتخاب رئيس المجلس لتصبح مدة رئاسة عامين بدلاً من عام ورفع عدد النواب الموقعين على طلب طرح الثقة بالحكومة إلى (30) بدلا من عشرة نواب .

2. إيجاد آلية تحدد اجتماعات اللجان لتجاوز المشكلة القائمة، ذلك أن نشاطات واجتماعات غالبية اللجان الدائمة تتركز في يومي الأحد والأربعاء بالتزامن مع انعقاد الجلسات الأمر الذي يربك عمل اللجان ويؤثر على انجازها للقوانين المعروضة امامها نتيجة وجود عدد من أعضائها في عضوية أكثر من لجنة، وبالتالي فإن العضو يضطر لحضور جزء من الاجتماع ليتمكن من الحضور في لجنة أخرى، وهذا يضعف فعالية إقرار القوانين داخل اللجان وكذلك يؤدي إلى فقدان النصاب لاحدى اللجان وعدم تمكنها من إقرار القوانين المعروضة أمامها كما أنه يحرم عدد كبير من النواب من غير الأعضاء في اللجنة المشاركة في اجتماعاتها مما قد يسهم في تقليل المناقشات تحت القبة.

3. على مجلس النواب اختيار آلية محددة في التعامل مع بند ما يستجد من أعمال عند إدراجه على جدول أعمال الجلسة بحيث يتم تحديد عدد النواب المتحدثين في هذا البند وعدم ترك الأمر مطلقاً كما هو الحال والاعتماد إلى الأعراف والتقاليد البرلمانية التي رسختها المجالس المتعاقبة والتي كان يتم خلالها تحديد عدد من النواب المتحدثين في هذا البند يمثلون جميع الكتل والمستقلين مع الأخذ بالاعتبار أن ما يتحدثون به أمر طارئ ومستجد يستوجب البحث وكذلك وجوب انتظام ادراج هذا البند على جدول اعمال جلسات المجلس إضافة إلى وجوب الزام الحكومة بالرد أو التعليق على ما يثار من مواضيع حيث نرى في كثير من الاحيان احجام وزراء عن الرد على ملاحظات النواب.

4. على المجلس الالتزام بأحكام النظام الداخلي فيما يخص الاستجوابات حيث انه لم يتم ادراج الاستجوابات التي تم توجيهها ولم يأتي الرد عليها على جدول الاعمال، وهذا مخالف لأحكام الفقرة "ج " من المادة (135) من النظام الداخلي والتي تنص "يدرج الاستجواب والجواب على جدول أعمال أول جلسة مخصصة لذلك، كما يدرج الاستجواب على ذلك الجدول إذا لم يرد جواب الوزير خلال المدة المقررة ".

5. تعزيز مبدأ الشفافية البرلمانية خاصة في عمل اللجان النيابية التي يتوجب أن تكون مفتوحة للجميع دون قيود أو اجراءات تحضر الاطلاع على عمل هذة اللجان بما يتضمن ذلك تيسير حصول المواطنين على المعلومات البرلمانية وإيصالها إلكترونيا وتعزيز إشراك المواطنين في صناعة القوانين .

6. على للجان النيابية منح الإقتراح بقانون والذي يقدم من أعضاء المجلس اولوية في مناقشاتها والعمل على إنجاز القوانين المؤقتة المعروضة امامها منذ أكثر من ثلاث مجالس نيابية.

7. على المجلس أن يولي الجانب الرقابي الأهمية القصوى في أعماله.

نتائج تقييم اداء النواب كما وردت في بطاقات التقييم خلال الدورة العادية الاولى للبرلمان الاردني السابع عشر 3\11\2013-3\5\2014

ترتيب النائب بين النواب	اسم النائب (ابجديا)	معدل أداء النائب مقارنة مع زملاؤه النواب
13	أمجد المسلماني	%55
6	ابراهيم الشحاحدة	%67
28	ابراهيم العطيوي	%39
36	اكريم العوضات	%30
28	امجد المجالي	%39
33	امجد آل خطاب	%33
10	امنة الغراغير	%59
40	انصاف الخوالدة	%26
19	أحمد الجالودي	%49
49	أحمد الرقيبات	%18
27	أحمد الصفدي	%40
12	أحمد الهميسات	%56
37	باسل الملكاوي	%29
41	باسل علاونة	%25
35	بدر الطورة	%31
8	بسام البطوش	%62
11	بسام المناصير	%57
16	تامر بينو	%52
24	تمام الرياطي	%43
20	ثامر الفايز	%48
14	جمال قموه	%54
9	جميل النمري	%61
22	حابس الشبيب	%45
9	حازم قشوع	%61
28	حديثة الخريشة	%39
32	حسن عبيدات	%34
35	حسني الشياب	%31
41	حمدية القويدر	%25
31	حمزة اخو ارشيدة	%35
18	خالد البكار	%50
52	خالد الحياري	%7
29	خلود الخطاطبة	%38
12	خليل عطية	%56
7	خميس عطية	%64

14	خير أبو صعيليك	%54
32	خيرالدين هاكوز	%34
28	رائد الخلايلة	%39
24	رائد حجازين	%43
36	رائد حسان الكوز	%30
19	ردينة العطي	%49
36	رضا حداد	%30
1	رولى الحروب	%82
18	ريم أبو دلبوح	%50
3	زكريا الشيخ	%75
18	زيد الشوابكة	%50
16	سعد البلوي	%49
13	سعد الزوايدة	%55
30	سعد هايل السرور	%36
29	سليم بطاينة	%38
5	سليمان الزبن	%70
39	سمير العرابي	%27
16	سمير عويس	%52
46	شادي العدوان	%20
29	شاهه أبو شوشه العمارين	%38
45	ضرار الداود	%21
44	ضيف الله الخالدي	%22
22	ضيف الله السعيديين	%45
9	طارق خوري	%61
41	طه الشرفاء	%25
35	عاطف قعوار	%31
37	عامر البشير	%29
30	عبد علي المحسيري	%36
13	عبدالجليل العبادي	%55
28	عبدالرحيم البقاعي	%39
42	عبدالكريم الدرايسة	%24
16	عبدالكريم الدغمي	%52
36	عبدالله الخوالدة	%30
42	عبدالله عبيدات	%24
25	عبدالمجيد الاقطش	%42
6	عبدالمنعم العودات	%67
50	عبدالهادي المجالي	%14

19	عبدالهادي المحارمة	%49
4	عدنان السواعير العجارمة	%71
26	عدنان الفرجات	%41
49	عدنان أبو ركبة	%17
9	عساف الشوبكي	%61
11	علي الخلايلة	%57
21	علي السنيد	%46
49	علي العزازمة	%17
24	علي بني عطا	%43
43	عوض كريشان	%23
28	فاتن الخليفات	%39
40	فارس الهلسة	%26
7	فاطمة علي أبو عبطة	%64
28	فلك الجمعاني	%39
18	فواز الزعبي	%50
5	فيصل الاعور	%70
8	قاسم بني هاني	%62
38	كمال الزغول	%28
31	مازن الضلاعين	%35
26	مجحم الصقور	%41
32	محمد البدري	%34
25	محمد الحجايا	%42
24	محمد الحجوج الدوايمة	%43
45	محمد الخشمان	%21
51	محمد الردايدة	%13
10	محمد الرياطي	%59
30	محمد الزبون	%36
10	محمد السعودي	%59
34	محمد الشديفات	%32
25	محمد الشرمان	%42
15	محمد العبادي	%53
47	محمد العلاقمة	%19
40	محمد العمرو	%26
35	محمد الفريحات	%31
4	محمد القطاطشة	%71
17	محمد أحمد الحاج	%51
23	محمد جميل الظهراوي	%44

38	محمد راشد البرايسة	%28
45	محمد عشا الدوايمة	%21
48	محمد فؤاد الخصاونة	%18
33	محمد هديب	%33
2	محمود الخرابشة	%79
31	محمود مهيدات	%35
39	مصطفى الحمارنة	%27
8	مصطفى الرواشدة	%62
17	مصطفى الشنيكات	%51
9	مصطفى العماوي	%61
10	مصطفى ياغي	%59
10	معتز أبو رمان	%59
35	مفلح الخزاعلة	%31
10	مفلح الرحيمي	%59
28	مفلح العشيبات	%39
30	منير زوايدة	%36
18	موسى الخلايلة	%50
13	موسى أبو سويلم	%55
11	موفق الضمور	%57
40	ميرزا بولاد	%26
29	ميسر السردية	%38
34	نايف الخزاعلة	%32
15	نايف الليمون	%53
29	نجاح العزة	%38
33	نصار القيسي	%33
1	نضال الحياري	%57
27	نعايم العجارمة	%40
12	هايل الدعجة	%56
9	هند الفايز	%61
31	هيثم العبادي	%35
42	هيثم أبو خديجة	%24
26	وصفي الزيود	%41
4	وفاء بني مصطفى	%71
28	ياسين بني ياسين	%39
14	يحيى السعود	%54
20	يوسف القرنة	%48
18	يوسف أبو هويدي	%50

أفضل 10 معدلات لأداء النواب خلال الدورة العادية الأولى

أفضل 10 معدلات
لأداء النواب خلال الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الأردني السابع عشر

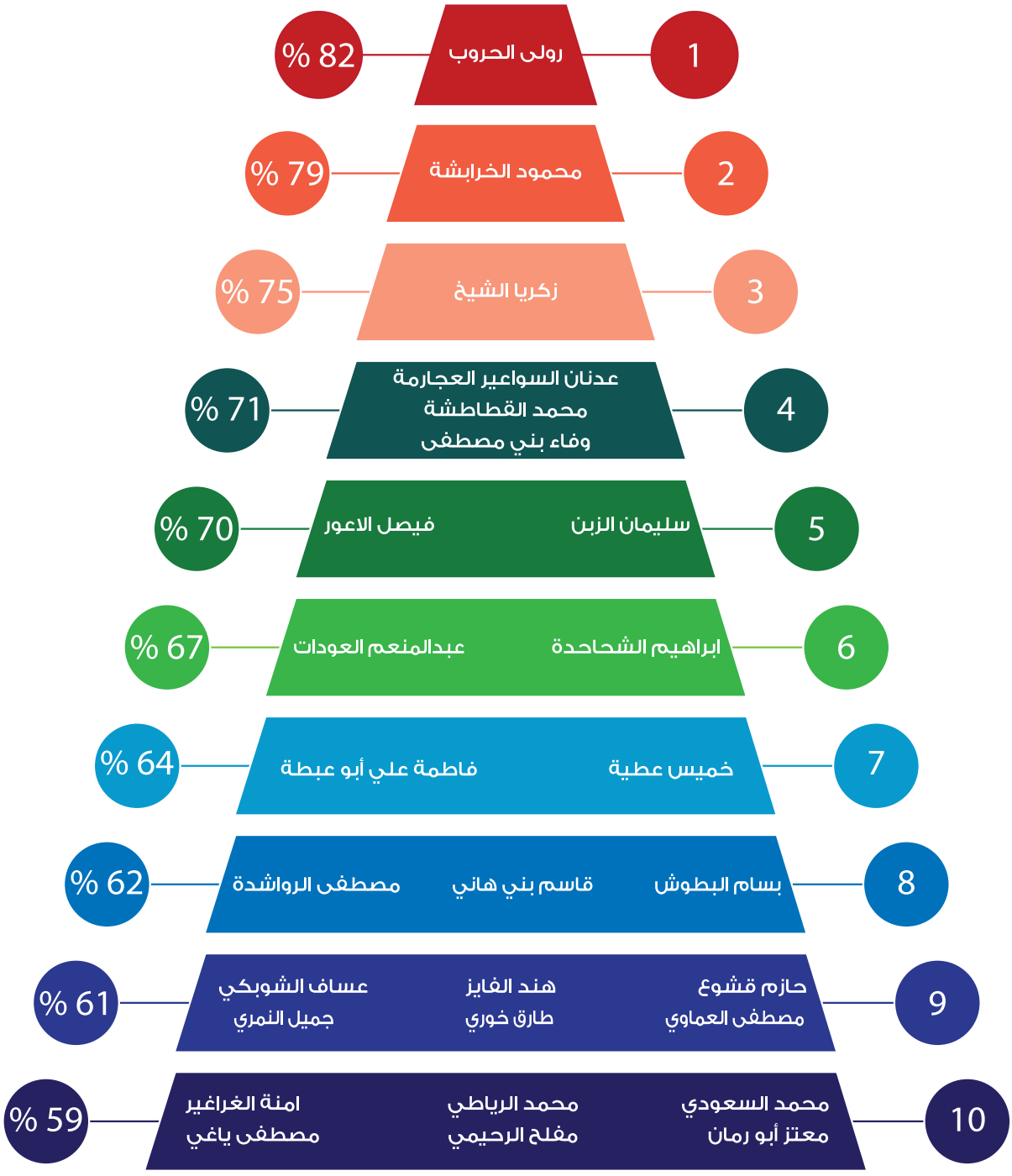

RASED راصد
برنامج مراقبة الإنتخابات وأداء المجالس المنتخبة

بطاقة تقييم الأداء النيابي

المجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

راصد
% 82
المعدل الإجمالي لأداء النائب

المحافظة: قائمة وطنية
الدائرة الانتخابية: اردن اقوى

الكتلة النيابية:
التوافق الوطني

عضوية اللجان الدائمة:
الحريات العامة وحقوق الانسان

عضوية اللجان المؤقتة:
لجنة الرد على خطبة العرش

النائب رولا الحروب

ملخص النشاط النيابي

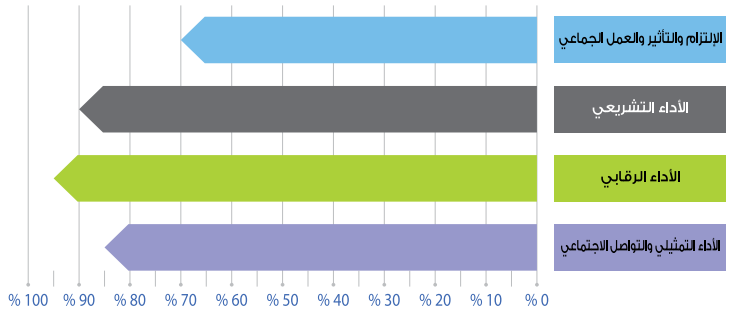

تحليل النشاط النيابي

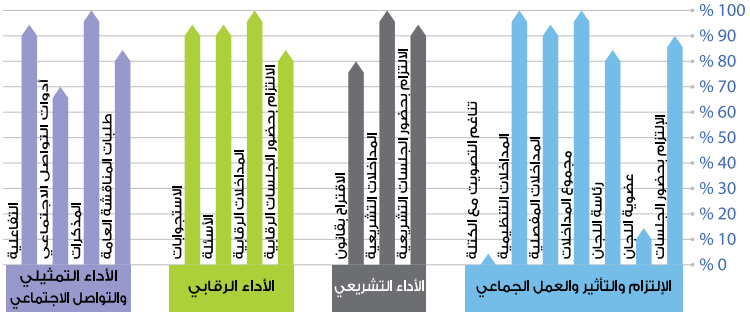

عن منهجية التقييم:

تم استيحاء هذه المنهجية من الممارسات الدولية الفضلى في مجال تقييم الأداء البرلماني، حيث تميزت هذه المنهجية بـ:

- توسيع مجموعة المؤشرات لتحتوي مؤشرات نوعية اضافة للكمية.
- توحيد أوزان مؤشرات التقييم.
- اعتماد التقييم النسبي ارتكازاً على مقارنة أداء النائب في كل مؤشر مع أداء زملائه النواب.

مثال: اذا حصل النائب على المركز الثالث بين زملاؤه من حيث عدد الأسئلة التي وجهها يكون قد تفوق على١٤٣ نائباً (أي ما نسبته ٩٧.٩% من أعضاء المجلس)، وهو التقييم الذي سيحصل عليه في هذا المجال.

بعبارة أخرى: اذا حصل النائب على تقييم ٩٧.٩% في أحد المؤشرات، فهذا يعني أن أداؤه في هذا المجال أفضل من أداء ٩٧.٩% من أعضاء المجلس الخاضعين للتقييم.

ملاحظة: تم احتساب النتائج النسبية لمجموع النواب باستثناء النائبين اعطيوي المجالي ومريم اللوزي لظروف صحية قاهرة، كما وتم استثناء النائب قصي الدميسي بسبب تجميد عضويته خلال الدورة، ولم يحتسب رئيس المجلس في التقييم.

Ayat Center for Civil Society Development
RASED راصد

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم الأداء النيابي

المجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

المحافظة: البلقاء
الدائرة الانتخابية: الأولى

الكتلة النيابية:
الاصلاح

عضوية اللجان الدائمة:
ليس عضواً في أي من اللجان الدائمة

عضوية اللجان المؤقتة:
لجنة الرد على خطبة العرش

النائب محمود الخرابشة

ملخص النشاط النيابي

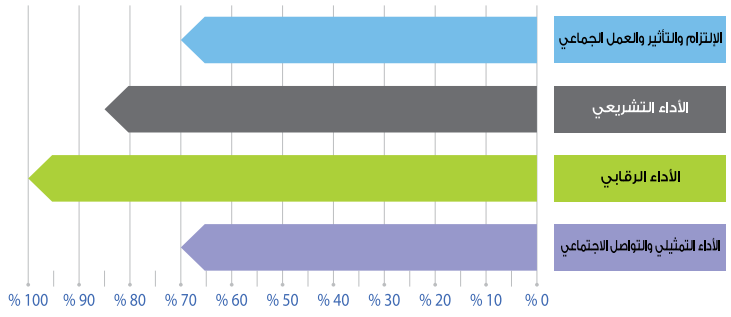

تحليل النشاط النيابي

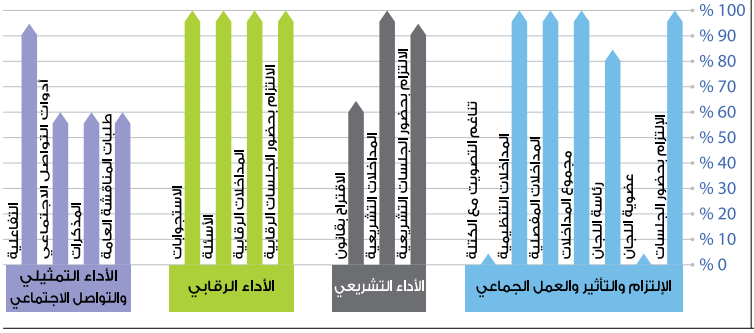

عن منهجية التقييم:

تم استيحاء هذه المنهجية من الممارسات الدولية الفضلى في مجال تقييم الأداء البرلماني، حيث تميزت هذه المنهجية بـ:

- توسيع مجموعة المؤشرات لتحتوي مؤشرات نوعية اضافة للكمية.
- توحيد أوزان مؤشرات التقييم.
- اعتماد التقييم النسبي ارتكازاً على مقارنة أداء النائب في كل مؤشر مع أداء زملائه النواب.

مثال: اذا حصل النائب على المركز الثالث بين زملاؤه من حيث عدد الأسئلة التي وجهها يكون قد تفوق على١٤٣ نائباً (أي ما نسبته ٩٧.٩% من أعضاء المجلس)، وهو التقييم الذي سيحصل عليه في هذا المجال.

بعبارة أخرى: اذا حصل النائب على تقييم ٩٧.٩% في أحد المؤشرات، فهذا يعني أن أداؤه في هذا المجال أفضل من أداء ٩٧.٩% من أعضاء المجلس الخاضعين للتقييم.

ملاحظة: تم احتساب النتائج النسبية لمجموع النواب باستثناء النائبين اعطيوي المجالي ومريم اللوزي لظروف صحية قاهرة، كما وتم استثناء النائب قصي الدميسي بسبب تجميد عضويته خلال الدورة، ولم يحتسب رئيس المجلس في التقييم.

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

RASED راصد
برنامج مراقبة الإنتخابات وأداء المجالس المنتخبة

بطاقة تقييم الأداء النيابي

المجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

راصد
% 75
المعدل الإجمالي لأداء النائب

المحافظة: قائمة وطنية
الدائرة الانتخابية: الوسط الاسلامي

الكتلة النيابية:
الوسط الاسلامي

عضوية اللجان الدائمة:
التوجيه الوطني والاعلامي – الصحة والبيئة

عضوية اللجان المؤقتة:
ليس عضواً في أي من اللجان المؤقتة

النائب زكريا الشيخ

ملخص النشاط النيابي

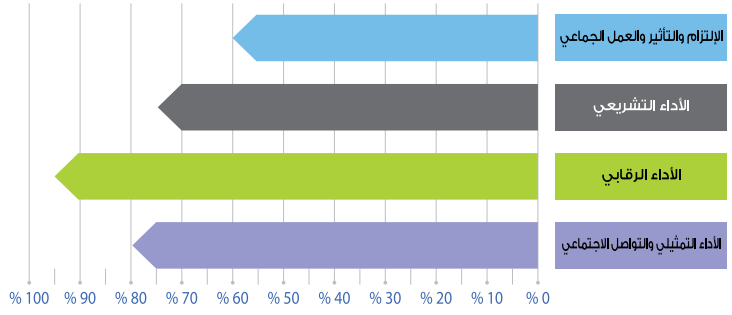

تحليل النشاط النيابي

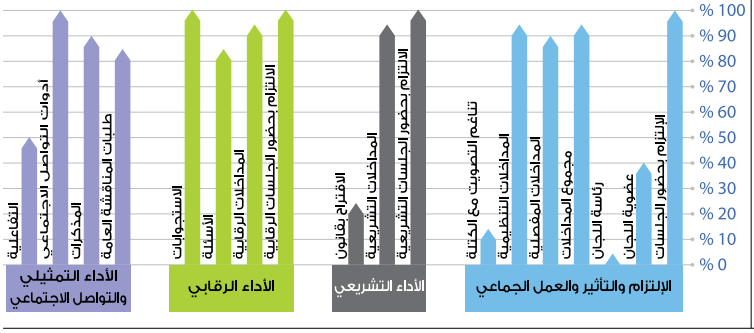

عن منهجية التقييم:

تم استيحاء هذه المنهجية من الممارسات الدولية الفضلى في مجال تقييم الأداء البرلماني، حيث تميزت هذه المنهجية بـ:

- توسيع مجموعة المؤشرات لتحتوي مؤشرات نوعية اضافة للكمية.
- توحيد أوزان مؤشرات التقييم.
- اعتماد التقييم النسبي ارتكازاً على مقارنة أداء النائب في كل مؤشر مع أداء زملائه النواب.

مثال: اذا حصل النائب على المركز الثالث بين زملاؤه من حيث عدد الأسئلة التي وجهها يكون قد تفوق على١٤٣ نائباً (أي ما نسبته ٩٧.٩% من أعضاء المجلس)، وهو التقييم الذي سيحصل عليه في هذا المجال.

بعبارة أخرى: اذا حصل النائب على تقييم ٩٧.٩% في أحد المؤشرات، فهذا يعني أن أداؤه في هذا المجال أفضل من أداء ٩٧.٩% من أعضاء المجلس الخاضعين للتقييم.

ملاحظة: تم احتساب النتائج النسبية لمجموع النواب باستثناء النائبين اعطيوي المجالي ومريم اللوزي لظروف صحية قاهرة، كما وتم استثناء النائب قصي الدميسي بسبب تجميد عضويته خلال الدورة، ولم يحتسب رئيس المجلس في التقييم.

Ayat Center for Civil Society Development
RASED راصد

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم الأداء النيابي

المجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

المحافظة: العاصمة

الدائرة الانتخابية: السابعة

الكتلة النيابية: التجمع الديمقراطي

عضوية اللجان الدائمة: العمل والتنمية الاجتماعية – النظام والسلوك

عضوية اللجان المؤقتة: ليس عضواً في أي من اللجان المؤقتة

النائب عدنان السواعير

ملخص النشاط النيابي

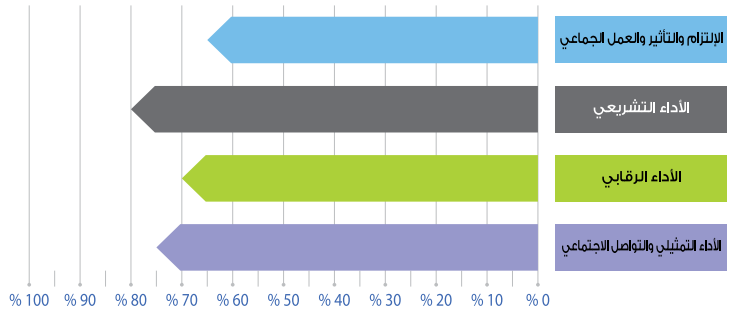

تحليل النشاط النيابي

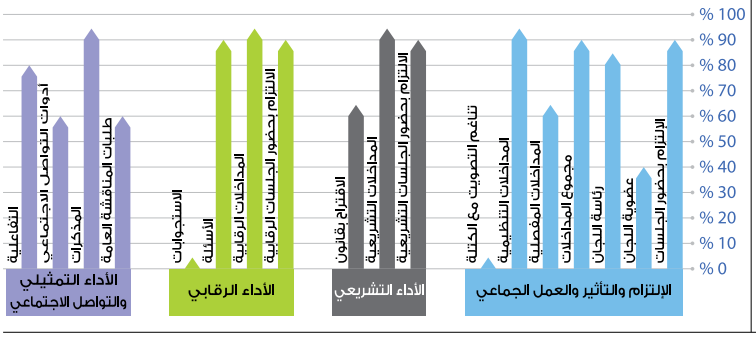

عن منهجية التقييم:

تم استيحاء هذه المنهجية من الممارسات الدولية الفضلى في مجال تقييم الأداء البرلماني، حيث تميزت هذه المنهجية بـ:

- توسيع مجموعة المؤشرات لتحتوي مؤشرات نوعية اضافة للكمية.
- توحيد أوزان مؤشرات التقييم.
- اعتماد التقييم النسبي ارتكازاً على مقارنة أداء النائب في كل مؤشر مع أداء زملائه النواب.

مثال: اذا حصل النائب على المركز الثالث بين زملاؤه من حيث عدد الأسئلة التي وجهها يكون قد تفوق على١٤٣ نائباً (أي ما نسبته ٩٧.٩% من أعضاء المجلس)، وهو التقييم الذي سيحصل عليه في هذا المجال.

بعبارة أخرى: اذا حصل النائب على تقييم ٩٧.٩% في أحد المؤشرات، فهذا يعني أن أداؤه في هذا المجال أفضل من أداء ٩٧.٩% من أعضاء المجلس الخاضعين للتقييم.

ملاحظة: تم احتساب النتائج النسبية لمجموع النواب باستثناء النائبين اعطيوي المجالي ومريم اللوزي لظروف صحية قاهرة، كما وتم استثناء النائب قصي الدميسي بسبب تجميد عضويته خلال الدورة، ولم يحتسب رئيس المجلس في التقييم.

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم الأداء النيابي

المجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

راصد
% 71
المعدل الإجمالي لأداء النائب

المحافظة: الطفيلة
الدائرة الانتخابية: الأولى

الكتلة النيابية:
الوسط الاسلامي

عضوية اللجان الدائمة:
الشؤون الخارجية – التربية والتعليم والثقافة

عضوية اللجان المؤقتة:
ليس عضواً في أي من اللجان المؤقتة

النائب محمد القطاطشة

ملخص النشاط النيابي

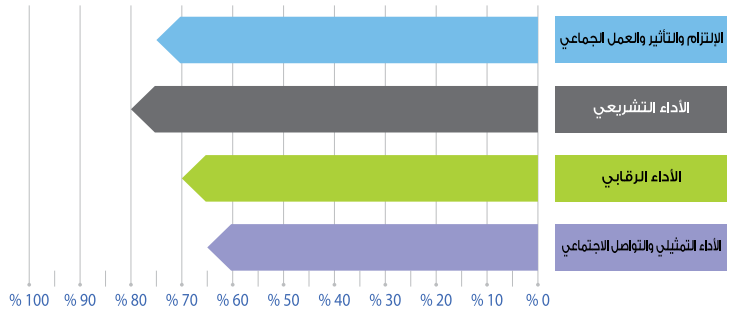

تحليل النشاط النيابي

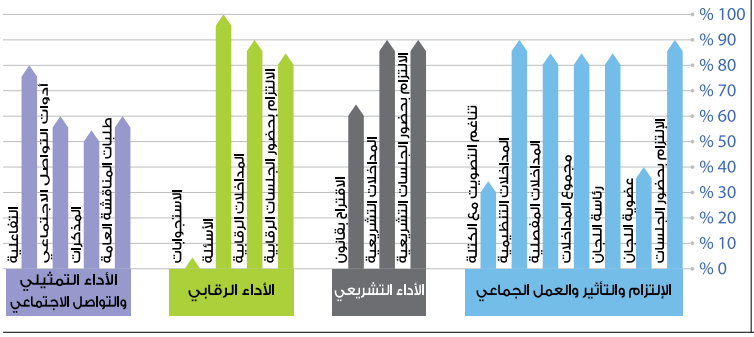

عن منهجية التقييم:

تم استيحاء هذه المنهجية من الممارسات الدولية الفضلى في مجال تقييم الأداء البرلماني، حيث تميزت هذه المنهجية بـ:

- توسيع مجموعة المؤشرات لتحتوي مؤشرات نوعية اضافة للكمية.
- توحيد أوزان مؤشرات التقييم.
- اعتماد التقييم النسبي ارتكازاً على مقارنة أداء النائب في كل مؤشر مع أداء زملائه النواب.

مثال: اذا حصل النائب على المركز الثالث بين زملاؤه من حيث عدد الأسئلة التي وجهها يكون قد تفوق على١٤٣ نائباً (أي ما نسبته ٩٧.٩% من أعضاء المجلس)، وهو التقييم الذي سيحصل عليه في هذا المجال.

بعبارة أخرى: اذا حصل النائب على تقييم ٩٧.٩% في أحد المؤشرات، فهذا يعني أن أداؤه في هذا المجال أفضل من أداء ٩٧.٩% من أعضاء المجلس الخاضعين للتقييم.

ملاحظة: تم احتساب النتائج النسبية لمجموع النواب باستثناء النائبين اعطيوي المجالي ومريم اللوزي لظروف صحية قاهرة، كما وتم استثناء النائب قصي الدميسي بسبب تجميد عضويته خلال الدورة، ولم يحتسب رئيس المجلس في التقييم.

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم الأداء النيابي

المجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

راصد

% 71

المعدل الإجمالي لأداء النائب

المحافظة: جرش

الدائرة الانتخابية: جرش

الكتلة النيابية:
الوسط الاسلامي

عضوية اللجان الدائمة:
النظام والسلوك – المرأة وشؤون الأسرة

عضوية اللجان المؤقتة:
ليس عضواً في أي من اللجان المؤقتة

النائب وفاء بني مصطفى

ملخص النشاط النيابي

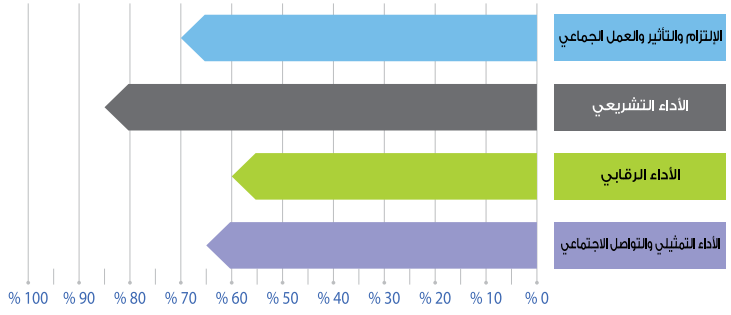

تحليل النشاط النيابي

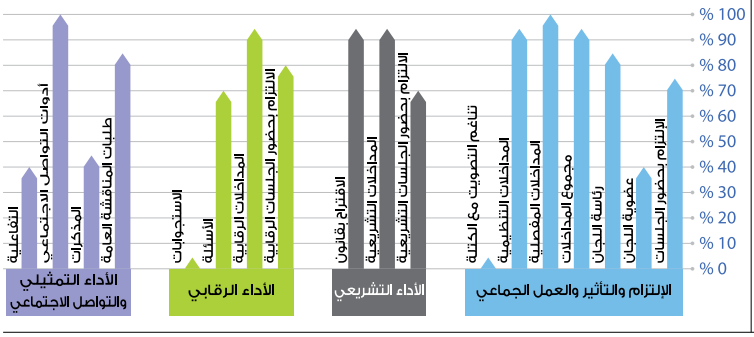

عن منهجية التقييم:

تم استيحاء هذه المنهجية من الممارسات الدولية الفضلى في مجال تقييم الأداء البرلماني، حيث تميزت هذه المنهجية بـ:

- توسيع مجموعة المؤشرات لتحتوي مؤشرات نوعية اضافة للكمية.
- توحيد أوزان مؤشرات التقييم.
- اعتماد التقييم النسبي ارتكازاً على مقارنة أداء النائب في كل مؤشر مع أداء زملائه النواب.

مثال: اذا حصل النائب على المركز الثالث بين زملاؤه من حيث عدد الأسئلة التي وجهها يكون قد تفوق على١٤٣ نائباً (أي ما نسبته ٩٧.٩% من أعضاء المجلس)، وهو التقييم الذي سيحصل عليه في هذا المجال.

بعبارة أخرى: اذا حصل النائب على تقييم ٩٧.٩% في أحد المؤشرات، فهذا يعني أن أداؤه في هذا المجال أفضل من أداء ٩٧.٩% من أعضاء المجلس الخاضعين للتقييم.

ملاحظة: تم احتساب النتائج النسبية لمجموع النواب باستثناء النائبين اعطيوي المجالي ومريم اللوزي لظروف صحية قاهرة، كما وتم استثناء النائب قصي الدميسي بسبب تجميد عضويته خلال الدورة، ولم يحتسب رئيس المجلس في التقييم.

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم الأداء النيابي

المجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

راصد
% 70
المعدل الإجمالي لأداء النائب

المحافظة: دائرة البدو
الدائرة الانتخابية: بدو الوسط

الكتلة النيابية:
الوسط الاسلامي

عضوية اللجان الدائمة:
العمل والتنمية الاجتماعية والسكان – الريف والبادية

عضوية اللجان المؤقتة:
ليس عضواً في أي من اللجان المؤقتة

النائب سليمان الزبن

ملخص النشاط النيابي

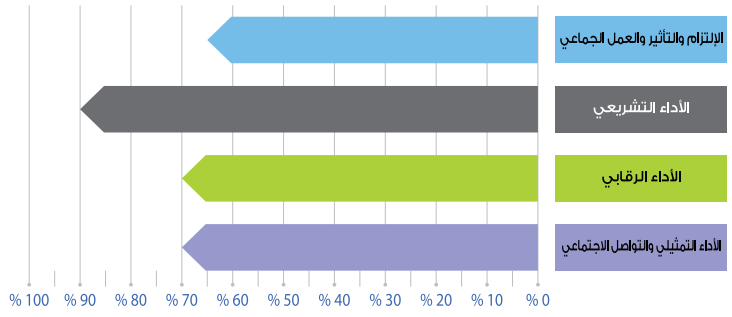

تحليل النشاط النيابي

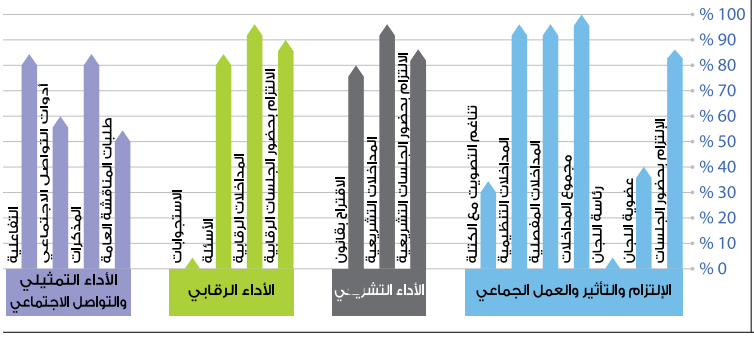

عن منهجية التقييم:

تم استيحاء هذه المنهجية من الممارسات الدولية الفضلى في مجال تقييم الأداء البرلماني، حيث تميزت هذه المنهجية بـ:

- توسيع مجموعة المؤشرات لتحتوي مؤشرات نوعية اضافة للكمية.
- توحيد أوزان مؤشرات التقييم.
- اعتماد التقييم النسبي ارتكازاً على مقارنة أداء النائب في كل مؤشر مع أداء زملائه النواب.

مثال: اذا حصل النائب على المركز الثالث بين زملاؤه من حيث عدد الأسئلة التي وجهها يكون قد تفوق على١٤٣ نائباً (أي ما نسبته ٩٧.٩% من أعضاء المجلس)، وهو التقييم الذي سيحصل عليه في هذا المجال.

بعبارة أخرى: اذا حصل النائب على تقييم ٩٧.٩% في أحد المؤشرات، فهذا يعني أن أداؤه في هذا المجال أفضل من أداء ٩٧.٩% من أعضاء المجلس الخاضعين للتقييم.

ملاحظة: تم احتساب النتائج النسبية لمجموع النواب باستثناء النائبين اعطيوي المجالي ومريم اللوزي لظروف صحية قاهرة، كما وتم استثناء النائب قصي الدميسي بسبب تجميد عضويته خلال الدورة، ولم يحتسب رئيس المجلس في التقييم.

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم الأداء النيابي

المجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

راصد

% 70

المعدل الإجمالي لأداء النائب

المحافظة: قائمة وطنية

الدائرة الانتخابية: الصوت الحر

الكتلة النيابية: التوافق الوطني

عضوية اللجان الدائمة: الصحة والبيئة – الريف والبادية

عضوية اللجان المؤقتة: ليس عضواً في أي من اللجان المؤقتة

النائب فيصل الأعور

- من مواليد ١٩٦٨ م
- الشهادة العلمية البكالوريوس في القانون
- قطاع الاختصاص المهني المحاماة
- عضوية المجالس السابقة لا

ملخص النشاط النيابي

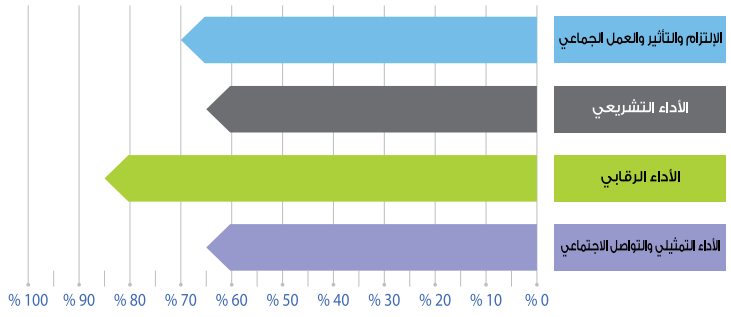

تحليل النشاط النيابي

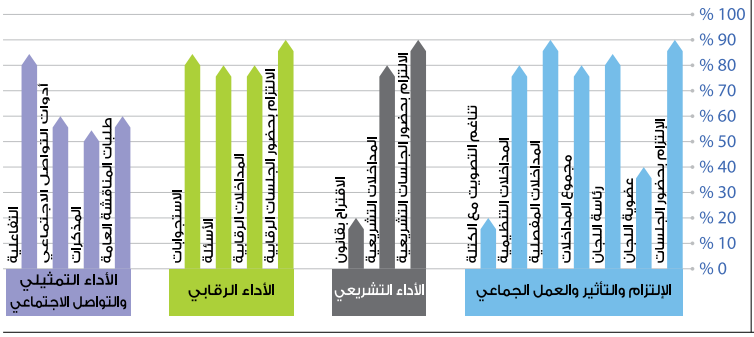

عن منهجية التقييم:

تم استيحاء هذه المنهجية من الممارسات الدولية الفضلى في مجال تقييم الأداء البرلماني، حيث تميزت هذه المنهجية بـ:

- توسيع مجموعة المؤشرات لتحتوي مؤشرات نوعية اضافة للكمية.
- توحيد أوزان مؤشرات التقييم.
- اعتماد التقييم النسبي ارتكازاً على مقارنة أداء النائب في كل مؤشر مع أداء زملائه النواب.

مثال: اذا حصل النائب على المركز الثالث بين زملاؤه من حيث عدد الأسئلة التي وجهها يكون قد تفوق على١٤٣ نائباً (أي ما نسبته ٩٧.٩% من أعضاء المجلس)، وهو التقييم الذي سيحصل عليه في هذا المجال.

بعبارة أخرى: اذا حصل النائب على تقييم ٩٧.٩% في أحد المؤشرات، فهذا يعني أن أداؤه في هذا المجال أفضل من أداء ٩٧.٩% من أعضاء المجلس الخاضعين للتقييم.

ملاحظة: تم احتساب النتائج النسبية لمجموع النواب باستثناء النائبين اعطيوي المجالي ومريم اللوزي لظروف صحية قاهرة، كما وتم استثناء النائب قصي الدميسي بسبب تجميد عضويته خلال الدورة، ولم يحتسب رئيس المجلس في التقييم.

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

RASED راصد
برنامج مراقبة الإنتخابات وأداء المجالس المنتخبة

بطاقة تقييم الأداء النيابي

المجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

راصد
% 67
المعدل الإجمالي لأداء النائب

المحافظة: الطفيلة
الدائرة الانتخابية: الأولى

الكتلة النيابية:
النهضة

عضوية اللجان الدائمة:
المالية – الزراعة والمياه

عضوية اللجان المؤقتة:
ليس عضواً في أي من اللجان المؤقتة

النائب ابراهيم الشحاحدة

- من مواليد ١٩٧٣ م
- الشهادة العلمية البكالوريوس في الهندسة الزراعية
- قطاع الاختصاص المهني الهندسة الزراعية
- عضوية المجالس السابقة لا

ملخص النشاط النيابي

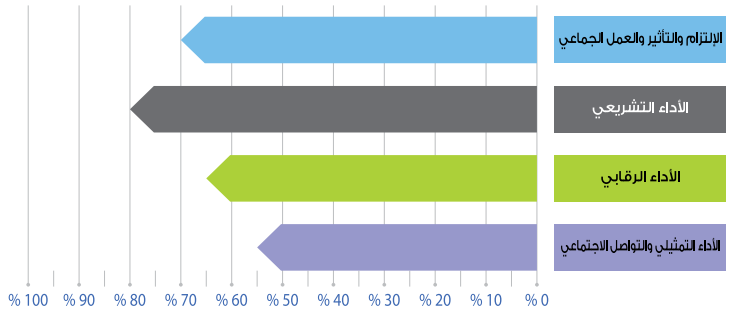

تحليل النشاط النيابي

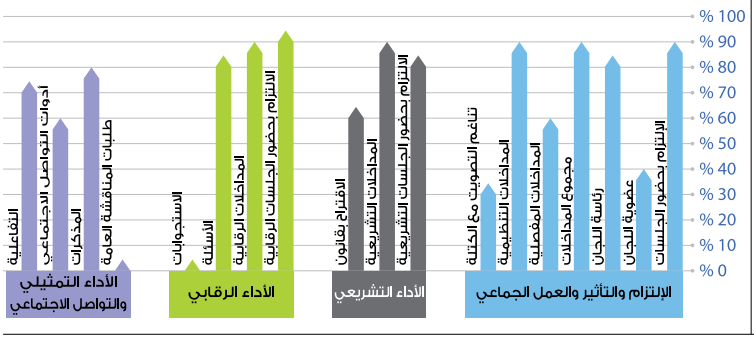

عن منهجية التقييم:

تم استيحاء هذه المنهجية من الممارسات الدولية الفضلى في مجال تقييم الأداء البرلماني، حيث تميزت هذه المنهجية بـ:

- توسيع مجموعة المؤشرات لتحتوي مؤشرات نوعية اضافة للكمية.
- توحيد أوزان مؤشرات التقييم.
- اعتماد التقييم النسبي ارتكازاً على مقارنة أداء النائب في كل مؤشر مع أداء زملائه النواب.

مثال: اذا حصل النائب على المركز الثالث بين زملاؤه من حيث عدد الأسئلة التي وجهها يكون قد تفوق على١٤٣ نائباً (أي ما نسبته ٩٧.٩% من أعضاء المجلس)، وهو التقييم الذي سيحصل عليه في هذا المجال.

بعبارة أخرى: اذا حصل النائب على تقييم ٩٧.٩% في أحد المؤشرات، فهذا يعني أن أداؤه في هذا المجال أفضل من أداء ٩٧.٩% من أعضاء المجلس الخاضعين للتقييم.

ملاحظة: تم احتساب النتائج النسبية لمجموع النواب باستثناء النائبين اعطيوي المجالي ومريم اللوزي لظروف صحية قاهرة، كما وتم استثناء النائب قصي الدميسي بسبب تجميد عضويته خلال الدورة، ولم يحتسب رئيس المجلس في التقييم.

Ayat Center for Civil Society Development
RASED راصد

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم الأداء النيابي

المجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

المحافظة: اربد
الدائرة الانتخابية: الاولى

الكتلة النيابية:
وطن

عضوية اللجان الدائمة:
القانونية

عضوية اللجان المؤقتة:
ليس عضواً في أي من اللجان المؤقتة

النائب عبدالمنعم العودات

ملخص النشاط النيابي

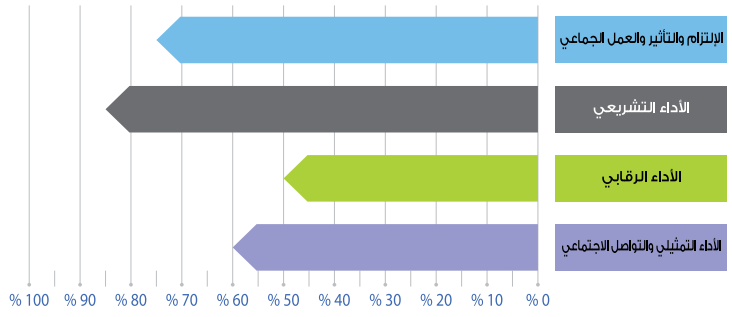

تحليل النشاط النيابي

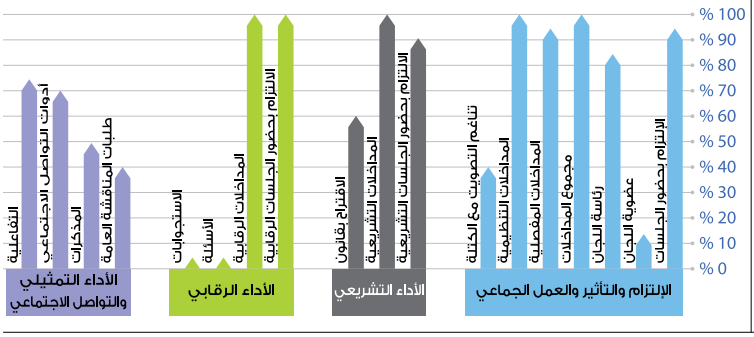

عن منهجية التقييم:

تم استيحاء هذه المنهجية من الممارسات الدولية الفضلى في مجال تقييم الأداء البرلماني، حيث تميزت هذه المنهجية بـ:

- توسيع مجموعة المؤشرات لتحتوي مؤشرات نوعية اضافة للكمية.
- توحيد أوزان مؤشرات التقييم.
- اعتماد التقييم النسبي ارتكازاً على مقارنة أداء النائب في كل مؤشر مع أداء زملائه النواب.

مثال: اذا حصل النائب على المركز الثالث بين زملاؤه من حيث عدد الأسئلة التي وجهها يكون قد تفوق على١٤٣ نائباً (أي ما نسبته ٩٧.٩% من أعضاء المجلس)، وهو التقييم الذي سيحصل عليه في هذا المجال.

بعبارة أخرى: اذا حصل النائب على تقييم ٩٧.٩% في أحد المؤشرات، فهذا يعني أن أداؤه في هذا المجال أفضل من أداء ٩٧.٩% من أعضاء المجلس الخاضعين للتقييم.

ملاحظة: تم احتساب النتائج النسبية لمجموع النواب باستثناء النائبين اعطيوي المجالي ومريم اللوزي لظروف صحية قاهرة، كما وتم استثناء النائب قصي الدميسي بسبب تجميد عضويته خلال الدورة، ولم يحتسب رئيس المجلس في التقييم.

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

اللجان الأفضل أداء خلال الدورة العادية الأولى للمجلس النيابي السابع عشر

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

اللجنة القانونية

راصد

رئيس اللجنة	أعضاء اللجنة		
عبدالمنعم العودات	١.مفلح الخزاعلة	٥.مصطفى ياغي	٩.عبدالجليل الزيود
	٢.وصفي الزيود	٦.زيد الشوابكة	
	٣.محمد الحجايا	٧.يحيى السعود	
	٤.محمد الفريحات	٨.ريم أبو دلبوح	

ملخص نشاط اللجان

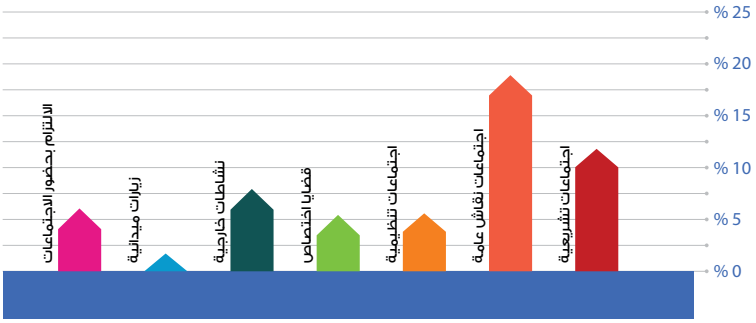

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة الشؤون الخارجية

راصد

رئيس اللجنة	أعضاء اللجنة		
حازم قشوع	١.هايل الدعجة	٥.حمزة أخو رشيدة	٩.محمد هديب
	٢.محمد القطاطشة	٦.محمد العبادي	١٠.حسن عبيدات
	٣.بسام المناصير	٧.عاطف قعوار	
	٤.نعايم العجارمة	٨.عامر البشير	

ملخص نشاط اللجان

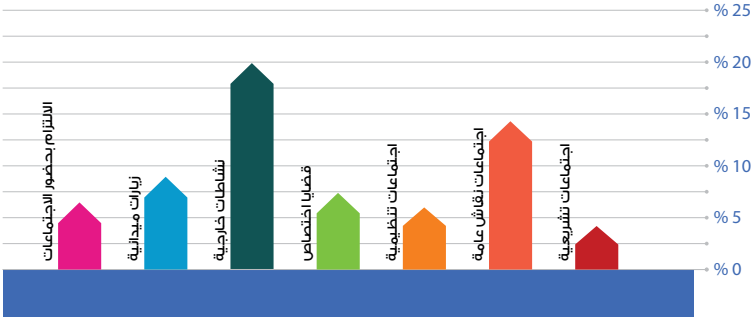

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

برنامج مراقبة الانتخابات وأداء المجالس المنتخبة

بطاقة تقييم أداء اللجان الدائمة للمجلس النيابي الاردني السابع عشر

الدورة العادية الأولى

٢٠١٣/١١/٣ – ٢٠١٤/٥/٣

لجنة العمل والتنمية الاجتماعية و السكان

راصد

رئيس اللجنة	أعضاء اللجنة		
عدنان السواعير	١.موسى الخلايلة	٥.ضيفالله السعيديين	٩.نجاح العزة
العجارمة	٢.باسل علاونة	٦.عدنان أبو ركبة	١٠.عبدالله الخوالدة
	٣.مصطفى العماوي	٧.حمدية الحمايدة	
	٤.عبدالهادي المحارمة	٨.سليمان الزين	

ملخص نشاط اللجان

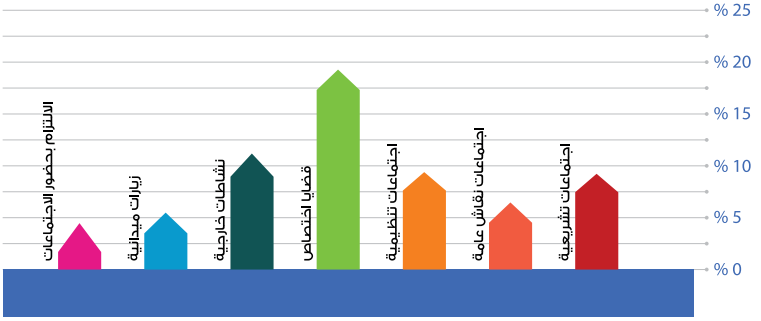

© جميع الحقوق محفوظة
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - برنامج راصد

RASED راصد

برنامج مراقبة الإنتخابات وأداء المجالس المنتخبة

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني - راصد

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني هو مؤسسة مجتمع مدني أردنية مستقلة وغير حكومية تأسست في أيار 2006 بجهود مجموعة من الشباب الأردني الناشط في المجتمع المدني، ويسعى مركز الحياة الى المساهمة في تنمية الحياة السياسية في الأردن ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ونشر الوعي اللازم لدى افراد المجتمع المحلي بقيم المجتمع المدني التي تقوم على أساس العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وتقبل الآخر، وسيادة القانون.

يؤمن مركز الحياة بأن التنمية يجب أن تشمل الأطراف كما هي في المركز لذا يعمل على تنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة في المناطق الأقل حظاً في التنمية مع التركيز على مشاركة كلا الجنسين في هذه الأنشطة، إضافة إلى إنشاء شبكة محلية تضم مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وفروع المركز التي تنتشر في الكرك وعمان واربد. كما يؤمن المركز بضرورة العمل على الصعيد العربي والدولي، لذا انضم المركز الى عضوية العديد من الشبكات الدولية، كما ساهم في إنشاء مؤسة شقيقة تحت اسم مركز الحياة في مدينة نابلس في فلسطين في العام 2009.

بدعم من
NDI NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE
USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE

Hayat Center for Civil Society Development
مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

Tel: +962 6 5377330 Fax: +962 6 5377230
E-mail: info@hayatcenter.org
www.hayatcenter.org
www.facebook.com/hayatcenterjo
www.rasedjo.org